د. ناظم عبد الواحد الجاسور

الأمّة العربيّة ومشاريع التفتيت

مشاريع التفتيت
أمن الخليج العربي
الثقافة العربيّة والعولمة



الأمة العربية
ومشاريع التفتيت

الأمّة العربيّة ومشاريع التفتيت

* مشاريع التفتيت
* أمن الخليج العربي
* الثقافة العربية والعولمة

الدكتور ناظم عبد الواحد الجاسور
استاذ العلوم السياسية المساعد / مركز الدراسات الدولية
جامعة بغداد



الأهليـة للنشـر والتـوزيع
المملكة الأردنية الهاشمية - عمـان / وسط البلد
خلف مطعم القدس ؛ ص . ب ٧٧٧٢
هـاتف ٤٦٣٨٦٨٨ - فاكس ٤٦٥٧٤٤٥

منشورات الأهلية لعام ١٩٩٨
الدكتور ناظم عبد الواحد الجاسور / الامة العربية ومشاريع التفتيت
الطبعة الاولى

تصميم الغلاف ®
التنضيد : مؤسسة ياقوت للخدمات المطبعية

طبـع في لبنـان
على مطابع شركة الطبع والنشر اللبنانية

الاهـــــداء

الـى والـديّ...

وزوجتــي...

والـى تيســير وأثـير

نـور عيني

توطئــــة

يحتوي هذا الكتاب على ثلاثة اجزاء تشكل في مجملها أطاراً فكرياً وسياسياً واحداً متناسقاً في التحليل والاستنتاج يطرح اشكاليات مشاريع وصيغ التفتيت والتجزئة التي استهدفت الامة العربية ككيان جغرافي سياسي في نزعتها القومية الهادفة الى التوحيد وبناء الذات العربية ـ الاسلامية بين اجزاءها المتشظية الى نتظيمات اقليمية جبهوية : بين مغربية ومشرقية وخليجية ، او في تكويناتها الاجتماعية والثقافية حيث القوميات والطوائف الدينية والعرقية والثقافات الفرعية المتأصلة والواحدة .

ومن هنا فقد تناول الجزء الاول مشاريع التفتيت من سايكس ـ بيكو الى النظام الشرق الاوسطي ـ والجزء الثاني انفرد بتحليل مسألة امن الخليج العربي بين مدركاته الوطنية وثقل التأثيرات الاقليمية والدولية التي شكلت في محصلتها النهائية جداراً فاصلاً ما بين الامن الخليجي والامن القومي العربي . اما الجزء الثالث فقد ركز على قضية جوهرية هي قضية الثقافة العربية في حنينها للماضي ومخاطر المستقبل المتجسدة في صيغة العولمة ، تلك الآلية الجديد التي أفرزتها متغيرات عقد التعسينات وبكل تجلياتها الاقتصادية الاجتماعية والسياسية و الفكرية والثقافية . ولا سيما تأثيرها على مستقبل الدولة الوطنية - القومية العربية .

الجزء الاول

من سايكس بيكو
الى النظام الشرق - أوسطي

المقدمــة : الجــزء الأول

في الوقت الذي يعيش فيـه العالم العربي حالة من الضياع والتشتت وانعـدام الثـقـة وتفـاقم الصـراعات السـياسـيـة الحـدودية بين دُوله وانظمـتـه السياسية ، احتفلت الاوساط الصهيونية في نهاية آب ١٩٩٧ بالذكرى المئوية للمؤتمر الصهيوني الاول الذي عقد في مدينة بال السويسرية . فقد اجتمع ما بين ٣٠ ـ ٣١ / آب/ ١٨٩٧ ثلثمئة مندوب يمثلون (٥٠) جمعية يهودية في العالم بزعامة ثيودور هرتزل في مؤتمر هو الاول من نوعه في التاريخ الصهيوني قرروا فيه خطتهم السرية لاستعباد العالم كله تحت حكم ملك من اتباع دواد ، واسموا مقرراتهم السرية تلك «بروتوكولات حكماء صهيون» التي بلغت اربعة وعشرين برتوكولا ، حيث وقعها في النهاية ممثلو صهيون من الدرجة الثالثة والثلاثين ، وهي ارقى درجات الماسونية اليهودية لاعظم واكبر زعماء الماسونية في العالم (١) .

وفي الواقع إذا كان المؤتمر الاول قد حدد اهداف الحركة الصهونية العالمية ومن بينها انشاء «وطن قومي لليهود» بدون ان يتفق الاعضاء على مكان معين نتيجة للخلافات التي حدثت (٢) ، فإن هذا المؤتمر الصهيوني قد اوجد الاسس التي تنطلق منها الحركة الصهيونية بالتعاون مع القوى الاستعمارية في اجهاض اي نهوض قومي عربي من شأنه ان يعيد الماضي وينشأ الدولة العربية الكبرى المستلهمة من الرسالة المحمدية في البناء الحضاري الانساني .

فالقضية الجوهرية في الفكر السياسي الصهوني ـ الاستعماري لم تكن «حل المسألة اليهودية» كما يعتقد البعض ، وانما ايجاد كيان يتم من خلاله حل

الخطط الشرقية للقوى الاستعمارية . ومن هنا فإن القادة العسكريين امثال نابليون ويوليوس قيصر قد ادركوا اهمية فلسطين قبل قرن من مؤتمر بال ، حيث وجّه نابليون «نداءً الى كل يهود اسيا وافريقيا وحثهم على السير وراء القيادة الفرنسية حتى يتسنى استعادة العظمة الاصلية لبيت المقدس . ووعد بأنه سيعيد اليهود الى الارض المقدسة اذا ساعدوا قواته» ، وهذا في حقيقة الامر اول وعد بلفوري ، على حد تعبير الاستاذ عبد الوهاب المسيري (٣) .

وقبل اكثر من قرن ، وفي الوقت الذي دب فيه الضعف والانحلال في جسم الامبراطورية العثمانية التي وصفت ايامذاك «بالرجل المريض» ، ووضعت القوى الاستعمارية الغربية مخططاتها لتقسيم غنائم الامبراطورية المتداعية الاوصال تبلور في تلك السنوات مشروعان يناقض احدهما الاخر في اهدافه ووجوده الحضاري والتاريخي وهما :

* المشروع القومي العربي الذي تجسد في كتابات الكثير من المفكرين وطلائع النهضة القومية العربية الحديثة وتلك الجمعيات ، والمنتديات العلنية والسرية التي وضعت نصب اعينها بناء الدولة العربية الكبرى .

* اما المشروع الاخر فهو المشروع الصهيوني المتمثل في بناء «وطن قومي لليهود» في منطقة حيوية واستراتيجية من الوطن العربي ينسجم اولاً : مع اطروحات الحركة الصهيونية ويلبي ثانياً المصالح الستراتيجية للقوى الاستعمارية ، تلك القوى التي وظفت كل امكانياتها من اجل تنفيذ هذا المشروع من خلال خطوات مدروسة ومنسقة بحسب المتغيرات والظروف الدولية المواتية وبالشكل الذي لا يثير اية اطراف معارضة في العالم الغربي ذي المصالح المتناقضة فيما بينها ، لا سيما بين الدول الاستعمارية نفسها التي كانت تبحث عن اسواق جديدة وثروات معدنية تغذي بها صناعاتها التي تعاني من البطالة والكساد .

وفي الواقع فأن ما كشفت عنه اتفاقيات سايكس ـ بيكو التي كانت اول مخطط تفتيتي استهدف العرب امة وحضارة ، وما طرحه وعد بلفور من التزام غربي بتنفيذ المشروع الصهيوني ، وما سجلته صكوك الانتداب التي خرجت من المؤتمرات الاستعمارية في باريس وفرساي وسان ريمو ، قد اعطت «الشرعية الدولية» التي كانت تبحث عنها الحركة الصهيونية في استيطان فلسطين من خلال وضعها تحت الانتداب البريطاني مقابل النكوث بالوعود التي اعطيت الى الشريف حسين (مراسلات حسين ـ مكماهون) (٥) ومن ثم اعادة تقسيم الدويلات العربية التي خرجت من الاحتلال العثماني ، لتقع مباشرة تحت الاحتلال الغربي : الفرنسي والانكليزي والايطالي ، حيث سياسة فرق تسد كانت هي السياسة الفعالة ليس فقط في احكام السيطرة الاستعمارية ونهب ثروات شعوب المستعمرات وانما لمنع اي نهوض عروبي قومي ـ اسلامي من شأنه ان يضع المشروع الوحدوي على عتبة التحدي ضد المشروع الصهيوني . ومن هنا فإن التجزئة والتفتيت ، بأثارة النعرات الطائفية والعرقية من خلال التركيبات الاجتماعية والسياسية المكونة للمجتمع العربي ، قد شكلت بحد ذاتها اولى الخطوات من اجل الهيمنة والسيطرة ، ومن ثم محاولة تهميش القيم الاسلامية والعربية واجهاض اي مشروع او محاولة تتم من خلالها بلورة فكر قومي يستنهض الامة .

وامام القوة العسكرية والمالية التي وضعت تحت تصرف منفذي المشروع الصهيوني ـ الاستعماري ، وضعف الامكانيات العربية وبروز التناقضات الداخلية التي احسنت القوى الاستعمارية استغلالها ، فقد تم بناء الاسس الاولى للمشروع الصهيوني على ارض فلسطين والسيطرة على الامة العربية وتفتيتها الى دويلات ومحميات صغيرة ، وتقسيم المشرق العربي والمغرب ايضاً غنيمة بين القوى الاستعمارية يدعمها رأسمال صهيوني جبار ، وزرع بذور

جديدة لصراعات مستقبلية في الامة العربية لم تشفَ منها حتى الوقت الحاضر ، ومن بينها النزاعات السياسية والحدودية والنزعة القطرية التي افضت الى التبعية الاجنبية المهددة لطاقات الامة والمبددة لثرواتها ، ومشاريع تحت مسميات اقتصادية وامنية ودفاعية وغزو ثقافي واقتصادي افرغها من كل سماتها الحضارية وخصائصها الوطنية والقومية .

وفي ضوء ذلك ، فأننا سنحاول تناول مشاريع التفتيت من سايكس بيكو الى النظام الشرق الاوسطي ، من خلال هيكلية ترتكز على النقاط التالية :

اولاً : الاتفاقيات السرية وصكوك الانتداب .

ثانياً : مشاريع التفتيت الغربية المتركزة على اقامة الدويلات العرقية والطائفية على وفقاً للصيغ التي طرحها منظرو الفكر السياسي الغربي .

ثالثاً : المشاريع الصهيونية المستندة الى تلك الافكار التي طرحها العديد من قادة الفكر الصهيوني وساساته والخبراء المختصين في مراكز البحوث والدراسات الاسرائيلية .

رابعاً : ازمة الخليج و التصورات الجديدة لمشاريع التفتيت .

خامساً : النظام الشرقي الاوسطي الذي مثَّل خلاصة الفكر الغربي - الصهيوني بعد ان فشلت كل المشاريع السابقة ، او انتفت حاجاتها ، على اثر التحولات والمتغيرات الاقليمية والدولية ، اضافة الى ظهور متواز لنظام الشراكة المتوسطة الاوروبي في الوقت الذي اشَّر النظام الاقليمي العربي مرحلة من الضعف والانهيار فسحت المجال لطرح مثل هذه المشاريع .

وأخيراً : ما هو المطلوب عربياً (على المستوى الوطني والقومي) لمواجهة المشاريع التفتيتية والنهوض بالامة الى المستوى الذي يليق بمكانتها الجيواستراتيجية واهميتها الاقتصادية والمالية والعسكرية وحجمها السكاني المتزايد .

اولاً : الاتفاقيات السرية وصكوك الانتداب

الى الان ، وبعد مرور اكثر من سبعين عاماً على تلاشي الامبراطورية العثمانية ، فان العلاقات العربية ـ التركية ما زالت محكومة بأرث الماضي ، حيث الموقف الذي اتخذه العرب بالوقوف الى جانب الانكليز ضد العثمانيين ، أملاً في التحرير وبناء الدولة العربية الموحدة ، وخلال كل سنوات الحرب ، والعرب في ثورتهم الكبرى لم يحيطوا علماً بأن هنالك مخططات سرية واتفاقيات قد تمت صياغتها والتوقيع على بنودها من اجل اجهاض امانيهم القومية واعادة تقسيم بلادهم الى دويلات طائفية وعرقية تنهشها الحروب والنزاعات الحدودية المستمرة .

فالعرب ، خلال تلك الفترة التي لم تقدم فيها الحكومة الروسية على اذاعة اتفاقيات سايكس ـ بيكو السرية التي وضعت خطة تفصيلية للوطن العربي ، لم يدركوا النيات السرية التي كانت تكمن في الوعود التي قطعتها بريطانيا للشريف حسين ، وكانت وعوداً غير صادقة «لحركة الاستقلال والثورة العربية» ، مقابل وعود «صادقة» و «موثوقة» للحركة الصهيونية لاطلاق مشروعها الاستيطاني في فلسطين من خلال اصدار وعد بلفور .

وعلى الرغم من ان نشر الاتفاقيات السرية من قبل قادة ثورة اكتوبر قد اثار موجة من الاحتجاجات والاضطرابات في المنطقة العربية ، فإنَّ بريطانيا ، بسياساتها المعروفة في المراوغة والخداع ، استطاعت ان تهدىء من موجات

الاحتجاج التي عمت المدن العربية الكبرى في المشرق العربي خاصة بغية كسب الحرب وعدم اعطاء اية فرصة لتعاظم النفوذ الالماني في المنطقة وقدمت الى الشريف حسين نوعا من الضمانات نيابة عن حلفائها في كانون الثاني من عام ١٩١٩ ، حيث اكدت على ان «القوى الحليفة متفقة على وجوب منح العرق العربي الفرصة الكاملة لتكوين وطن قومي في العالم مرة اخرى وهذا ما يمكن تحقيقه فقط عن طريق توحيد العرب انفسهم . وستتبع بريطانيا العظمى وحلفاؤها سياسة تأخذ بعين الاعتبار هذه الوحدة كهدف نهائي» [٦] .

وبهدف الكشف عن تلك الوعود المشبوهة والكاذبة التي قطعتها بريطانيا للعرب من خلال المراسلات التي جرت بين السير مكماهون والشريف حسين ، وحتى من خلال الكلمات المبهمة التي وردت في الضمانات اعلاه لا سيما في اشارتها الى «العرق العربي» وليس الى الشعب العربي او الامة العربية ، فإن القراءة المتبصرة لوعد بلفور وزير الخارجية البريطاني الذي جاء من خلال الصيغة الرسمية لرسالة اللورد بلفور الخارجية البريطانية الى اللورد روتشليد توضح الكثير من الحقائق والمخططات العدوانية التي استهدفت الامة العربية في ماضيها وحاضرها ، وخصوصا ما تعانيه الان لأنه لم يكن الا من النتائج السلبية لتلك الاتفاقات السرية التي تمخضت عن الوعد المشؤوم . فقد اكد بلفور صراحة على :

* انشاء الوطن القومي لليهود في فلسطين بالذات ، وهو بهذا قطع النقاش وحسم الخلافات التي كانت محتدمة في صدر الحركة الصهيونية وقادتها الذي كانوا مشتتي الاراء حول اي الاماكن يمكن ان تصلح وطنا قوميا لليهود .

* كما انه نص على ان بريطانيا ستقدم ، هي وحلفاؤها ، افضل المساعي لتحقيق هذه الغاية .

أما بخصوص الضمانات التي قدمتها بريطانيا الى الشريف حسين فأنها لم تحدد الحدود الجغرافية للوطن القومي «للعرق العربي» . وحتى هذا «الاتفاق» الذي عبرت عنه بريطانيا مع حلفائها سرعان ما تلاشى في الشهر الذي أُعلنت فيه «الضمانات» نفسه ، حيث ان مؤتمر الصلح في فرساي «كانون الثاني ١٩١٩» لم يناقش الا بنود اتفاقيات سايكس ـ بيكو وكيفية تقاسم اسلاب الامبراطورية العثمانية المتداعية . واستهجن الامير فيصل ، خلال جلسات مؤتمر الصلح في باريس ، اتفاقيات سايكس ـ بيكو وقدم تقريراً الى المؤتمر جاء فيه :

«باعتباري ممثلا لوالدي الذي قاد بطلب من بريطانيا وفرنسا الثورة العربية ضد الاتراك جئت لاطلب ان يعطي الشعب المتكلم بالعربية في آسيا حقوقه وان يُعترف به كشعب ذي سيادة» (٧) .

وما بين الوعود البريطانية والفرنسية في «الوطن القومي للشعب اليهودي» ووجوب منح «العرق العربي» الفرصة الكاملة لتكوين وطن قومي في هذا «العالم» ، جاءت صكوك الانتداب لتعطي الشرعية القانونية الدولية للحركة الصهيونية وحق التصرف في تنفيذ وعد بلفور والاعلان عن اولى اسس الخطوات العملية للمشروع الصهيوني ، مقابل انكار واضح وصريح وتجاهل متعمد للحقوق المشروعة «للعرق العربي» الذي قسم الى خطوط عرض وطول وحسب درجات متباينة ، او الى طوائف واقليات عمقت التجزئة بحدود مصطنعة في هذه المنطقة او تلك بغية اثارة النزاعات وانشغالها بمشاكلها وهمومها الداخلية واحتواء اي انفلات قد يحصل في المستقبل يهدد مصالحها وأمن الوجود الصهيوني على ارض فلسطين .

وفي الواقع فإن التجزئة اذا كانت بمعنى تقسيم الغنيمة الذي يقود الى ثبات نسبي في الحصص كما يبدو من اتفاق سايكس ـ بيكو ، فإنها بالمعنى الاخر تعني تعميق التجزئة بعوامل جديدة قانونية وثقافية ونفسية من جهة وايجاد الوسائل الكفيلة بضرب اي مشروع نهضوي داخل الخريطة المجزأة من جهة أخرى . ولذلك اقترن اتفاق سايكس ـ بيكو بوعد بلفور . وسأفترض ان خريطة سايكس ـ بيكو ظاهرياً هي التي عبّرت عن تقاسم الغنيمة ، غير ان ارتباطها بمخطط اقامة الكيان الصهيوني في قلب الوطن العربي جعل من التجزئة حالة مفتوحة ، وجعل الكيانات التي حددها تأثيرُ عوامل تاريخية او سياسية او حتى واقعية جغرافية مرشحة للتجزئة ومرشحة لضرب اي مشروع نهضوي فيها» (٨) . وهذا ما تم الكشف عنه في السنين اللاحقة ، وحتى في تلك الاوضاع والظروف الدولية التي أُجبرت فيها القوى الاستعمارية على التراجع ومنح «العرق العربي» نوعا من «الاستقلال» و«الوحدة» التي برزت في اطار الجامعة العربية بعد الحرب الثانية . لقد وُلدت هذه الوحدة بعد مخاض عسير ومشاريع متعددة غزت المنطقة وبعد ان ايقنت بريطانيا بأن مصالحها ووجودها اصبحا معرضين للخطر من تنامي الروح القومية وتنافس القوى الدولية الاخرى وما تركه النفوذ الالماني من تأثير فعال في هذا المجال .

وعلى الرغم من ان المخططات السرية قد وضعت في اولوياتها المركزية السعي الحثيث «لاقامة اسرائيل» لكي تكون رأس الحربة ، او الخنجر الذي يغرس في قلب الوطن العربي ، فإن مسارات تعميق التجرئة العربية اتخذت ابعاداً واضحة ومرادفة لانشاء الكيان الصهيوني والحفاظ على استمرار وجوده «الشرعي» وتأكيد او ضمان تفوقه العسكري والردعي . وبهذا الخصوص ، فإن

التجزئة اضحت من الثوابت الاساسية في سياسات الدول الاستعمارية التي ركزت على تفكيك عرى الوحدة ليس على مستوى الامة العربية ، وانما في اطار الدولة الواحدة ، حيث الاقليات العرقية والطائفية . فمن جهة اقامت فرنسا اربع دويلات طائفية ، وعملت على ربط كل دويلة عربية بشكل منفرد وبالادارة الاستعمارية خارج الارض العربية ، ومن ثم العمل على فصم العلاقة الجدلية بين العروبة والاسلام . وفي فلسطين بدأ الاستعمار البريطاني بموجب صك الانتداب بتنفيذ وعود «صاحب الجلالة» التي اعلنها في وعد بلفور بهدف ايجاد الاسس العملية لهذا الوطن القومي الذي لا يمكن ان يُشيَّد الا بالهجرات اليهودية الواسعة والمنظمة ومن خلال مصادرة الاراضي بالاغراء والترهيب وتكوين الجمعيات وبناء المستوطنات تحت رعاية سلطات الاحتلال البريطاني .

ولم يُستثنَ العراق من تلك المشاريع التجزيئية ، حيث يشكل انموذجا من التجانس الاجتماعي رغم تعدد طوائفه الدينية واقلياته القومية التي عاشت متآخية قرون طويلة بدون ان تثير تلك العلاقة اية نزاعات او حروب عرقية او طائفية كما يحصل في بقية الدول الاخرى ، ما عدا حالات العداء التي تثار احياناً بين انظمة الحكم والاقليات القومية . ولم تكن في اغلبها الا بفعل تأثير القوى الخارجية . فالعراق ، وقبل ان يصبح دولة مستقلة . انتمى ، الى اسرة عصبة الامم في عام ١٩٣٢ وكان هدفا للتفتيت والتجزئة على طول امتداد حضارته التي ينظر اليها اليوم قادة الحركة الصهيونية وهم محكومون بأيام الاسر البابلي لليهود على يد نبوخد نصر الثاني . والعراق في وحدته يحتل نواة الوحدة العربية حسب وجهة نظر العسكريين البريطانيين . ففي رسالة بعث بها ارنولد ولسن الحاكم البريطاني الى وزارة المستعمرات في الهند يقول فيها : لقد تمكنا باحتلال ما بين النهرين ان ندق اسفينا في العالم

الاسلامي ، وبهذا أحلنا دون تجمع المسلمين ضدنا في الشرق الاوسط . اني اسلّم بأنه يجب ان تكون من سياستنا في ظروف السلم ان المحافظة على بلاد ما بين النهرين خاضعة للسيطرة البريطانية ، كما يجب ان لا تُدمج سياسيا بسائر العالم العربي او العالم الاسلامي فتبقى منعزلة بقدر المستطاع وتصبح مثالاً للبلاد الاخرى (١٠) .

فالسياسة البريطانية التي وجدت لها مرتكزاتها القانونية والسياسية في استعمار العراق ، وحتى بعد ان اضطرت على اثر ثورة العشرين (٣٠ حزيران ١٩٢٠) الى الاعتراف بانشاء الدولة العراقية وتأليف حكومة وطنية والتخلي عن الحكم المباشر فانها وضعت نصب عينها امكانية تقسيم العراق اجتماعياً وسياسياً وتحويله الى اجزاء متناثرة على وفق المشاريع التي أُعدّت بموجب الاتفاقيات السرية . ولكن السياسة البريطانية رغم سيرها على نسق محدد لتوجيهاتها ولا سيما قاعدة فرق تسد ، فإنها كانت تنظر للعراق نظرة خاصة : من ثراء ارضه وكونه يمثل موقعا سترايتيجياً وحلقة وصل ما بين دول المنطقة ، حيث المواصلات الدولية المؤدية الى الهند ، يضاف الى ذلك فانه كان يشكل منطقة جذب للنفوذ الالماني حيث المنافسة القوية على قطار برلين بغداد الذي عبّر عن السياسة التي وضعت الحرب العالمية الاولى ، ونتائجها المعروفة ، حداً لها وانفردت بريطانيا بحكم العراق والسيطرة على ثرواته .

ان اكتشاف البريطانيين من كون ارض العراق تسبح على بحيرة من نفط ، جعل وزارة المستعمرات تتخلى عن تقسيم العراق الى دويلات صغيرة وهزيلة ، كما كان مخططا له مثل بقية مناطق الشرق العربي . فبريطانيا حاولت الاستفادة من «سذاجة بعض الزعامات المحلية وضيق افقها واطماعها الخاصة» (١١) للسير في خطوات استعمارها الذي حظي بتصديق صكوك الانتداب ، لكنها لم تتخلَ عن توطين اعداد كبيرة من الاقليات الاجنبية

الوافدة مع حملاتها الاستعمارية ، وهو الاسلوب الذي كانت تستخدمه بقية الدول الاستعمارية سواء في الجزائر كما طبقته فرنسا ، او في مناطق اخرى من العالم ، حيث تشكل تلك الاقليات الوافدة الارضية التي تستند اليها قوات الاحتلال في قمعها لقوى المعارضة الوطنية ، والجهاز الاداري الذي يدير مصالحها وامتيازاتها النفطية والامثلة كثيرة على ذلك ، حيث روديسيا ، وموزمبيق سابقاً .

وفي الواقع ، فإن ما كان يجري في العراق من محاولات التجزئة والتقسيم وزرع التناقضات في تكوينه الاجتماعي والسياسي قد انسحب على بقية الدول العربية ، وبشكل خاص في المغرب العربي حيث الاستعمار الفرنسي وكذلك الايطالي والبريطاني في مصر بعد ان تنازل عنها الفرنسيون مقابل حصولهم على بعض الامتيازات في سوريا ولبنان واطلاق ايديهم في الجزائر والمغرب وتونس . أما في فلسطين فإن الخنجر قد تم غرسه في قلب الوطن العربي ، بحيث ان الصراع اضحى صراعاً حضارياً يستهدف الوجود والهوية القومية ، اذ ان اسرائيل ومنذ نشوتها قد خططت ، كما جاء في كتاب بن غوريون ، لأمنها القومي الذي يختلف اختلافا تاما عن مشكلة اي بلد اخر : «فانها ليست مشكلة حدود او سيادة ، بل انها مشكلة بقاء مادي ، بما تحويه من معنى حرفي هذه الكلمة ، ثم انها ليست مسألة بقاء الشعب اليهودي في اسرائيل وحده ، بل الشعب اليهودي في جميع انحاء العالم» (١٢) .

وبدون شك ، اذا كانت اغلبية الدول العربية قد حصلت على استقلالها سواء كان بالوسائل السلمية او نتيجة للثورات الوطنية وبالكفاح العسكري ضد السيطرة الاستعمارية كما حصل في الجزائر واليمن الجنوبي سابقاً فإن

نضال الشعب العربي الفلسطيني قد تكلل بإفشال كل المخططات الصهيونية الهادفة الى طمس هويته الوطنية والقومية وتهميش شخصيته بعد ان طرده الغزاةمن ارض وطنه ومارسوا ضده كل سياسات الارهاب والقمع . وقد اثمر هذا النضال عن انتفاضة الحجارة التي عززت من صلابته واصراره في الاعتراف الدولي الصريح بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره على ارض وطنه ، بما في ذلك حقه في اقامته دولته المستقلة ، حيث القرارات التي اصدرتها المنظمة الدولية التي اكدت على تلك الحقوق ، وعدم جواز المساس بها او التغيير في الطبيعة الجغرافية والسكانية للاراضي المحتلة .

وبما لا جدال فيه ان المشاريع التجزئية والتفتيتية التي تواجه الامة العربية اليوم ، بلدا بعد اخر ، لم تكن الا امتداداً لتلك المشاريع القديمة التي صيغت خطوطها في اتفاقيات سايكس ـ بيكو ووعد بلفور وصكوك الانتداب ، ولكن بأدوات جديدة وبأساليب متلونة ومسميات تتناسب والوضع الدولي والاقليمي وتساير مجمل التطورات السياسية التي عصفت بالعالم ، ولا سيما في العقود الاخيرة . فقد طرحت العديد من التصورات والافكار الجديدة من قبل مراكز بحوث متخصصة أو حتى خلال المؤتمرات والندواتُ والشخصيات القيادية الغربية ، حيث الخبرة الواسعة التي امتلكتها والمعلومات التي حصلت عليها في مجال نشاطها السياسي و الاستخباري ، فضلا عن ان الدول العربية من خلال جامعتنا العربية وتكتلاتها الاقليمية قد قطعت شوطا متقدما في التطور السياسي والاقتصادي والتكنولوجي ، بما دفع معسكر الاعداء للبحث عن بدائل يمكن من خلالها اجهاض النظام العربي والحد من فعالية التنظيمات الاقليمية العربية التي حققت قدراً كبيراً في التنسيق الاقتصادي والامني . فهذه البدائل الجديدة التي طُرحت كان الهدف المركزي منها هو اختراق جسد الامة العربية وإفشال اي تضامن عربي في مواجهة

الخطر الصيوني حتى وان كان في «لاءاته» المحدودة . فالقوى المعادية بدأت تعيد حساباتها وتقّيم سياساتها القائمة على مبدأ ان بروز تحالفات او اتحادات عربية ذات ارضية صلبة بين عدد من الامارات او الدول العربية يجسد في نهاية الامر الخطر الاكيد للمصالح الصهيونية والغربية في المنطقة لانه في نظرها يمثل وحدة القوة البشرية مع القوة العسكرية والفائض المالي النفطي ،مما سيتيح تحقيق ما كان قد دعا اليه الرواد الاوائل للقومية العربية .

ومن هنا ، فإن القوى الغربية حاولت ضمن أطار حربها الباردة مع الاتحاد السوفيتي السابق ان تقوم بعملية اعادة تشكيل الطابع القومي العربي حسب ما اكده الاستاذ حامد ربيع من خلال :

* خلق التبعية السياسية .
* خلق قوى اقتصادية ذات مصالح متميزة .
* زرع قيم سياسية جديدة (١٣) تحل محل القيم العربية ـ الاسلامية ومن ثم طرح صيغ جديدة للتفتيت او ، على حد تعبير الاستاذ فاضل الجمالي (وزير خارجية العراق الاسبق) ، تنفيذ سياسة «لبننة» البلدان العربية اي تفتيتها الى دويلات صغيرة قائمة على اسس طائفية او عنصرية (١٤) . ومن هنا سنلاحظ المخططات التي طرحها بعض مفكري واستراتيجي الغرب الذي وجدوا في ذلك المدخل ابرز المعابر الرئيسة لتنفيذ التفتيت .

ثانياً : مشاريع التفتيت الغربية:

لم يغب عن بال الغرب لحظة واحدة تلك الاطروحة المترسخة في اذهانهم من ان تشظية الدول العربية هي العامل الوحيد والقادر على ضمان وجود اسرائيل واستمرار تفوقها العسكري والتكنولوجي . واذا كانت هذه

الاطروحة تشكل السمة الاساسية لكل مفكري وقادة الغرب الذي يؤيدون اسرائيل ، الا انهم يختلفون في كيفية تنفيذها على ارض الواقع السياسي العربي ، مع الاخذ بنظر الاعتبار مجموع المتغيرات الدولية والاقليمية وتناسب القوى الدولي . وإذا كانت المشاريع القديمة للدول الاستعمارية نحو الامة العربية متركزة على اجهاض اي مشروع وحدوي يفضي الى الدولة الكبرى ، فإن المخططات الجديدة تهدف الى تجزئة الوحدات السياسية الحالية الى كيانات صغيرة يسهل السيطرة عليها والتحكم بسلطة قرارها واستخدامها ادوات في اثارة النزاعات السياسية والحدودية في أية لحظة مناسبة . ومن ابرز هذه المشاريع او الطروحات الغربية :

١ ـ الدويلات العرقية ـ الطائفية لبريجنسكي :

يعد زيغينو بريجنسكي مستشار الامن القومي في ادارة الرئيس السابق جيمي كارتر من ابرز مخططي الاستراتيجية في حقبة الحرب الباردة حيث كشف عن مخططه التفتيتي الموجه نحو الشرق الاوسط في كتابه «بين جيلين» الذي يؤكد فيه ان المنطقة المحيطة باسرائيل تتكون من :

* جماعات عرقية ودينية مختلفة .
* الاطار الاقليمي الجامع لها سوف يكون بصيغة الكونفدرالية .
* سكان مصر غير عرب .
* سكان سوريا عرب .

ومن خلال هذا التكوين الاجتماعي المتباين فإن الشرق الاوسط وفي السنين القادمة «سيتحول الى كانتونات تضم جماعات عرقية ودينية مختلفة على اساس مبدأ الدولة والامة ، وهذا سيسمح للكانتون الاسرائيلي ان يعيش في المنطقة بعد ان تُصفَّى فكرة القومية العربية» (١٥) التي تمثل اكبر تحد

للوجود الصهيوني على ارض فلسطين ، حيث ان التجزئة والصراعات الحربية ، بل ومخاطر التفكك المتزايدة على بعض الدول العربية ، سوف تؤدي الى بقاء التفوق الاسرائيلي على الامة العربية الممزقة والغارقة في التناقضات ما بين مشاكل الاقليات العرقية والطائفية وما بين العروبة والاسلام والنزاعات القطرية والعمالة الوافدة [١٦] التي تشكل جسما غريباً وتلعب دوراً في نقص القوة البشرية ، الامر الذي يدفع في النهاية ، لا سيما نتيجة للضغوط الخارجية ، الى تشريع القوانين والانظمة وتثبيتها في نصوص دستورية تصون حقوق العمال الاجانب وبالتالي الى الاعتراف بحق المواطنة كأقليات عرقية وطائفية كما حصل في جنوب شرق آسيا وفي اوروبا . ومن هنا يأتي الدور المنتظر الذي سوف تلعبه في المستقبل في المجال السياسي والاقتصادي [١٧] .

وفي الواقع فإن بريجنسكي ينطلق في اطروحاته المفضية الى تقسيم الشرق الاوسط من مجموعة افكار كانت الاساس الذي استند اليه كتابه المذكور آنفاً ، ومن بين هذه الافكار :

* ان الجماعات العرقية والدينية ستزداد انغلاقا على نفسها .

* ان التقدم في وسائل الاتصال يساعد في تفتيت القوميات .

* ان القوميات في طريقها نحو الاندثار من خلال الممارسات المستمرة للحركات الانفصالية في اوروبا الغربية وكندا ، وهذا الوضع لا بد وان ينسحب الى الشرق الاوسط [١٨] الذي شكل الهدف الرئيس الذي كان يسعى اليه بريجنسكي لتكييف المشروع الصهيوني الذي يصب في مصلحة المشروع الامريكي الذي يعتبر مجتمعاً متماسكا من وجهة نظر مستشار الامن القومي .

ومما لا شك فيه ان مستشار ادارة الرئيس كارتر للامن القومي تجاهل حقيقة لا يمكن القفز من فوقها ، وهي ان اضطهاد الاقليات في اوروبا الغربية وغياب هويتها القومية ، وحتى لغتها وتراثها ، من الاسباب التي تدعو الى الانفصال لا الى التطورات الاقتصادية والتقدم العلمي على حد تصوره . اما في الشرق الاوسط فإن الاقليات وان وجدت بنسب قليلة جداً ، فإنها متمتعة بحقوقها كافة ولغتها الخاصة وتقاليدها واعرافها ولم تطرح الانفصال مشروعاً في حركاتها السياسية رغم معارضة قسم منها للانظمة السياسية المحلية .

والشيء الواضح في تصورات بريجنسكي هو انها لن تحدد مضمون الاتحاد الكونفدرالي بين الدويلات الصغيرة ، ما عدا اطار المستقبل لكنتونات عرقية وطائفية . الا ان ابا ايبان وزير الخارجية الاسرائيلي السابق قد حدد هذا المضمون في تأكيده على «امل اسرائيل ان تقيم الولايات المتحدة الصغرى بالنسبة للعالم العربي . . على غرار علاقات الولايات المتحدة مع امريكا اللاتينية . . من ناحية التعامل الاقتصادي» (١٩) ، وهذا يعني ان مستقبل الوطن العربي يتحدد من خلال :

* اقامة الكيانات العرقية والطائفية بعد تصفية مقومات الوجود القومي العربي .
* سيطرة اسرائيل على التوابع الدائرة في فلكها (هذا ما سنلاحظ في جوهر النظام الشرق اوسطي) واستغلالها على وفق معايير تعامل الولايات المتحدة مع امريكا اللاتينية (٢٠) .

٢ ـ مشروع «الموجة الثالثة» لالفن توفلر :

تصب افكار توفلر وتصوراته في نفس الطاحونة التي غذاها بريجنسكي ، حيث الاطروحات نفسها المحددة في اقامة الدويلات العرقية والطائفية على

انقاض الامة الواحدة . اذ يؤكد في كتابه «الموجة الثالثة» الذي الفه مع زوجته هايدي توفلر ان العالم يواجه تهديدات عديدة «انها تهديدات سياسية واجتماعية واقتصادية وبيئية» (٢١) ، وهنالك على حد مقولاته تهديدات الاصولية الدينية التي جسّمها الغرب بشكل جعل منها الشبح الذي يهدد الحضارة الغربية . وكل ذلك مبني على صراع هو في جوهرة صراع ايديولوجي لان عقلية البشر محكومة بكيفية الممارسة في العالم وان المستقبل هو لصالح التفتيت الذي سيخلو من الجماهير ولن يبقى غير الافراد .

ومن اللافت للنظر ان توفلر يبحث عن نظرية جديدة للصراع في هذا العالم الذي بدأ ينتقل من موجة الى اخرى . وفي هذه الموجة الثالثة (ما بعد الثورة الصناعية) فإن الصراع لم يعد قائماً «بين الاغنياء والفقراء وبين الشمال والجنوب بين الرأسمالية والاشتراكية ، بيد ان هذه الصراعات لن تختفي بل قد تشتد ولكنها ستكون جزءاً من صراع اشمل ويمكن ان نسميه الصراع الحضاري» (٢٢) .

وهذا الصراع سينتهي من وجهة نظر توفلر الى هيمنة الدول المتقدمة صناعيا وافول نجم القوميات لان التفتيت الحادث الان يوحي بأن المستقبل سيخلو من الوحدة . ومما يحاول توفلر التركيز عليه في تصوراته لصراعات المستقبل «ان وحدة الدولة وسلطتها المركزية ستكون مهددة من اسفل عن طريق هذه الحركات الاقليمية ومهددة من اعلى ايضاً بتزايد دور ما يسمى بالشركات المتعددة الجنسيات التي بدأت تتجاهل الحدود السياسية للدول بشكل متزايد» (٢٣) ، وهو التصور الذي يودي الى زيادة الاستعداد للتنازل عن جزء من السيادة الوطنية والقومية ، الامر الذي يتطابق ايضاً مع ما طرحه ابا ايبان على غرار العلاقات الامريكية اللاتينية ، حيث السيطرة التامة على

التوابع التي تدور في اطار النمط الجديد من الاقتصاد العالمي في ظل الهيمنة الشاملة للقوى الصناعية الرأسمالية بالتحالف مع الحركة الصهيونية «وحيث تكون فيه اسرائيل الدولة الاقوى بين مجموعة من الدويلات الطائفية والعنصرية الناطقة بالعربية» (٢٤) .

ومما له دلالته الواضحة في طروحات بريجنسكي وألفن توفلر هو تأكيدها على تصفية القضية القومية والتنازل عن السيادة ليقتفوا أثار المخططات التي ركزت على خطورة الامة العربية وقوة الجذب بين ابنائها . وهذا ما اشارت اليه تقارير المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي خصوصا خلال العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ حيث اكد السير برنارد باروز في احد تقاريره ان من اهم الاخطار التي تواجه بريطانيا في تلك المنطقة هي «القومية العربية» ، وهي الاتجاه الخطير الذي يجب كبته بقدر المستطاع (٢٥) .

ومما يثير الانتباه في افكار توفلر هو تأكيدها على الصراع الحضاري ، وهي الافكار نفسها التي تبناها فيما بعد صموئيل هنغتون واطلقها تحت عنوان : «صراع الحضارات» ليتوصل من خلال تحليله لكل الحضارات التي قامت على الارض من ان اخطرها على الحضارة الغربية الرأسمالية هي الحضارة الاسلامية . سنأتي لتناول هذا الموضوع في الصفحات القادمة كأحد المشروعات الغربية التي اطلقت مؤخراً لتفتيت الامة العربية ـ الاسلامية من خلال التصدي للاصولية الاسلامية تحت واجهة الارهاب» .

٣ـ برنارد لويس بين البلقنة والامتداد الجغرافي للشرق الاوسط:

لم يمض على انتهاء حرب الخليج الثانية الا ستة اشهر حتى بدأت من جديد صياغة الأفكار واعداد المشاريع وعقد المؤتمرات لدراسة المنطقة بتاريخها

وقيمها وعاداتها لتخرج بأستنتاجات يمكن ان تساعد صاحب سلطة القرار السياسي الغربي في تلمس افاق العلاقات المستقبلية مع دول المنطقة وكيفية احتواء الاخطار والتهديدات القادمة من قوى لم تُشخَّص من قبل بما فيه الكفاية .

فقد عُقد في صيف عام ١٩٩١ في مدينة ستراسبورغ الفرنسية مؤتمر فريد من نوعه : «العرب قبل الاسلام [٢٦]» ، وحضرت هذا المؤتمر شخصيات مختلفة ذات الاهتمام المباشر وغير المباشر بالعالم العربي والاسلامي لتناقش موضوعا محددا لما كان يجري في الجزيرة العربية قبل اكثر من ألف واربعمائة سنة وانتهت الى الاستنتاجات نفسها التي طرحها المفكر الامريكي برنارد لويس والمنصبة على (بلقنة) تلك المنطقة التي شكلت محورا مركزيا في قوس الازمات لبريجنسكي والبرفسور برنارد لويس المختص في الشؤون الاسلامية والاقليات الدينية في الشرق الأوسط والذي ينطلق في أطروحاته من تخريب مقومات الوطن العربي ويستند في مصادرته حق الامة العربية في الوجود وكأمة واحدة «على مفاهيم جيوبولتيكية تم وضعها في دوادين المستعمرات الاوربية» مؤكداً على دور اسرائيل الفعال ، حيث اذرعها القوية الممتدة الى كل المنطقة لتأكل وتلتهم بيدين وليس فقط بيد واحدة [٢٧] .

ويبدو ان برنارد لويس لم يترك مؤتمرا مختصاً بالشرق الاوسط وبالعالم الاسلامي بالذات الا وكان احد متحديثه ومحاوريه وهذا ما حصل في مؤتمر بلدربيرج في النمسا الذي عقد عام ١٩٧٩ تحت موضوع «التطرف الاسلامي» وهو الموضوع المحدد للمؤتمر الذي ترافق عقده مع مجمل الاحداث السياسية المهمة والتحولات الجذرية التي حدثت في منطقة الشرق الاوسط التي اتسع

نطاقها الجيوسياسي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي على حد تصور برنارد لويس .

والبروفسور لويس لم يختلف او لم يتجاوز الهدف المركزي في اطروحاته التي تتطابق مع اطروحات توفلر التي جاءت في كتابه المذكور آنفاً ، التي يؤكد فيها على ان تهديد السلام يأتي من اماكن عديدة ، من المتعصبين والاصوليين والدوغماتيين الذي يتصورون انهم يملكون الحقيقة المطلقة (٢٨) . وفي ضوء تلك الافكار والتصورات التي طرحها برنارد لويس في المؤتمرات التي حضرها ،او في المقالات التي ينشرها ، فإنه يؤكد ضرورة قيام الانكليز بتشجيع قوميات معينة على «التمرد من اجل الحصول على الحكم الذاتي مثل المارونيين واللبنانيين والاكراد والدروز والبلوش والاذربيجانيين والاتراك والعلويين السوريين والاقباط في اثيوبيا والطوائف الصوفية السودانية . . . الخ والهدف هو تمزيق الشرق الاوسط الى خليط من الدويلات المتنافسة واضعاف سيادة الجمهوريات والملكيات القائمة» (٢٩) .

وعلى اثر التحولات التي شهدتها اوروبا الشرقية وخروج جمهوريات اسيا الوسطى الاسلامية من حظيرة الاتحاد السوفيتي السابق ، فإن المفكر الامريكي برنارد لويس قد وضع تصوراً جيوسياسياً جديدا للشرق الاوسط في مقالته الشهيرة التي نشرها في مجلة الشؤون الخارجية الامريكية عدد كانون ثاني ١٩٩٠ تحت عنوان : «اعادة التفكير في الشرق الاوسط» حيث الصياغة الجديدة لهذا المفهوم الذي توسع في جميع الاتجاهات ما عدا الشمال الذي سقط بتفكك الدولة المركزية التي وضعت الى الحد الصناعي والذي لم يعد موجوداً وبالتالي فقد عادت هذه الدول ، او المناطق الى مجالها الطبيعي الذي تنتمي اليه من الناحية العرقية والتاريخية واللغوية والدينية (٣٠) ، وهي النقطة

التي اثارت حساسية برنارد لويس ، من ان العالم الاسلامي أخذ مداه الاوسع في هذا الامتداد الجغرافي الجديد الذي ترتب عليه ظهور صراع بين العديد من القوى الخارجة على النفوذ في تلك المنطقة التي يجب ان تخضع للسيطرة الغربية التي يجب ان تحاول جهد امكانياتها الحيلولة دون ازدياد قوة العناصر الاصولية والاسلامية داخل تلك الجمهوريات وتكون ظهيراً استراتيجياً لبقية العالم الاسلامي حيث الصراع الحضاري مع الغرب الرأسمالي ، وهو ما سنحاول توضيحه في النقطة التالية .

٤ـ صراع الحضارات والخوف من الهلال الاسلامي:

بمجرد ان اختفت مقولة «الخطر السوفيتي ـ الشيوعي» من الخطاب السياسي الغربي حتى بدأ التركيز على العدو الجديد الذي اخذ يهدد المصالح الغربية والاطلسية متزامنا مع تلك الاخطار والطروحات القديمة . ولكن هذه الطروحات قد صيغت وطُرحت بحلة جديدة تتناسب والظروف الدولية ومتغيراتها السريعة . وقادة حلف شمال الاطلسي لم يطيلوا النظر في البحث والتقصي عن «العدو الجديد» وانما اتفقوا في تشخيصهم على ان «الاسلام هو عدو الغرب» ، كما صرح امينهم العام السابق ويلي كلاس [٣١] .

واذا كان هذا التصريح قد تزامن مع خروج الكم الهائل من التقارير والابحاث التي افاضت بها مراكز البحوث الغربية ، فقد جاء بعد نشر صموئيل هنغتن بحثه المشهور عن «صدام الحضارات» في الدورية الامريكية «الشؤون الخارجية» في صيف عام ١٩٩٣ مشيرا الى ظاهرة «خطيرة» تتركز في تجمع الدول ذات الحضارة الواحدة في مواجهة الخصم مع حضارة اخرى ، سبق ان وصفها مستشار الامن القومي السابق بريجنسكي «بالهلال الاسلامي»

الذي يمكن ان يشكل اكبر كتلة اقتصادية بامتداده غير محدد المعالم «يمتد عبر شمال افريقيا والشرق الاوسط ـ باستثناء اسرائيل» ، وربما يشمل تركيا اذا ما رفضتها اوروبا ، كما يضم دول الخليج العربي والعراق ويخترق ايران والباكتسان شمالا فيحتوي الدول الاسلامية الوليدة في اسيا الوسطى ويصل الى حدود الصين حيث القواسم المشتركة ومن بينها الاحساس الموحد بالامتعاض من الغرب[٣٢] .

وحتى فوكوياما الذي حلل العلاقات الدولية والنظام الدولي الجديد في كتابه «نهاية التاريخ» لم يتأخر في التركيز على الخطر القادم الذي من «الممكن ان يهدد حضارة الغرب والهيمنة الامريكية وهو الاصولية الاسلامية» [٣٣] ، حيث ان احتواءها يشكل المهمة المركزية لكل القوى الغربية ، وخصوصاً حلف شمال الاطلسي وهو الجناح العسكري التنفيذي للمهمات الاستراتيجية حيث ان توسيع نطاق عملياته من شأنه ان يحد من امتدادات تلك الظاهرة التي بدأت تفعل فعلها القوي والمؤثر في اهتزاز خواصر التحالف الغربي ، لا سيما في الجناح التركي ، حيث الخاصرة الجنوبية الهشة لحلف الاطلسي بسبب النزاع اليوناني ـ التركي المستمر .

وفي الواقع ان الطرق المستمر على تنامي قوة الظاهرة «الاصولية الاسلامية» والمخاطر الناجمة على المصالح الحيوية للعالم الغربي لم يكن من شأنه الا تبرير تلك الافكار والاطروحات الخاصة بتفتيت العالمين العربي والاسلامي وتصفية كل مقومات وحدة العمل المشترك وبالتالي زجها في صراعات ونزاعات ، وفقاً لمقتضيات تستغل الاستراتيجية الغربية التي اخذت تستلهم كل مفرداتها من تلك الافكار والمشاريع التي يطرحها خبراءها وساستها .

وهكذا ، فإن اطروحة «صراع الحضارات» لاستاذ العلوم السياسية صموئيل هنغتن يعد ثمرة كبيرة من ثمرات مشروع معهد اولن بجامعة هارفرد عن «البيئة الامنية المتغيرة والمصالح القومية الامريكية» ، الذي نشره في الدورية الامريكية صيف عام ١٩٩٣ ، حيث ان المنطلق الاساس في مقالته هو ان الصراع بين الحضارات قائم ولا يمكن ان ينتهي الا بالحفاظ على التفوق الاقتصادي والعسكري للغرب مقابل استغلال النزاعات والخلافات بين الدول الكوفغوشيوسية ، والحد من توسع القوة العسكرية للدول الاسلامية(٣٤) .

وفي الواقع ، فإن صموئيل هنغتن الذي يفسر كل توالي الاحداث في السنوات الاخيرة على أساس صدام الحضارات ، وخصوصا بعد ان انتهى «صراع الايديولوجيات» يؤكد على جملة من النقاط الاساسية التي يعدها من «خطوط معارك المستقبل» :

- ان الحضارات تنهض وتسقط وتنشطر وتندمج . . تختفي الحضارات وتدفن في رحال الزمن .
- تتحدد ملامح العالم بدرجة كبيرة بفعل التفاعلات بين سبع او ثمان حضارات رئيسة . . وستحدث اهم صرعات المستقبل على طول خطوط الصدع الثقافي التي تفصل بين هذه الحضارات .
- ان ما يفرق الحضارات بالدرجة الاساس هو الدين الذي تحرك في أرجاء كثيرة من العالم .
- ان التفاعلات المتزايدة الوعي الحضاري والاحساس بالفروق بين الحضارات .
- ان الحضارة الغربية القائمة على الديمقراطية والليبرالية والساعية للاحتفاظ بهيمنة عسكرية وتوسيع مصالحها الاقتصادية تؤدي الى استجابات مضادة من قبل حضارات اخرى .

- وهكذا يحدث صدام الحضارات في مستويين . الاضيق ، عندما تكافح المجاميع المتجاورة على طول خطوط الصدع الفاصلة بين الحضارات ، وعلى المستوى الاوسع فإن دولا من مختلف الحضارات تتنافس على السلطة العسكرية والاقتصادية وتعمل على ترويج مبادئها السياسية والدينية .
- ومن هنا تتحدد خطوط الفصل التي تشكل في اغلب الاحيان خطوطاً للصراعات الدموية .
- وعليه فإن النزاع يمتد على طول خط الصدع بين الحضارات الغربية والاسلامية(٣٥) .

وبدون شك فإن هنغتن ، ومن خلال هذا التسلسل «المنطقي» ، يحاول ان يصل الى هدفه المركزي من التصادم الحضاري الى ان «الاسلام» هو العدو الذي يجب مواجهته حيث التعارض والتناقض بينه وبين الغرب وحيث المصالح الاستراتيجية للقوى الغربية في الشرق الاوسط ، وبالتحديد في المنطقة العربية . وحيث العداء والحروب المستمرة ضد الوجود الصهيوني على ارض فلسطين .

ومما له دلالته الواضحة في مقال هنتغتن هو اصراره القوي على استحالة التعايش ما بين الغرب والاسلام مؤكدا على ان «فتور هذا الصدام العسكري البالغ في القدم بين الغرب والاسلام امر بعيد الاحتمال ، بل انه قد يصبح اكثر شراسة» (٣٦) .

وفي الوقت الذي يتفاخر فيه بالقيم الغربية العالمية المتمثلة في الديمقراطية والليبرالية واحترام حقوق الانسان ، فإنه من الجانب الاخر لا يفضل ان تعم العالم العربي والاسلامي صحوة ديمقراطية وانفتاحات سياسية ، لان المستفيد الرئيس من ذلك هي الحركات الاسلامية المناهضة للغرب .

وتعزيزاً لاراءه وتلك الطروحات التي يستند اليها تحليله في هذا التصادم الحضاري ، فإن هنغتن يستعين بالافكار والتصورات التي طرحها برنارد لويس في مقاله الذي نشر تحت عنوان «جذور الغضب الاسلامي» مؤكداً فيه بأن ما يواجهه الغرب «حالة وحركة تفوق مستوى القضايا والسياسات والحكومات التي تنهجها ، وهذا لا يختلف عن صدام الحضارات ، وربما كان رد الفعل غير منطقي لكنه بالتأكيد رد الفعل التاريخي ضد ميراثنا المسيحي ـ اليهودي ووجودنا الدنيوي» (٣٧) .

ولكي يؤكد صحة ارائه ومنطقية استنتاجاته فإنه يعطي العديد من الامثلة على تلك الصراعات القائمة ، مع تجاهل واضح للاسباب الكامنة خلفلها ، والقوى المحركة لها . اذ يشير الى احتدام هذا الصراع في البوسنة وبين الصرب والالبانيين وبين البلغار واقليتهم التركية واعمال العنف بين الاوستيين والانغوش وبين الروس والمسلمين في اسيا الوسطى . ويتجذر الصراع حسب رأيه بين الهندوس والمسلمين وبين الهند والباكستان ، ويخلص الى أن الكتلة الاسلامية الهلالية الشكل التي تضم أمما من القرن الافريقي الى اسيا الوسطى ، هي التحدي الاكبر للمصالح الغربية ، وخصوصا بعد اختفاء الدولة العظمى (السوفيتية) المناوئة من على الخارطة وان اندلاع صراع عسكري بين الدول الغربية هو امر بعيد الاحتمال .

وبهدف احتواء هذا «الخطر الاسلامي» ، وتصفية «الحركات الاسلامية الاصولية» فإن عمل الغرب اولا على اضفاء الشرعية الدولية على الافعال التي تعكس مصالح الولايات المتحدة والقوى الغربية الاخرى ، والسيطرة على الامر الدولي وقراراته ، وثانياً تدمير اكبر قوة عسكرية عربية – اسلامية لتشكل درسا لكل القوى التي تحاول تحدي الهيمنة الغربية وتهدد مصالحها الحيوية .

ولذلك فإن هنغتن يرسم مستقبلا تشاؤمياً بالنسبة للدول التي تضم في تكويناتها الاجتماعية قوميات واقليات متعددة ، حيث ان التمزق والتفتت هو نهايتها المحتملة .

وعلى القوى الغربية ان تعزز من تلك الاتجاهات الانفصالية وتقوض الاسس القومية للغرب ، في الوقت الذي يسعى فيه الغرب الى تدعيم الاتجاهات القومية لدى بعض الدول التي تعاني من عزلة ، لكونها صديقا وحليفاً له مثل تركيا التي يتوجب على الغرب ، وحسب رأي هنغتن ، ان يسعى الى خلق الهوية الجديدة لنفسها بعد ان تأرجحت ما بين عالم اسلامي عربي تناصبه العداء وعالم اوروبي يرفض انتمائها الى وسط مسيحي (٣٨) .

وفي الختام فإن هنغتن يؤكد صراحة على ضرورة ان يضع الغرب حدا لاتساع القوة العسكرية للدول الاسلامية واستغلال الخلافات والصراعات التي تنشب في الدول الاسلامية والكنغوشيوسية ودعم الاقليات على تكوين دويلاتها الخاصة ، خصوصا تلك التي تبدي تعاطفا مع القيم والمصالح الغربية ، وأخيراً على الغرب الحفاظ على قوته الاقتصادية والعسكرية الضرورية لحماية مصالحه (٣٩) .

ثالثاً : مشاريع التفتيت الصهيونية:

ليس ثمة شك ان ايجاد «وطن قومي لليهود» على ارض فلسطين هو في حد ذاته مشروع صهيوني - استعماري يهدف الى عزل المشرق العربي عن مغربه وتحويله الى اداة امبريالية لتمزيق الصف العربي واجهاض اي مشروع نهضوي قومي يضع الامة العربية في مسارها الصحيح لبلوغ وحدتها الشاملة

مثل بقية الامم الاخرى . ويؤكد روتشليد في احدى رسائله الى بالمرستون وزير الخارجية البريطاني في اذار عام ١٨٤١ على «أننا لو نظرنا الى خريطة هذه البقعة من الارض سوف نجد ان فلسطين هي الجسر الذي يوصل بين مصر وبقية العرب في اسيا ، وكانت فلسطين دائما بوابة الشرق والحل الوحيد هو زرع قوة مختلفة على هذا الجسر وفي هذه البوابة لتكون هذه القوة بمثابة حاجز يمنع الخطر العربي ويحول دونه ، وتستطيع الهجرة اليهودية الى فلسطين ان تقوم بهذا الدور . وليست تلك خدمة لليهود يعودون بها الى ارض المعياد ، مصادقا للعهد القديم ، ولكنها ايضاً خدمة للامبراطورية البريطانية ومخططاتها . . .» (٤٠) .

ومن خلال القراءة المتأنية للتاريخ عبر تحولاته واحداثه المتتالية يظهر لنا بأن تلك المشاريع الصهيونية في قديمها وحديثها التي استهدفت الامة في ماضيها وحاضرها لا يمكن ان تناقض او تتقاطع مع تلك المشاريع والمخططات الاستعمارية الغربية . فاذا لم تكن متطابقة معها في الاهداف والغايات ، فإنها لا يمكن ان تكون الا مكملا لحلقاتها وما تم التخطيط له ، حيث المراحل التي تم وضعها تشكل حلقات متتالية ولكل طرف دوره الاساسي الفعال وبما يتناسب مع الظروف والمتغيرات الدولية وتناسب القوى الدولية والاقليمية ومسارات الصراع العربي ـ الصهيوني .

ومن هنا ، فإن كل الافكار السابقة التي تحول قسم منها الى مشاريع قيد التنفيذ او ان قسما منها قد نفذ فعلا ، لم تكن لتصب الا في الاطار العام للاستراتيجية الصهيونية التي رسمت تفاصيلها في نهاية القرن التاسع عشر ، وبالتحديد في مؤتمر بازل الذي اضحت قراراته «البروتكولات المقدسة» للحركة الصهيونية .

فكل الاراء والاطروحات الغربية تنتهي الى رفض القومية ، وتأكيد عوامل الانقسام والتجزئه وتدعيمها بين صفوف العرب مقابل منح شرعية الوجود للكيان الصهيوني على ارض فلسطين طالما كان يشكل على حد زعمهم كيانا متجانساً في الثقافة والقومية والدين ، وما عداه في المنطقة ليس الا قوميات واتفاقات وصراعات مزمنة حاولت المخططات الصهيونية تجسيمها بالشكل الذي يسمح لها البقاء والسيطرة والتحكم بكل مخارج المنطقة . فتشظية الامة العربية وتمزيق دولها القطرية من خلال حروب اهلية ونزاعات طائفية وصراعات حدودية غدت من العوامل القادرة على ضمان امن اسرائيل واستمرار تفوقها العسكري . ومن هذه المخططات الصهيونية :

١ ـ الكومنولث العبري :

قي الواقع ان ما كان يشغل قادة الفكر الصهيوني على مر العقود الماضية هو بالتحديد تكريس صيغ التجزئة والعمل على تفتيت الدول العربية الى دويلات مجهرية تدور في الفلك الصهيوني من خلال تشجيع منطق الاقليات في المنطقة . وبقدر ما ان الصهيونية ذاتها فكرة استعمارية واسرائيل مشروع استعماري لانشاء منطقة نفوذ توازن القوى القومية في الشرق الاوسط وخدمة المصالح الاقتصادية للامبريالية ، فلا بد لاسرائيل ان تشكل القوة التي تجمع تحت ظلها كومنولث يستوعب اكثر من مجتمع سياسي واحد في فلكها . وهذا هو المفهوم الذي طرحه الصهيوني فلاديمير جابوتنسكي (١٨٨٠ ـ ١٩٤٠) الذي يعد الاب الروحي لمناحيم بيغن (٤١) . وهذا المشروع الصهيوني الذي كان قد طُرح تحت اطار الكومنولث العبري اعتمد ومنذ البداية وكما يشير الى ذلك الكاتب الهندي كرانجياً على مجموعة من الاسس والمبادىء التي تأخذ بنظر الاعتبار :

* الاهمية الجيوستراتيجية للمنطقة العربية .
* الاهمية الاقتصادية للعالم العربي .
* الاحتمالات الناجمة عن تفاقم القدرة العربية ـ الاسلامية .
* القدرة البشرية للعالم العربي ـ الاسلامي .
* الصراعات الدولية ودورها في التحرك السياسي ـ العسكري للكيان الصهيوني .
* ومن ثم التحولات العربية وما يمكن ان تشكل من عوائق او عوامل مساعدة لاحباط او ضمان نجاح المخططات الامبريالية ـ الصهيونية (٤٢) .

ووفقاً لهذه التصورات وما طرحه جابوثنسكي من الاطار النظامي الذي تضمه «الدولة العبرية» ، فإن ما قامت به اسرائيل بعد حرب ١٩٦٧ يؤكد تمسك الكثير من المسؤولين في تل ابيب بوجهة النظر هذه من خلال دعوتهم الى انشاء دويلات في الجولان للدروز وعلوية في سوريا ومارونية في لبنان وكردية في شمال العراق . . . لكي تكون محورا كوكبيا يدور في فلك اسرائيل او من خلال «معالجة امور المنطقة من منظور التكوين الديموغرافي ـ الطائفي الذي يضمن لاسرائيل الظروف المناسبة لممارسة دورها في التفتيت المادي والمعنوي للمنطقة وكذلك في اثارة التناقضات والتشكيك بقدرة كل تقارب عربي على البقاء والاستمرار» (٤٣) .

٢ ـ مشروع بن غوريون :

كان الغزو الصهيوني للبنان وحصار بيروت في صيف عام ١٩٨٢ بهدف القضاء على المرتكزات الاساسية لمنظمة التحرير الفلسطينية المناسبة التي أعادت من جديد طرح مشروع بن غوريون الذي اعلن في عام ١٩٥٤ والقاضي

بأستغلال المسألة الطائفية في الساحة اللبنانية لتفجير لبنان وتقسيمه الى كانتونات صغيرة يسهل على تل ابيب التحكم بتقاليد امورها . وعلى الرغم من اعتراض موشي شاريت وزير خارجية بن غوريون انذاك على المشروع ، فأن رئيس الوزراء الصهيوني السابق قد اكد « ان الامور تأخذ طابعاً اخر في حالات الفوضى والثورة والحرب الاهلية حتى يتحول الضعيف الى بطل ، ربما حان الوقت الان لاقامة دولة مسيحية في جوارنا (٤٤) .

ويبدو ان قادة تل ابيب كانوا قد ادركوا ضرورة التقيسم الطائفي للبنان من خلال الصيغ التي أورثت من الاستعمار الفرنسي وتكريس هذا الوضع وتعميقه من خلال الدفع الى حالات من الفوضى والحرب الاهلية وبأدوات تتحرك وفقاً للتخطيط الصهيوني ، وتحقق في ذات الوقت مصالحها الخاصة ، وهو ما حصل بالفعل من خلال تكوين جيش جنوب لبنان بقيادة سعد حداد .

وفي الواقع فإن ما حصل في عام ١٩٧٦ لم يكن حادثة حافلة اعتياديه اغرقت لبنان في بحر من الدم والدمار الشامل الذي قوض كل مرتكزاته الاجتماعية والاقتصادية والمالية والسياسية ، وانما مخطط سبق وان وَضَعَ تَفاصِيلَهُ بن غوريون نفسه منذ عشرين عاما ، وهو المخطط نفسه الذي اقترحه بن غوريون على الجنرال ديغول حالة وصوله الى السلطة من اجل ان يتبنى الشكل البديل من الاستعمار الاستيطاني حلا للمشكلة الجزائرية فتقوم فرنسا باخلاء المنطقة الساحلية من الجزائر من سكانها العرب ويُوطّن فيها الاوربيون وحدهم ويقيمون فيها المستوطنات ثم تُعلن دولة مستقلة لسكانها عندئذ «حق تقرير المصير» ، الا ان الجنرال ديغول رفض هذا المنطق الصهيوني حيث قال لبن غوريون صراحة :« اتريد ان اخلق اسرائيل اخرى(٤٥)» .

وبدون شك فإن الفكر الصهيوني القائم على الاستيطان والتوسع والعدوان من خلال وجود اسرائيل الدائم ضمن الحدود التي رسمتها لنفسها مع العمل على استمرار تفوقها العسكري وعدم السماح بالاخلال بأي توازن ، فإن هذا الفكر قد اكد في معرض استنتاجاته لمجمل الاوضاع المحيطة بهذه الكيان التي اضحت من المسلمات الجوهرية للعقيدة العسكرية والامنية الاسرائيلية ان «خلاص اسرائيل من الخطر العربي يعني توطيد سيادتها على العالم العربي ويمكن تحقيق ذلك بضم بعض المناطق العربية ذات الاهمية الاستراتيجية وبتشكيل دول جديدة في الشرق الاوسط» (٤٦) .

ويشير الدكتور خلدون ناجي معروف في دراسته التي صدرت تحت عنوان التفسير الاسرائيلي لصراع العربي ـ الصهيوني(٤٧) الى ان اسرائيل ترسم سيناريو محددا للمنطقة يتم من خلاله اثارة الصراعات على اساس ان «القومية العربية حركة تريد ابادة غير العرب على الاراضي التي تسكنها الشعوب العربية . . . اهدافها التوسع على حساب الشعوب غير العربية . . . حركة كهذة تجعل من تلك الشعوب مواطنين من الدرجة الثانية في احسن الحالات» (٤٨) .

ويلاحظ ان السيناريو الاسرائيلي يكيف هذا الصراع وينتهي به الى مخارج تؤكد شرعية سياسة العدوان الاضطهادية ضد الشعب العربي الفلسطيني في الاراضي المحتلة من خلال ادعائه بأنه «مثلما العرب يهدفون الى ابادة اسرائيل ، فأن الشيء نفسه يريده العرب المسيحيين في السودان وللاقباط في مصر وللاكراد في العراق وللدروز في سوريا ، وللسود في السعودية ، عدا هذه الاقليات التي تقطن الوطن العربي «ضحايا العرب» ، وان ما تقوم به تلك الاقليات من قتال ضد قوميتهم الخاصة بهم» (٤٩) يبدو

شرعياً من جهة نظرهم ويحظى بالتأييد المادي والسياسي تحت حجج الديمقراطية وحقوق الانسان .

٣ ـ مشروع عوريد بنيون :

على الرغم من ان القوى الصهيونية والامبريالة قد استطاعت خلال ثلاثة عقود من انشاء اسرائيل ان تحقق مكتسبات عديدة على مستوى تنفيذ إستراتيجيتها الشاملة ، ابتداء من قضمها للاراضي الفلسطينية وحروبها العدوانية التي وسعت من رقعة احتلالها لاراضي دول عربية وادت الى السماح لها بالمرور من المضايق والقنوات البحرية العربية وانتهاءً الى توقيعها على اتفاقيات كامب ديفيد مع مصر ، فأنها بالمقابل لم تستطع تمزيق الامة العربية وتفتيتها بالشكل الذي يتطابق مع ما وضعته من مشاريع ، اذ سرعان ما تصحو الامة العربية من صدمتها وتتجاوز كل اثار النكسات لتنطلق في مرحلة جديدة من تضميد الجراح والتعاون والتضامن العربي ، حتى وان كان على مستويات لن ترقى الى الطموح الكبير ، كما حصل عقب كل نكسة .

وفي ضوء المعطيات التي افرزها عقد السبعينات على مستوى العلاقات الدولية والصراع العربي ـ الصهيوني الذي اتخذ منعطفاً جديداً بعد كامب ديفيد فقد تدفقت المشاريع الصهيونية الجديدة بأدواتها والقديمة بأهدافها حيث طرح اسحق رابين في كتابه «مشكلات امن اسرائيل في الثمانينات» تصورا يرتكز على ان «الهدف الاول والاساس في سياسة اسرائيل هو ان نضمن عدم تحول نسب القوى العسكرية بيننا وبين القوة العربية الشاملة التي قد تشترك في الحرب لغير مصلحتنا» (٥٠) ، وهو بذلك يهيء لحروب صهيونية ـ عربية قادمة ، محذراً من تعاظم القوى العسكرية لبعض الاقطار العربية او لقيام حروب عربية مع احدى دول الجوار لتقوم نيابة عن اسرائيل بتعطيل تلك القوة

العسكرية ، وهذا بالتحديد ما يدفعنا الى كشف احد الاسباب التي دفعت تل ابيب الى تزويد الجيش الايراني بالاسلحة والمعدات العسكرية ولاطالة الحرب مع العراق لاطول فترة ممكنة بغية تدمير قدراتهما العسكرية والاقتصادية واستنزاف مواردهما البشرية والمالية .

الا ان ما طرحه عوريد بنيون من مشروع تفتيت الامة العربية محددا بدقة كل قطر على حدة يثير اكثر من تساؤل عما جرى خلال ازمة الخليج والحرب التي قادتها امريكا ضد العراق وما استهدفت وحدته الاقليمية وسيادته الوطنية من افكار ومشاريع تفتيتية ، فضلا عن اثارة ملف النزاعات الحدودية بين عدد من الدول العربية ، وبالتحديد في منطقة الخليج العربي ، حيث الارث الاستعماري الثقيل الذي ما زالت دول المنطقة تنوء من اثاره السلبية على مستوى علاقاتها الاقليمية والدولية ، وتحويله الى بؤرة صراع وتنافس دائمة الغليان .

لقد وضع عوريد بنيون مشروعه التفتيتي تحت عنوان : استرايجية لاسرائيل في الثمانينات[٥١] ، والتي ترتكز على مجموعة من التصورات التي ستشهدها المنطقة الممتدة من المغرب حتى الهند ومن الصومال حتى تركيا :

* حرب الموارد سواء على مستوى الطاقة او المياه .
* تعرض الدول العربية - الاسلامية لخطة التفتيت الاثني - الاجتماعي .
* ان اسرائيل بحاجة كما ذُكر في أعلاه الى منظور جديد لمنطقة تعوم على برج من ورق .
* ان التحديات التي تواجهها اسرائيل تحديات خطيرة تستهدف وجودها الاستيطاني التوسعي ، ولذلك فإن المنظور الجديد الذي يفرضه الواقع

الدولي والاقليمي والداخلي الاسرائيلي يتجه نحو جهات عديدة ويتعدى دول المواجهة الى ابعد من ذلك ، ولم يُستثنَ من ذلك حتى مصر التي ارتبطت مع تل ابيب باتفاقيات التسوية والتطبيع طبقاً لكامب ديفيد ، والضمانات الامريكية الشاخصة في سيناء من خلال محطات الانذار المبكر والمناطق المنزوعة السلاح على الجيش المصري .

وفي ضوء ذلك يؤكد الاستاذ خلدون ناجي معروف في دراسته التي صدرت تحت عنوان «دراسة في اهداف السياسة الاسرائيلية الاقليمية» (٥٢) ان منطق القوة الذي يمثل الخاصية الجوهرية في سياسة اسرائيل الخارجية يدفعها بكل فاعليه الي تكريس التجزئة في المنطقة وبقاءها عنصر اضطراب مما يتطلب نقل الصراعات الى داخل المجتمعات العربية والاسلامية .

فعلى الجبهة الغربية يرى عوريد بنيون ان المهمة الاسرائيلية العاجلة في المدى القصير هي تجزئة مصر الى وحدات ومن ثم الانطلاق على المدى البعيد ، وفقاً لسيناريوهات تدفعها الى التنصل من الالتزام باتفاقيات كامب ديفيد ، الى استعادة سيناء الى حضن اسرائيل كإحتياط استراتيجي واقتصادي وطاقوي . وان «تجزئة مصر اقليميا الى وحدات» فرعية جغرافية هو هدف اسرائيل السياسي في الثمانينات . . . وان مصر مفككة ومنقسمة الى عناصر سلطوية كثيرة ولا تشكل اي تهديد لاسرائيل ، وانما ضمانة للامن والسلام لوقت طويل (٥٣) .

ويعتقد بنيون استاذاً لما افرزته اتفاقيات كامب من نتائج على مستوى الصراع العربي ـ الصهيوني وتوازن القوى الاقليمية بأن ما تواجهه مصر سوف يؤدي الى تفكيك ليبيا والسودان وبالتالي «فإن بلدانا ابعد من ذلك سوف تتأثر هي الاخرى ولن تستمر في إبقاء صورتها الحالية وسوف تتفكك نتيجة

تفكك مصر . فوجود دولة مسيحية قبطية في اعالي مصر ، فضلا عن عدد من الولايات الضعيفة التي لا ترتبط بسلطة مركزية بل ذات سلطة محلية غير مؤثرة ، يعتبر تطوراً تاريخيا ، الا ان اتفاقيات السلام هي التي اخرت هذا الوضع . لكن ذلك يبدو حتمياً في المدى البعيد» (٥٤) .

أما على الجبهة الشرقية سواء فيما يتعلق بدول المواجهة المباشرة مع اسرائيل او غير المباشرة فأن عوريد بنيون يطرح تصوراته كالاتي :

* انقسام لبنان كليا الى خمسة اقاليم يصور لنا مسبقاً ما سيحدث للعالم العربي . وهو بهذا التصور يعود الى مشروع بن غوريون السابق الذي اعلنه عام ١٩٥٤ لا سيما وأن «الجيش الاسرائيلي بكل فروعه غير كاف لاحتلال هذه المناطق الكبيرة المترامية الاطراف ، لذلك فأن الحل العسكري او (التفتيتي) لمثل هذه القضية هو عن طريق دفع اطراف اخرى لتقوم بمثل هذا الدور» (٥٥) .

* اما بالنسبة لسوريا ، فيؤكد عوريد بنيون على تجزئتها الى دولة «علوية» على طول الساحل ودولة «سنية» في منطقة حلب وأخرى سنية في دمشق ودولة رابعة سيقيمها الدروز في هضبة الجولان التي يعدها بنيون ارض اسرائيل ، وربما تمتد الى حوران وشمال الاردن (٥٦) .

* أما بالنسبة للعراق الذي يرى بنيون أنه الدولة الاقوى في المنطقة من ناحية امكانياته البشرية والمادية والذي يشكل خطراً جدياً على اسرائيل في المستقبل القريب والبعيد ، ومن خلال طبيعة الصراع العربي ـ الصهيوني نفسه الذي لا يمكن التعايش بينهما مهما توصلا الى اتفاقيات تسوية وتطبيع لأنها مجرد مراحل تكتيكية في المشروع الصهيوني النهائي ، فأن بنيون يتوصل في مشروعه الاستراتيجي الى : ان العراق الغني بالنفط من جهة والذي يكثر فيه

الانشقاق والاحقاد في الداخل من جهة اخرى هو المرشح المضمون لتحقيق اهداف اسرائيل . فالعراق اقوى من سوريا وقوته تشكل في المدى القصير خطراً على اسرائيل اكثر من أي خطر آخر وان الحرب العراقية ـ الايرانية ، سوف تؤدي الى تفتيت العراق وتؤدي الى انهيار في الداخل قبل ان يصبح في امكانه التأهب لخوض الصراع على جهة واسعة ضدنا (٥٧) . وفضلا عن ذلك ، فإن بنيون يمتد بمشروعه التقسيمي الى منطقة الخليج العربي التي يعتقد انها «لا تخلو من المشاكل ، وبغض النظر عما اذا كان اعتماد اقتصادها على النفط سيمتد الى الابد او سيتغير على المدى البعيد ، فإن مشكلات داخلية وخارجية ستظهر نتيجة للظروف الحالية ، خاصة وان النفط غير مستقر» (٥٨) . وفيما يتعلق بالاردن فهو «يمثل بالنسبة لاسرائيل هدفاً استراتيجياً فورياً حيث لا يشكل تهديداً حقيقياً على المدى البعيد ، خاصة بعد انهاء الحكم الطويل للملك حسين ونقل السلطة الى الفلسطينيين على ان يتم ذلك في المستقبل القريب . . ان على اسرائيل ان توجه سياستها لاذابة هذا الكيان وتنهي النظام الحالي ، فتنتقل السلطة الى الاغلبية الفلسطينية وعليه فإن تغيير النظام في شرق النهر سوف يحل مشكلة المناطق المكتظة بالسكان العرب غرب الاردن» (٥٩) .

رابعاً : ازمة الخليج والتصورات الجديدة لمشاريع التفتيت:

بأندلاع ازمة «الخليج الثانية» اخذت تظهر في سماء الوطن العربي حزمة من التصورات المسقبلية لمشاريع التفتيت التي تسهتدف الامة العربية ككيان قومي ـ اسلامي في اطار نظامها الاقليمي (الجامعة العربية) ومجالسها التعاونية كوحدات سياسية لها سيادتها الوطنية والاقليمية من خلال تقسيمها الى دويلات صغيرة على اسس عرقية او طائفية بهدف اضعاف

وشل قدراتها في التنمية وصيانه امنها الوطني المترابط مع الامن القومي العربي في تصوره الشامل .

كما ان نتائج هذه الازمة والحرب التي قادتها الولايات المتحدة ضد العراق ولدّت القناعة الكافية لدى قادة الغرب واسرائيل في وقت واحد ، ولا سيما بعد ان اهتزت نظرية الامن الاسرائيلي (الحدود الامنة) من اساسها بفعل الضربات الصاروخية العراقية لتل ابيب وبقية المواقع العسكرية الحساسة الاخرى في فلسطين المحتلة ، بأنه لا بد من اعادة تقييم وصياغة لمجمل التصورات والمشاريع المطروحة بصدد المنطقة وطرح البدائل المتاحة وفقاً للمتغيرات الجديدة للتعامل مع الكيان القومي العربي وتكويناته السياسية وبواباته الاستراتيجية الآمنة ، وان ما افرزته الاحداث من مشاكل جديدة ومعقدة في منطقة هي اوسع مما تصورها البعض في السابق ، بأنها مسألة احتلال صهيوني لارض فلسطين وطرد شعبها .

فإسرائيل لن تستطيع البقاء اذا لم تلجأ الى انتهاج سياسة جديدة قائمة على تسوية مرحلية مع الفلسطينيين والعرب (الدول المجاورة) والسعي لتنفيذ مخططات التفتيت وحصار الدول العربية المناهضة للسياسات الغربية والطرق المستمر على النزاعات العرقية والطائفية وتغذيتها بأسلاك التفجير وإثارة المشاكل الحدودية وتجسيمها وفقاً لخطة اعلامية منسقة مع الغرب وبالتالي ان تصبح جزءاً من هذا العالم العربي وعنصراً فعالا في تقرير سياساته العسكرية والاقتصادية والمائية وتسعى الى امتلاك التكنولوجيا المتقدمة مقابل حرمان العرب وتجريدهم من اية فرصة يحاولون من خلالها تصحيح التوازن المختل وتغيير المناخ الجيوسياسي في المنطقة [٦٠] .

وفي الواقع ان تفتيت الاتحاد السوفيتي السابق وتفكيكه بتلك السرعة المتناهية الى دويلات صغيرة وتناحر عرقي وطائفي نشب في الاتحاد الروسي

قد شجع قادة الغرب ومفكري اسرائيل وقادتها الى طرح مشاريعهم التفتيتية بهدف تشظية الوطن العربي الى دويلات صغيرة تنهشها الحروب الاهلية ، بدلا من هذه التركيبة السياسية القائمة على ٢٢ دولة ، حيث نزعاتها القطرية ونظمها السلطوية ، لكنها في وقت الازمات تهرول الى نظامها الاقليمي بحثا عن التعاون ووحدة الصف العربي .

ومن بين هذه المشاريع التفتيتية التي تم احياؤها بعد ازمة الخليج والتي تشكل امتداداً لما تم طرحه سابقاً :

* مشروع جامعة بار أيلان :

لقد نظم مركز بار ايلان للابحاث الاستراتيجية التابع لجامعة بار ايلان الاسرائيلية ندوة شاملة في العشرين من ايار / مايس ١٩٩٢ بالتعاون مع مركز الابحاث السياسية بوزارة الخارجية الاسرائيلية حول «الموقف الاسرائيلي من الجماعات الاثنية والطائفية في العالم العربي وصدرت اعمال الندوة في ملف خاص يعبر عن الموقف الرسمي للحكومة الاسرائيلية في اثارة الاقليات العرقية والطائفية في الدول العربية ومواجهة ضغط الاسلام والقومية العربية . وأكدت الندوة على ان ذلك موقف اسرائيلي ثابت يرتكز على :

- ضرورة تقديم الدعم العسكري وعدم الاكتفاء بالدعم السياسي المعنوي .

- ان مصلحة اسرائيل تقتضي ان تتكرس تلك الصراعات وتتعمق لان انقسام العالم العربي يعني في نهاية المطاف اضعافه وتشتت قواه وطاقاته التي يمكن ان يعبئها ويحشرها في مواجهة اسرائيل (٦١) .

لقد أُلقي في الندوة احد عشر بحثا غطت بمجملها المساحة الجغرافية للوطن العربي من المحيط حتى الخليج بتكوينياته السياسية والاجتماعية في الوقت الذي تم التركيز فيه ايضاً على دول الجوار الجغرافي للعالم العربي

بإعتبارها من الدول التي تقع ضمن الاهتمامات الاستراتيجية للامن الاسرائيلي من ناحية التعاون معها كقوى مضادة للتوجهات القومية العربية ، او مواجهتها باعتبارها قوى اسلامية مناصرة للحقوق القومية العربية .

وفي الواقع ، فأن محاور هذه الندوة التي سنأتي الى تفصيلها لم تختلف عن تلك التصورات التي تمثل خلاصة الفكر الستراتيجي الصهيوني الخاص بتفتيت الوطن العربي والتي طُرحت من جهات عدة ، الا ان الاختلاف هو ان محاور ندوة بار ايلان اكثر شمولا واتساعا من الندوات والافكار السابقة ،ولكن الجوهر بقي واحدا . فقد سبق وان اعد مركز الابحاث التابع لوزارة الخارجية الاسرائيلية مشروعا لتقسيم وتفتيت الاقطار العربية الرئيسية : العراق ، مصر ، سوريا ، السعودية ، والجزائر . وهذا التصور استند بشكل خاص على تلك الافكار التي طرحها ديفيد بن غوريون في عام ١٩٤٨ والتي تهدف الى تفتيت الوحدة الجغرافية والسكانية للاقطار العربية ، لأنّ «دولة اسرائيل كنقطة صغيرة في محيط معاد يحيط بها كل جانب» على حد قول رئيس الوزراء الصهيوني السابق بن غوريون (٦٢) .

وأكد مفكرو مركز الابحاث السياسية في وزارة الخارجية الاسرائيلية ، ومن بينهم ديفيد كمحي ويهو شفاط هيركابي مدير الاستخبارات العسكرية الاسبق ، على ان :

* تفتيت الدول العربية الرئيسة يتطلب جهوداً عملية من جانب اسرائيل لدعم الاقليات ماديا وعدم الانتفاء بالدعم المعنوي .
* الاتصال المباشر بتلك الجماعات وحثها على شق عصا الطاعة والانفصال واقامة كيانات مستقلة .
* الاستعانة ببعض الدول لتحقيق هذا الهدف الذي يخدم مصالح اسرائيل العليا (٦٣) .

من جانبها أكدت مجلة كيغونيم التي تصدرها المنظمة الصهيونية العالمية في مقال لها تحت عنوان «استراتيجية اسرائيل في الثمانينات» في العدد الصادر ١٤/ شتاء ١٩٨٢ على جملة من الاهداف الجوهرية التي يجب على المنظمة الصهيونية واسرائيل ان تسعيا الى تحقيقها في السنين القادمة والتي تتركز في :

- تفتيت سوريا والعراق الى مناطق ذات خصوصية اثنية ودينية واحدة ، وهو هدف من الدرجة الاولى بالنسبة لاسرائيل .
- تحريك الاضطرابات الطائفية في كافة الدول العربية وايران حتى باكستان .

وتخلص المجلة الى القول بأنه «لا يمكن ضمان بقاء اسرائيل الا بمثل هذا التفكيك ويجب من الان فصاعداً ، بعثرة السكان ، وهذا دافع استراتيجي ، فاذا لم يحدث ذلك فليس باستطاعتنا البقاء مهما كانت الحدود» (٦٤) .

وفي الواقع فإن ما يثير الانتباه ايضاً في ندوة دايان لابحاث الشرق الاوسط التي نظمت عام ١٩٩٠ والمنصبة على تفتيت الدول العربية وإثارة التناحر والصراعات الحدودية بين اجزاءها هو ما طرحه المفكر الصهيوني يحزقيل درور الذي حدد ابرز العناصر والمبادىء والافكار الخاصة «بتفتيت المنطقة العربية وتدميرها» . وفي خضم الاحداث التي شهدتها المنطقة بعد اندلاع الازمة في الثاني من آب١٩٩٠ فقد اكد يحزقيل درور على تلك الاهداف التي تضمنها كتابه (استراتيجية عظمى لاسرائيل) الصادر عام ١٩٨٨ ، والتي تتلخص في :

* تقويض الكيانات العربية واسقاط وتفتيتها نظمها .
* اثارة الحروب والنزاعات بين الدول العربية وبشى الوسائل .

* ايجاد مختلف القنوات والمسالك لتدخل القوى الكبرى الغربية في هذه النزاعات .

* تدمير البنية الاساسية للدول العربي دون استثناء .

* تفتيت المجتمعات العربية من الداخل عن طريق دعم الجماعات الاثنية والطائفية غير العربية وغير الاسلامية .

* تدعيم علاقات اسرائيل مع دول الجوار العربي والتحالف معها طبقاً للاسس التي وضعها ديفيد بن غوريون (٦٥) .

وأثيرت هذه الافكار في ندوة دايان وتم التركيز على امكانية تنفيذها خلال ازمة الخليج وتداعياتها العربية والدولية - كي تجني اسرائيل الثمار من وراء هذا المخطط التفتيتي فتغدو اسرائيل القوة العظمى الاقليمية (٦٦) .

وبعد الحرب التي شنتها الولايات المتحدة ضد العراق بحجة اخراجه من الكويت فإن المخططات الخاصة بالتشظية والتفتيت كانت حاضرة كبدائل لما تم تحقيقه خلال الازمة والحرب او ما ألت اليه من تداعيات على المستويين العراقي والعربي الخليجي التي كان ابرزها انهيار النظام الاقليمي العربي وازدياد النزاعات القطرية بشكل لم يسبق له مثيل ، في الوقت الذي برز فيه الكيان الصهيوني ، وخصوصا بعد مؤتمر مدريد ، عنصراً فعالا منشطاً في المنطقة من خلال اتفاقيات اوسلو السرية التي تم التوقيع عليها في حدائق البيت الابيض ايلول ١٩٩٣ . الا ان ما آلت اليه مسيرة التسوية واتفاقيات السلام مع بعض الدول العربية وفتح مكاتب اتصال في عواصم دول اخرى لم تمنع قادة اسرائيل ومفكريها من طرح الصيغ المستقبلية لكيفية التعامل مع الجماعات الاثنية والطائفية في العالم العربي ووضع المخططات والمشاريع الهادفة الى تقسيمه وتشظيته الى دويلات اصغر فأصغر باستخدام الدين تارة

والمذاهب تارة اخرى والطرق على «الاصول العرقية» المتنازعة والمتنافرة تارة ثالثة . وهذا ما افصحت عنه محاور ندوة جامعة بار ايلان ومركزها البحثي المتخصص لهذا الهدف .

لقد كشف يعقوب شمشوني ، الباحث في مركز الابحاث السياسية في وزارة الخارجية الاسرائيلية ، عن تلك الاعتبارات الكامنة وراء تأييد اسرائيل للنزاعات الانفصالية للجماعات العرقية والاثنية في العالم العربي محددا اياها كالاتي :

١ - إن العرب هم العدو الاول للحركة الصهيونية . ومن اجل هذا العدو ينبغي البحث عن حلفاء في منطقة الشرق الى جانب حلفائنا في الغرب .

٢ - إن الاقليات والجماعات التي يضطهدها العرب والمسلمون تعتبر شريكا للشعب اليهودي في المصير ، وخصوصاً تلك التي تتبنى سياسة الانفصال [٦٧] ونزعتها .

ومن اجل ترجمة هذه الاعتبارات او الاسباب الى ارض الواقع ، يطالب شمشوني بالعودة الى افكار ديفيد بن بن غوريون ومقالاته باعتباره رمز الاستيطان الصهيوني وترجمتها الى برنامج عمل من اجل استقطاب «المعسكر المسيحي الماروني في لبنان» والتأكيد لهم بأنهم «يواجهون خطر الاسلام والقومية العربية» ومن الضروري ترجمة هذه القواسم والهموم الى تعاون وتحالف من خلال الاتصالات التي جرت بين الطرفين قبل تأسيس الكيان الصهيوني والتي بقيت قيد السرية شأنها شأن الجهود التي بُذلت في اتجاه اكراد العراق والدروز وسكان جنوب السودان ، حيث ان اسرائيل ، وعلى حد

قول شمشوني ، ساهمت في تغذية التمرد بالاسلحة والمعدات العسكرية وتدريب المقاتلين في اثيوبيا (٦٨) .

وفيما يتعلق بالنشاط الصهيوني ضمن اطار حلف الدائرة المحيطة بالعالم العربي (دول الجوار الجغرافي في مشرقة ومغربة) وبغية تنسيق المواقف في المهمات الامنية والتعاون العسكرية ، ولا سيما تسهيل مهمة الاختراق الاسرائيلي للحدود العربية من الخلف بغية تغذية النزعات الانقسامية والتجزئة على الاسس الطائفية والعرقية بين الاقليات ، وامداد القوات الانفصالية والمتنازعة مع الحكومات المركزية بالاسلحة والمعدات العسكرية ، وتدريب عناصرها على ايدي مستشارين اسرائيلين في عواصم غريبة ، او ضمن دائرة المحيط الجفرافي للوطن العربي .

وهذا ما كشف عنه اورى لوبراني سفير اسرائيل السابق في ايران اثيوبيا ، الذي اكد على انتهاج تل ابيب سياسة خاصة سعت من خلالها الى فتح قنوات اتصال مع الدول غير العربية التي كانت في نزاع مع قسم منها ، وخصوصا بين تركيا وسوريا ، والعراق وايران ، والسودان وأثيوبيا ، من اجل تحقيق مصالح استراتيجية مشتركة هدفها فك طوق العزلة تجاه اسرائيل ، واضعاف الدول العربية بتمزيقها الى دويلات صغيرة ، وارهاق القدرات العسكرية العربية ، وتجميد طاقاتها وصرفها عن مهمتها الاساسية ، الا وهي مجابهة اسرائيل ، وكل هذا يجري ضمن اطار استراتيجية المحيط التي وضع اسسها بن غوريون (٦٩) .

لقد استطاعت اسرائيل ، على حد ما كشفة لوبراني ، من تغذية الحروب الكامنة التي عاشتها منطقة كردستان العراقية لسنين طويلة عبر القناة التركية والايرانية وتعزيز التمردات والمخططات الانفصالية من اجل تقسيم العراق ،

وخصوصا في المنقطة الشمالية ، حيث التقت المطامع الاقليمية التركية والاهداف السرية الاسرائيلية في تفتيت العراق بعد تقسيمه الى خطوط طول وعرض ، مما سمح لانقرة ان تطرح صيغتها الامنية الجديدة المتأتية من التعاون الاسرائيلي ـ التركي تحت اطار «المنطقة الامنة للاكراد» كي تستطيع من خلالها تحقيق مطامعها القديمة في الوصول الى منابع البترول ، وهو الامر الذي حظي بدعم امريكي واسرائيلي . وهذا ما كشفت عنه صحيفة الواشنطن بوست يوم ١٣/ ايلول/ ١٩٩٦ من خلال ما طرحه معلقها ستيفن روزنفليد من دعوة الادارة الامريكية الى تقسيم العراق الى ثلاث دول : سنية وشيعية ، وكردية (٧٠) . ان هذا المعلق الامريكي المقرب من الاوساط الصهيونية لم يتردد في حث الادارة الامريكية في تكثيف جهودها للتوجه الى التقسيم بشكل فعلي ، الا ان رفض الدول الاوربية والعربية لتلك المخططات وانتقاداتها المتكررة للمنطقة الامنة التركية منع واشنطن من أن تذهب بعيداً في ذلك ، لا سيما وان الدول الخليجية اخذت تنظر الى تفتيت العراق على انه يعني العودة الى دور تركي او ايراني اكبر في المنطقة الامر الذي يمكن ان يشكل لها خطراً اكبر من الاخطار والتهديدات السابقة (٧١) . وعلى الرغم من أن ستيفن روزنفليد حاول تبديد مخاوف حلفاء الولايات المتحدة من «ان تقسيم العراق لم يمثل سوى تهديد ضعيف» وحاول تزيين المشروع بأنه «سيحد من تهديد العراق للدول النفطية في الخليج» ، فإنَّ مشروعه ، وافكاره قد انفرطت مثل حبات الرمل بعد العملية العسكرية التي قام بها الجيش العراقي في ٣١ أب - ١ أيلول ١٩٩٦ في شمال العراق مسترجعا محافظة اربيل واقسام أخرى من ايدي المخابرات المركزية الامريكية وعملائها وعناصر من اجهزة الموساد كانت متمركزة في تلك المناطق بعد الاتفاق الذي حصل بين القيادة العراقية ومسعود البرزاني زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني .

وفي الواقع غدت المنطقة الكردية في السنوات الاخيرة مجالا مفتوحاً لكل الاطراف الاقليمية والدولية ومسرحاً للصراعات الحزبية والطائفية تتجاذبها تحالفات خارجية طبقاً لمصالحها الحيوية وارتباطاتها وتأثيراتها المستقبلية ليس في العراق فقط وانما في مجمل الاوضاع في المنطقة ، ولا سيما لكونها اعقد مشكلة واجهتها المنطقة ولتشابك انتماءاتها الدولية المتعددة اضافة الى ثقل التأثيرات الخارجية التي فرضت فعلها المباشر على تلك القضية منذ بروزها بعد الحرب العالمية الاولى حتى الوقت الحاضر .

فهذه المنطقة لم تغب عن اعين القوى الصهيونية التي رأت فيها المنفذ الذي يتم من خلاله اضعاف القدرات العسكرية والاقتصادية العراقية من خلال اشعال الحروب والفتن وافتعال الازمات وتقويض كل الاتفاقيات التي يتم التوصل اليها بين زعماء الحركات الكردية والحكومة المركزية في بغداد . لقد كان هدف اسرائيل وسيبقى هو بالدرجة الاساس اضعاف العراق ، وليس مساعدة الاكراد في «تكوين دولتهم واقامة كيان ذاتي مستقل» لان ذلك معناه انفصال اكراد تركيا الذين يشكلون اغلبية كردية كبيرة في المنطقة ، وهذا ما يتقاطع مع الاستراتيجية الامريكية في المنطقة اضافة الى الرفض التركي والايراني لاي مشروع او صيغة من صيغ الحكم الذاتي الاستقلالية التي سوف تنعكس على اوضاعهما الداخلية بشكل سلمي حيث الاغلبية الكردية المحرومة من ابسط حقوقها الاساسية ، وهي التكلم بلغتها الاصلية ، مقابل قومية كردية عراقية تتمتع بكل حقوقها السياسية والقانونية وفقاً لقانون ١١ اذار للحكم الذاتي الذي أعتبر النموذج الامثل لحل مشكلة الاقليات القومية في المنطقة .

لقد ادركت انقرة وطهران الشاه ان استمرار دعم الاكراد العراقيين بالانفصال وتشجيعهم في اقامة كيان مستقل لهم ستكون له عواقبه الواضحة على اوضاعهم الداخلية المضطربة وستؤدي الى نتائج خطيرة على نظاميهما السياسي بشكل خاص . ومن مخاطره تهديد امن ووحدة السلامة الاقليمية لايران وتركيا ، الامر الذي دفع الدولتين الى استخدام الورقة الكردية كوسيلة ضغط على العراق وفي مناسبات عدة مما ادى ايضاً الى تقيد حركة النشاط الصهيوني في شمال العراق الذي اقتصر وخصوصاً بعد «الحرب التي شُنَّت ضد العراق» على تنظيم الحركات المسلحة الكردية وتزويدها بالاسلحة والمستشارين من عناصر الموساد ، التي وجدت في المظلّة الجوية الامريكية على منطقة الحظر الجوي في شمال العراق مجالا مفتوحا للعمل المباشر للتجسس وجمع المعلومات العسكرية والتكنولوجية عن العراق ، حتى ايلول من عام ١٩٩٦ .

وفي الواقع فقد تحولت ايران وتركيا على مدى السنين الماضية منفذا لتسلل رجال الموساد وعناصر من شعبة الاستخبارات العسكرية (آمان) مثل يعقوب نمرودي الذي وُلِد لابوين يهوديين يسكنان المنطقة الكردية وديفيد كمحي وموشي عزوري احد افراد التنظيم السري الصهيوني في العراق في الخمسينات (٧٢) . استغلت تلك العناصر الاوضاع السياسية والعسكرية التي مر بها العراق بعد وقف اطلاق النار لكي تستطيع تحقيق اهدافها في تقسيم العراق واضعافه ، واخراجه من معادلة توازن القوى في منطقة الشرق الاوسط .

ولقد حاولت اسرائيل وعبر منافذها التقليدية اختراق النسيج الاجتماعي العراقي والطرق على الاختلافات الطائفية بعد ان يأست من مساعيها العرقية ، وربما كانت تسير في الاتجاهين معا لتحقيق اهدافها المركزية . ومن هنا

فقد حاولت مساعدة ايران الشاه في انشاءها لمركز استخباري في مدينة (خرمشهر) قرب الحدود العراقية ـ الايرانية بهدف الى «استمالة الشيعة في الجنوب وتحريضهم على العصيان والتمرد ضد السلطة» (٧٣) .

ويشير السيد خيري منصور في دراسته «الغرب واستراتيجيات التشظية ـ الوطن العربي نموذجا» الى ان الغرب حاول مرات عديدة استخدام واستثمار موضوع الدولة الكردية للعوامل المحلية في التجزئة ، حيث ان هنري كيسنجر وزير الخارجية الامريكي الاسبق قد اعترف صراحة بأنه استخدم الاكراد في العراق لمصالح امريكية محضة ، حيث يؤكد «ان الامريكيين لم يرعوا اية مصلحة كردية وان هذه الورقة لعبت وستُلعب على الدوام للضغط على العراق بما عرف عنه من مواقف قومية راديكالية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي» (٧٤) ، حيث ان ما اعقب الحرب هو تقسيم العراق الى منطقة تحت خط العرض ٣٢ ثم امتدت لاهداف امريكية اخرى الى جنوب بغداد تحت ستار «حماية الشيعة» بعد ان تم تدمير البنية التحتية للاقتصاد العراقي وتحجيم قدراته العسكرية .

وفي الواقع ان محاولات تقسيم العراق وتجزئته الى دويلات طائفية وعرقية تشكل الهم الاكبر للقوى الصهيونية التي تسعى بكل ثقلها لوضعه حيز التنفيذ ، الا ان ما ادركه الامريكيون فيما بعد من خطورة ذلك على التوازنات الاقليمية ، اضافة الى المخاوف والاعتبارات الجيوسياسية التي طرحتها الدول الخليجية دفعت واشنطن الى التراجع بعض الشيء عن تشجيع بعض القوى الكردية والاكتفاء بتشكيل حكومة وبرلمان ، وحتى وزارة ذات طبيعة محلية تنفيذية تشبه الحكم الذاتي ضمن اطار الدولة المركزية ، وربما

على غرار ما تتمتع به الولايات الامريكية ضمن الاتحاد الفيدرالي وتركت المنطقة لتعيش صراعات مسلحة بين احزابه الكردية والتنظيمات السياسية التي وجدت في ايران وتركيا مجالها الذي تستند اليه لتكرر الاخطاء السابقة نفسها .

وبدون شك ، ان ما تم اصطناعه في شمال العراق ، وبعد الحرب ، كان بهدف ارباك النظام السياسي في بغداد وإشغاله بمشاكله الداخلية الى حين . حتى وان كان البعض يوصف ذلك بسياسة امريكية معتمدة فإنها لم تذهب حتى النهاية في تأييد «الطموحات الانفصالية لبعض الفصائل الكردية» ، وانما يندرج ذلك ضمن سياسة الاحتواء التي انتهجتها واشنطن ضد العراق من اجل الحفاظ على ضعف القوة العراقية (٧٥) باستمرار الحصار واستصدار القرارات التي تضع مجمل صناعاته المدنية والعسكرية وتطوره العلمي تحت المراقبة المستمرة .

والشيء الاخر الذي يجب أخذه بالحسبان الذي ادركته كل الاوساط المخططة لمشاريع التفتيت ولاسيما تلك التي تحال الى الدراسات الصهيونية والامريكية هو تماسك الشعب للعراقي ذي النسيج المتلاحم في تكوينه العرقي والطائفي حيث ان سنوات النضال المشترك والقيم والتقاليد التي افرزتها مسيرة القرون من التعايش السلمية ولدّت منتوجاً حضارياً يتمتع بروح التسامح والمحبة بين اديانه وشكلت بمجموعها عمقا حضاريا فريداً من نوعه صعب الاختراق ، وعصياً على الخضوع للاجنبي واستحالة استعداء اي قومية او اي مذهب ضد قومية اخرى او مذهب ضد قومية او اي مذهب ضد قومية اخرى او مذهب آخر والعقود الماضية كانت كافية لبرهنة ذلك .

وهذا ما ينطبق على بقية الدول العربية الاخرى التي اضحت هدفا للتشظية والتقسيم ، الامر الذي جعل تلك القوى المعادية للام العربية تعيد حساباتها ، تعيد صياغة مفاهيمها ، فألبستها اثياب جديدة للتلائم والاوضاع الاقليمية والدولية بكل مستجداتها ومتغيراتها التي اعادت قلب الموازين رأسا على عقب . فجاءت الشرق الاوسطية والشراكة المتوسطية وأخيراً العولمة كمجموعة من التصورات والمشاريع الاقتصادية والامنية التي تحمل في رحمها تلك الاهداف القديمة التي بذرت بذورها اتفاقيات سايكس - بيكو ووعد بلفور وصكوك الانتداب من اجل اعادة رسم خارطة المنطقة على وفق مصالحها ، وحساباتها الستراتيجية .

وقبل الخوض في تفاصيل هذه النقاط او تلك المشاريع الجديدة ، لا بد من استكمال الصورة التفتيتية التي عرضها مشروع جامعة بار ايلان ومركزها البحثي بالتعاون مع وزارة الخارجية الاسرائيلية تجاه الدول العربية الاخرى ، وخصوصاً تلك التي ارتبطت مع تل ابيب باتفاقيات سلام وخطوات تطبيعية .

فلقد طرح المشروع تجاه مصر صورة مستقبلية للمخطط التفتيتي القائم على اثارة وتغذية الروح الانفصالية لدى الاقلية القبطية وتصويرها بأنها طائفة دينية دمرها «الغزو الاسلامي» وجعلها تعيش على هامش المجتمع المصري بعد ان كانت اكثرية وتعاني من مشاكل كثيرة تعكر صفو حياتها ، ولا سيما من قبل التيارات الدينية المتعصبة ، الامر الذي يتطلب ، لتعزيز ذلك الاتجاه الانفصالي وعلى حد تأكيد ميخائيل فار بورج الباحث الاسرائيلي في الشؤون المصرية والسودانية في جامعة حيفا ، انشاء الهيئات والمنظمات القبطية في داخل مصر وفي المنفى واصدار البيانات والمنشورات بالتدخل «لحماية اقباط مصر والعمل على ضمان حقوقهم او منحهم الحكم الذاتي وخاصة في مناطق

الصعيد . . ومساعدتهم في اقامة كيان مستقل خاص بهم . . وايجاد جماعات ضغط للتأثير في الرأي العام من أجل تأييد اقباط مصر وحل مشاكلهم» [٧٦] .

ويخلص الباحث الاسرائيلي الى القول : بأنه وعلى الرغم من اندماج الاقباط في المجتمع المصري وعدم استطاعة اسرائيل نسج العلاقات المتينة معهم للاسباب الجغرافية والاجتماعية ، فأن ما يسود المجتمع المصري من مشاكل عديدة واضطرابات تندلع بين الحين والحين في مصر وربما تتطور الى مواجهة شاملة ، فإنه يتعين على اسرائيل استغلال ذلك وتغذيته بكل الوسائل الممكنة تحقيقاً لمصالحها الامنية بالدرجة الاساس [٧٧] .

اما تجاه لبنان ، فإن القوى الصهيونية قد عملت بكل ما في جعبتها من محاولات لاستيقاظ كل شرور التاريخ وعُقَدِه لترمي لبنان في دوامة الحرب الاهلية الكامنة التي استمرت اكثر من خمسة عشر عاما استطاعت اسرائيل من خلالها توسيع مجالها الحيوي في احتلال الشريط الحدودي ، وغزو لبنان ، الذي تجاوز تدمير البنية التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وانما كشف عن اطماع صهيونية في المياه اللبنانية ، وخلق تكوينات عسكرية متمردة على السلطة المركزية في بيروت ، وتحت رعايتها ، واستخدامها ورقة لاشعال الحرب الاهلية من جديد ، وتشجيع الطوائف الدينية على الانفصال والتمرد ليس في لبنان وحدها ، وانما يجب ان تمتد الى سوريا ، على تأكيد استيمارا بيوفتش الباحث في الشؤون السورية من مركز دايان ، الذي شدد على ضرورة «تشجيع الصراعات الطائفية في سوريا لاجل الوصول الى تقسيمها» [٧٨] ، من خلال خلق حالات التنافر والتباعد بين مختلف قطاعات الشعب ، وإثارة النعرات الدينية ، حتى وان كانت من الخارج ، كما حصل في المؤتمر الذي نظمته

الحركة الصهيونية في امريكا في ٢١/ كانون الاول/ ١٩٩٤ تحت عنوان : «الاقليات الدينية في الوطن العربي والتهديدات التي تواجهها» ، والذي شارك فيه اشخاص على اساس انهم ممثلون عن الاقليات الدينية من السودان ومصر ولبنان والعراق (٧٩) .

بدون شك ، ان السودان ، وجنوبه بالذات ، احتل مكانة مهمة في التفكير الصهيوني التفتيتي ، ولا سيما ان السودان ، وحسب ما اشارت اليه يهوديت روبين الباحثة في مركز دايان لابحاث الشرق الاوسط ، يمثل العمق الاستراتيجي والظهير التعبوي لمصر في مواجهتها لاسرائيل في عهد عبد الناصر (٨٠) ، اضافة الى التكوين الاجتماعي في جنوب السودان الذي يضم سكان غير عرب وغير مسلمين ، وهذا ما شجع اسرائيل في توجهها نحو هذه المنطقة التي اضحت سهلة الاختراق من المناطق الحدودية للسودان غير العربية حيث الاضطرابات المستمرة والعلاقات المتوترة مع قسم منها ، ولا سيما مع اثيوبيا واوغندا .

ان التباين والتنافر بين الجنوب والشمال قد ساعدا اسرائيل ولعقود من السنين على اذكاء ، الصراعات والخلافات واستمرارها ، فتطورت الى حركات مسلحة ودعوات نحو الانفصال وانشاء الكيانات المستقلة واضفت على الصراع السياسي في جوهره ابعاداً قومية ودينية ولعبت دوراً كبيراً في تعميق الفجوة بين الاطراف المتصارعة كلما سنحت فرصة التقارب والحوار ، من اجل بلوغ هدف التفتيت لتجريد مصر من عمقها الاستراتيجي واشغال السودان بهمومه الداخلية ، حيث تؤكد يهوديت روبين ان «الحرب الدائرة في جنوب السودان منذ حوالي اربعة عقود تقريباً تعكس وبشكل واضح ان الدولة ذات التعددية العرقية او الطائفية مهددة دائماً بالانقسام» (٨١) ، وهذا يتطلب

من اسرائيل ، كما تؤكد الباحثة ، العمل على :

* اقامة التحالفات مع الجماعات العرقية والدينية والمعادية للعرب .
* دعم اسرائيل للتمردات العسكرية وتزويدها بالاسلحة والمعدات ، والامكانات المالية واستقدام عناصر تدريبها في اسرائيل .
* اقامة التحالفات مع الدول المحاذية للسودان والمعادية له ضمن اطار الهدف الرئيس للاستراتيجية القائم على اضعاف الدول العربية وتفتيت قواها وتبديد طاقاتها ، لكي تشكل هذه الدول جسراً نحو جنوب السودان .
* الضغط على قيادات التمرد ودفعهم الى اعلان الانفصال واقامة كيان سياسي وطني مستقل خاص بهم .
* وأخيراً ، العمل على محاصرة السودان اقتصادياً ، وعسكرياً ، من خلال افتعال الازمات ، ومحاولات الاغتيال لقادة الدول المجاورة وفق مخططات تمت تدارسها وتنسيقها مع الولايات المتحدة ، وبحجج واهية ، بهدف استصدار القرارات الدولية كما حصل تجاه العراق وليبيا ، وصولا الى اضعاف السلطة السياسية في الخرطوم ، وتمكين الحركات المتمردة في الجنوب من توسيع نطاق عملياتها العسكرية واحتلالها لمجال جغرافي يسمح لها بالاعلان الانفصال .

واذا كان المغرب العربي يتميز بأنه المنطقة ، او الجزء الغربي من العالم العربي الذي لا توجد فيه اقليات دينية غير اسلامية ، وان التلازم بين العروبة والاسلام سمح ايضاً لتلك المنطقة ان تبتعد عن التكوينات الاجتماعية الاثنية ، الا ان المشاريع الصهيونية المدعومة بمصالحالقوى الغربية ، ما فتئت في الطرق على التكوين العرقي المتمايز في تلك المنطقة ، ولا سيما «بين العرب

والبـربر» ، وذلك التـمـايز الذي وسـعت في فـجـوته في سني السـيطرة الاستعمارية ، القائمة على سياسة فرق تسد .

ففي بحثه «اسرائيل ونضال البربر في شـمـال افريقيـا» ، فإن رفـائيل يسرائيل ،رئيس قسم التاريخ الاسلامي في الجامعة العبرية في تصنيفاته الى ان البربر اقلية في وسط اكثرية مسلمة ، شأنها شأن الاقليات العرقية الاخرى تسعى لتحقيق طموحاتها ، ولكن ذلك يعتمد على درجة تعميق علاقاتها مع فرنسا والقوى الاخرى المتعاطفة معها (٨٢) . ويشير يسرائيل الى ان البربر لم يعانوا قبل استقلال المغرب والجزائر من اية مشكلة ، الا ان مرحلة ما بعد الاستقلال ظهروا الى الوجود كأقلية محرومة من حقوقها ، وخصوصا السياسية والقانونية ، الامر الذي يتطلب من اسرائيل تدعيم هذه الافكار وغرسها في عقول بعض العناصر البربرية التي تبدي امتعاظا من سياسات التعريب ، او تلك المرتبطة بالاتجاهات الافريقانية ، او الفرانكوفونية ، من خلال المنظمات اليهودية في فرنسا ، حيث «الاغلبية البربرية» في المنفى ، وتقديم الدعم المادي والمعنوي لمنظماتها (٨٣) ، لان الاضطرابات والتناقضات التي توقفت اصواتها لا بد وان تعود الى الانفجار مرة اخرى ، وهذا هو حال الوضع الجزائري .

امـا فـيـمـا يتـعلق بأقطار الخليج العـربي التي لم تُسـتـثنَ من المشـاريع والتصورات التفتيتية الصهيونية ، والتي تشكل بحد ذاتها دويلات صغيرة ، فإن تلك المساعي قد انصبت على اثارة النعرات الطائفية بين المذاهب الدينية ، والفقهيـة ، وسلوك مسلك مغاير عما كانت تسلكة في تعاملها مع المسائل العرقيـة والطائفيـة في بقيـة الدول العـربيـة ، من طرقـها على تلك الاقليات والطوائف التي تعيش وسط اكثريات مهيمنة ومسيطرة ، وهادرة لحقوقها . اما

في المنطقة الخليج العربي فإنها عكست الصورة ، واظهرت بأن «الشيعة» هي الاغلبية المضطهدة ، والمهدورة حقوقها من قبل أقلية «سنية» ، في بعض الدول الى «وهابية» ، ماسكة بأيديها كل الامتيازات ، والمناصب السياسية الحساسة في الدول وهياكلها العسكرية والامنية ، وتارة تطرحها اقلية ديموغرافية ، لكنها قريبة من مركز ارتباطها «المذهبي» ، وتعيش في مناطق تكتسب ، اهمية سياسية واستراتيجية ، كما هو الحال بالنسبة للملكة العربية السعودية [٨٤] ، التي تواجه تأثيرات سلبية ، على حد اشارة الباحث الاسرائيلي «شموئيل صباغ» ، نتيجة لهذا التقارب الذي يستند على «مبدأ تصدير الثورة» الذي تبنته طهران كمنهج ثابت في سياستها الخارجية ، مؤكدة على لسان قادتها من «ان الثورة لا تعترف بالحدود» [٨٥] ، الامر الذي فرض على طهران مناصرة «الاقليات الشيعية في دول الخليج» ، مما اوجد وضعا مشحونا بالتوتر وقابل للانفجار في اية لحظة ، كما حصل في البحرين [٨٦] ، وهذا يستدعي من اسرائيل استغلال هذه الاوضاع ، وبكل الوسائل الممكنة لزيادتها اشتعالا ، تحقيقا للاهداف المرسومة . ان الاستمرار في تحريض الجماعات الاثنية والطائفية على التمرد ، وتدعيم نزاعاتها الانفصالية ، تعد من الاهتمامات الاساسية لسياسة اسرائيل الخارجية وتعبر عن موقف رسمي تتبناه الاجهزة الرسمية وعلى مختلف مستوياتها واختصاصاتها ، التي توصلت الى نتيجة من خلال دراساتها المتعددة ، وبعدما حققته مسيرة التسوية من خطوات ، حسب وجهة النظر الاسرائيلية ، هي ان الصراع العربي ـ الاسرائيلي قد خفت حدته ، وبدأ في طريق التلاشي ، وان الصراع المركزي الذي ستشهده المنطقة سينتقل الى داخل الاقطار العربية نفسها ، حيث الصراعات الطائفية والعرقية ، والتوترات الاجتماعية لاسباب ودوافع عديدة . ولذلك ، وضمن التوقعات

المستقبلية للرؤية الاسرائيلية لجمل الاحداث والتطورات القادمة ، فإنه يترتب على تل ابيب دعم ، وتغذيتها تلك الصراعات ، وتغزيز علاقات التعاون مع دول المحيط الجغرافي للعالم العربي التي تشترك مع اسرائيل في عدائها للعرب ، من اجل تفجير التناقضات بينها وبين الدول العربية ، وافتعال الازمات ، ابتداء من ازمة الطاقة ، والحدود ، وانتهاء بأزمة المياه التي غدت محط الاهتمام الاسرائيلي والغربي في السنوات الاخيرة ، وربما ستكون الازمة الاولى المشتعلة في المنطقة التي تدخل بلهيبها القرن الحادي والعشرين .

خامساً : المشروع الشرق-اوسطي كأطار اقليمي جديد لتفتيت الوطن العربي وتفكيك :

يقول الاستاذ وجيه كوتراني ، اذا كانت مقولة الشرق الاوسط في ادبيات السياسة البريطانية ، والسياسة الفرنسية ، تعابير جيو - سياسية وجيو - استراتيجية حملت هموم مخططات الدول الاوربية الكبرى تجاه شرقها بالمعنى الجغرافي ، ومن ضمن استراتيجياتها اقتسام مناطق النفوذ فيما بينها ، ولا سيما في اثر اكتشاف النفط في كل من ايران والعراق والجزيرة العربية ، فإ هذا التعبير بدأ يكتسي دلالات ومعاني جديدة مع نهاية الحرب الباردة ، وحرب الخليج الثانية ، والدعوة الامريكية الى نظام عالمي جديد ، وخصوصا مع انطلاق المساعي لتحضيرات مؤتمر مدريد ما بين الدول العربية واسرائيل في عام ١٩٩١ [٨٧] ، والمفاوضات المتعددة الاطراف ، لتأتي في عمق هذه الاحداث اتفاقيات اوسلو التي جاءت ثمرة مفاوضات سرية بين منطقة التحرير واسرائيل ، والتي اصطدمت بسياسة الاستيطان والقضم الصهيونية التي جاء بها بنيامين نتنياهو ، وكذلك القرار الامريكي باعتبار القدس عاصمة لاسرائيل .

وفي الواقع ، فإن التحديدات الجغرافية للشرق الاوسط ، والتي كانت تدرك كل ما يقع شرق السويس ، لم تستقر على حال ، تضيق وتتسع حسب مقتضيات الاوضاع الدولية والاقلية ، والتطورات الجارية في المنطقة ، والمؤثرة في مصالح القوى الغربية والصهيونية في وقت واحد ، إنه بتحديد المعنى ، مفهوم جغرافي شمل المشرق العربي ، ومفهوم سياسي ارتبط بوجود اسرائيل ، واعتبارها «حقيقة ثابتة» في الاطار الاقليمي في المنطقة ، وكسر عزلتها عن الوطن العربي .

اذ يؤكد الاستاذ محمد عبد ناجي أن مفهوم الشرق الاوسط الذي شاع في الفكر الغربي ، وخصوصا البريطاني ، ولا سيما عندما انشأ ونستون تشرشل ما عرف بأدارة الشرق الاوسط عام ١٩٢١ حيث أُنيطت بالادارة شؤون فلسطين وشرق الاردن والعراق ، لم يستقر على المنطقة الجغرافية التي يشملها ، حيث اضيفت مناطق ، ودول أخرى الى الحدود الجغرافية التي عنيت باسرائيل وباكستان وايران وتركيا وافغانستان ، في الوقت الذي ظهرت فيه تحديدات شملت مصر والسودان ودول المغرب العربي ، ومنطقة الخليج العربي [٨٨] .

ويرجع سبب عدم الاتفاق على تحديد معين الى غياب المعيار الموضوعي لتحديد نطاق النظام الاقليمي الشرق الاوسطي ، وأنه تعبير استراتيجي ذو صلة بتخطيطات واستراتيجيات الدول الكبرى ، كما اسلفنا ، ونظراتها لمشاكل الامن القومي لكل منها ، مما يؤكد على كونه مصطلحاً سياسياً في نشأته واستخدامه ، وهذا ما ذهب اليه فيما بعد المفكر والكاتب الامريكي برنارد لويس في مقالته الشهيرة : «اعادة التفكير في الشرق الاوسط» التي تمت الاشارة اليها في الصفحات الماضية ، موضحا بأن مفهوم الشرق الاوسط في الماضي قد توسع في جميع الاتجاهات فيما عدا الشمال ، حيث كان ينظر الى

الاتحاد السوفيتي على اساس انه حده الشمالي ، وبأختفاء هذا الحد ، فإن المساحة الجغرافية قد امتدت لتشمل جمهوريات اسيا الوسطى الاسلامية التي تنتمي الى اقلية وتشترك معه من الناحية العرقية واللغوية والدينية والتاريخية ، مضيفا ان سمرقند وبخاري هي علاقات بارزة في تاريخ الشرق الاوسط مثل اصفهان ودمشق (٨٩) .

وعليه فإن تسمية هذه المنطقة بالشرق الاوسط في الكتابات الغربية «لا ينبثق من خصائصها او طبيعتها ، ولكن سميت دائما من حيث علاقاتها بالغير» ، وان هدف ذلك «سياسي يترتب عليه دائماً ادخال دول غير عربية في المنطقة وفي اغلب الاحيان اخراج دول عربية منها» ، اضافة الى اضفاء صفة «التعدد والتنوع وليس الوحدة والتماثل» (٩٠) ، اي انها خليط من القوميات ، والاديان التي تسهل تفتيتها ، وتجزئتها ، من اجل السيطرة والهيمنة عليها وفقاً لما تتطلبه إستراتيجيات القوى الكبرى ، ومصالحها الحيوية ، ولا سيما في العالم العربي الذي تحاول هذه التسمية تمزيقة الى أجزاء ومناطق ، ولا تعامله على أنه وحدة متميزة ما عدا انها تشترك في نقطة واحدة ، وبالاجماع ، هي اعتبار اسرائيل قلب هذا النظام ، (بالاضافة الى مصر والعراق وسوريا ولبنان والاردن) ، ويجب ان تكون عنصراً فعالا في تقرير ترتيباته الامنية ورسم فضاءاته الاقتصادية ، وسوقه الواسعة (٩١) . وهذا ما كشفته السنوات التي تلت حرب الخليج الثانية مباشرة ، التي لم تطرح مفهوما واسعاً في مدياته لمنطقة الشرق الاوسط ، وانما كشفت عن ذلك المشروع لنظام اقليمي جديد يرفض القومية العربية كفكرة وحركة سياسية نمت في الشعور الوجداني للانسان العربي ، ويقوض كل اسس ومقومات الوحدة العربية التي اضحت شعاراً نضاليا مشتركاً لكل العرب . كما ان هذا المشروع الجديد لا يعترف

بوجود اقتصاد عربي او بنية اقتصادية عربية بالمعنى الجمعي ، ناهيك ، عن انه ينسف من الاساس الاطار الاقليمي للنظام العربي المتمثل في الجامعة العربية ، وتلك التجمعات الجبهوية العربية التي برزت سواء كانت مجلس التعاون الخليجي ، او اتحاد المغرب العربي ، أو مجلس التعاون العربي (٩٢) .

لقد رسم وزير الخارجية الاسرائيلي شمعون بيريز وفي الكتاب الذي اصدره تحت عنوان «الشرق الاوسط الجديد» معالم هذا النظام والاسس التي ترتكز عليها ، محددا ذلك بالعلاقات التعاهدية بين دول المنطقة اساسها الاقتصاد ، وحيث الدور الاساسي في ذلك هو ما يستند لاسرائيل من دور فعال في الهيمنة والتفوق على دول المنطقة من خلال «قيام هيكل اقليمي منظم» (٩٣) . وفي الوقت الذي يحدد فيه بيريز اسس الامن الاقليمي للشرق الاوسط الجديد من خلال :

- نزع اسلحة التدمير الشامل في المنطقة .
- وتفكيك هياكل القوة للدول العربية .
- وفرض الرقابة وضبط التسلح .
- وجمع المعلومات عن النشاطات العسكرية لدول المنطقة .

فأنه يستثني اسرائيل من كل هذه الاجراءات التي يجب ان تتخذ ، موضحا بأن «الوقت لم يحن بعد لتفكيك اسلحتنا واعادة جنودنا الى بيوتهم ، اننا لا نجرؤ على السقوط في سذاجة قادة الغرب بعد الحرب» (٩٤) .

وقد سبق وان طرح شمعون بيريز تصوراته الخاصة بالتسوية في الشرق الاوسط ، والنظام الاقليمي المرتقب بترتيباته الامنية ، الاقتصادية والسياسية ، وقبل ان يتم الكشف عن مفاوضات اوسلو السرية التي افضت الى طرح صيغة

غزة ـ اريحا اولا . ففي مقال له تحت عنوان : «ماذا بعد عاصفة الخليج ، رؤية عالمية لمستقبل الشرق الاوسط [٩٥]» . فإنه لم يفصح فقط عن مستقبل مدينة القدس التي يمكن تقسيمها الى شقين سياسي وديني ، حيث سياسيا تكون القدس «اورشليم» عاصمة اسرائيل ، او دينيا مفتوحة لكل الاديان ، وانما حاول طرح تصورات وصيغ لاشكال وانماط العلاقات الاقليمية بمختلف جوانبها ، وابعادها : المحلية الاقليمية والدولية . اذ دعا ومثل كدعواته السابقة الى اقامة :

* سوق شرق اوسطية مشتركة على اساس التكامل بين التكنولوجيا الاسرائيلية والمياه التركية والاموال الخليجية السعودية والعمالة المصرية .
* ان السلام في الشرق الاوسط يشكل اولا وقبل كل شيء هندسة معمارية وتاريخية ضخمة لبناء شرق اوسط جديد متحرر من الصراعات ومستعد لاخذ مكانه في العصر الجديد .
* المبادرة الى انتاج المياه وتوفيره . فالماء والسلام يجب ان ينسابا معا .
* انشاء مجلس يضم وزراء الزراعة في كل دول المنطقة لكي يشرع في تخطيط حل مشكلة المياه ، وتزويد سكان المنطقة بالغذاء .
* ضرورة المساعدات الاوربية الامريكية واليابانية [٩٦] .

وفي الواقع ، فإن ما تم التخطيط لهذه المنطقة من مشاريع ، وما تم نسجه من سيناريوهات لاعادة تشكيل بنيتها الاقليمية ، وترتيب بيادقها بالشكل الذي يتناسب ، احيانا يتطابق مع استمرار الحفاظ على المصالح الحيوية للقوى الغربية والصهيونية ، يعاد طرحه الان من جديد ، ومن خلال قوى جديدة ايضاً ، ولكن لا تختلف في اهدافها ومطالعها عن القوى السابقة التي وجدت في المنطقة ، والامة العربية بالذات ما يحقق لها استراتيجياتها ، وتصوراتها في

بناء «نظامها العالمي الجديد» ، وفرض هيمنتها العسكرية والاقتصادية على العالم . وهكذا ، فاذا كان بروز مصطلح الشرق الاوسط ، وكنظام محدد جيوبولتيكيا واستراتيجياً في التصورات والافكار الاوربية ، فإن هذا النظام الشرق الاوسطي الجديد من وحي الفكر السياسي الامريكي الصهيوني (٩٧) ، حيث ان طبيعة العلاقات ما بين تل ابيب وواشنطن والتي تنبع من السياسة الداخلية الامريكية اكثر منه من السياسة الدولية ، فرضت على ادارة البيت الابيض ايجاد ركائز اساسية يرتكز عليها بناء النظام الاقليمي الشرق ـ اوسطي الذي :

* تكون الكلمة العليا للولايات المتحدة ، ولها الحق في ان تشاور حلفاءها لبناء المصالح .
* تكثيف الوجود العسكري الامريكي في المنطقة الخليج العربي .
* تطوير التعاون العسكري الثنائي بين الولايات المتحدة من طرف وحلفاءها من طرف آخر .
* تعزيز التعاون المدني والامني والاقتصادي والسياسي والثقافي بين دول الشرق الاوسط وامريكا .
* بناء منظومة اقليمية نسيجية من التعاون بين دول الشرق الاوسط كافة .
* فصل المشرق العربي عن مغربه ، ورفض اي تكامل عربي ، او أي التقاء اقليمي بين الدول العربية نفسها .
* أشعال ثورات من المشاكل الاثنية/ العرقية والطائفية والدينية (٩٨) .

وفي ضوء ما تقدم ، وتنيجة للتطورات التي شهدتها المنطقة ، والتغيرات التي حدثت على المستوى الجيوبولتيك ، بتفكك الاتحاد السوفياتي بروز مخاطر

جديدة ، واعداء «جدد يهددون العالم الغربي» ، فإن مفهوم ، النظام الشرق الاوسطي وجغرافيته قد اتسعت وتمطت الى تركيا وجمهوريات اسيا الوسطى ، وضمن الاطار المرسوم للتحرك شرقاً وغربا ، وأخذ يرتكز على بعض المقومات الاساسية التي يأمل الغرب ان تقضي الى :

- انشاء حوض اقتصادي كبير تلعب فيه اسرائيل دورا حاسما ، معتمدة على دعم اوربي - امريكي - ياباني ، ويضم دول المنطقة كلها ، حيث الامكانيات المالية والثروة النفطية ، والاسواق المفتوحة للبضائع المدنية والعسكرية (٩٩) . وبموجب هذه الدعامة القائمة فإن النظام الاقتصادي الشرق الاوسطي قيد التحضير من خلال القمم الاقتصادية ، يقوم على ربط القوة الاقتصادية العربية (النفط والمياه ، والسياحة ، العمالة) بالاقتصاد الاسرائيلي ويرتكز المنطق الاستراتيجي الاسرائيلي في هذا الخصوص على ان تنمية شبكة واسعة من التشابكات الاقتصادية من شأنها ان تجعل كلفة الانفصال عاليه جدا بالنسبة الى طرف عربي يفكر في الانسحاب من الترتيبات الاقليمية ، الجديدة (١٠٠) ، هذا ما يدفع الدولة العربية على :

- انهاء المقاطعة العربية لاسرائيل ، واستيعاب ظاهرة التطبيع واعادة صياغة النظام الشرق الاوسطي القديم ، على وفقاً للمتغيرات الدولية الجديدة ، يتجاوز التنظيمات الاقليمية العربية ، وحيث تدخل اسرائيل كعضو سياسي وفاعل في هذا النظام (١٠١) .

وفي الواقع ، فإن الرؤية الصهيونية لجمل التطورات والاحداث التي اعقبت الحرب ضد العراق ، وما افرزته عملية قيام العراق بضرب اسرائيل بعدد من الصواريخ من اجهاض ، او تداعي اسس ومقومات نظرية الامن

الصهيونية ، ولا سيما نظرية الحدود الامنة ، هذه الاحداث بنتائجها الاقليمية السريعة ، قادتها «تل ابيب» الى اتخاذ قرار المفاوضات مع العرب واحالته الى الولايات المتحدة ، وبعد ان ادركت اسرائيل بشكل كامل بأن ما فرضته بالقوة خلال السنوات الماضية وفقاً لصيغ جديدة ، ومن خلال ايضاً المفوضات المتعددة الاطراف التي تفضي الى اطار مؤسسي جديد يتجاوز النظام العربي ، ويخضعه لشبكة جديدة من الروابط الوظيفية الفرعية التي تحتل اسرائيل في اطارها موقعا متميزاً وقابضاً . ومن هنا ، فإن الرؤية الاسرائيلية لمجمل ما جرى الان تنفيذه ، واحتمالات المستقبل في مدياته القريبة والبعيدة ، تستند على :

* انشاء علاقات مشتركة وطبيعية بينها وبين العرب مقابل تنازلات عربية جوهرية .
* ومن خلال هذه العلاقات يتم لاسرائيل النفاذ الى التجمعات العربية واختراقها ثقافيا ، وتحويلها الى سوق رائجة لمنتجاتها .
* قبول الوجود الصهيوني في فلسطين بالمقاييس والابعاد كلها .
* الاقرار بشرعية وجود الدولة اليهودية في اطار حدود معترف بها من الجانب العربي .
* بقاء اسرائيل متقدمة عسكريا وبشكل دائم ، وبضمانة امريكية ، مما يحررها من الانفاق العسكري ، والسيطرة في الوقت نفسه على الامن القومي العربي عسكرياً .
* الحصول على نصيب وافر من الثروة العربية ، وبمختلف الاشكال والطرق ، مما يمكنها من السيطرة على آليات التنمية في المنطقة والتحكم في سياسة تقسيم العمل .

* تحويل الشرق الاوسط الى حوض اقتصادي مشترك يتمحور تحديداً حول اسرائيل وانها تشكل قوة الربط بين المشرق العربي بالذات الخليج واوربا وافريقيا (١٠٢) .

* السيطرة المباشرة او غير المباشرة على مصادر المياة في المنطقة ، كشريك بالافضلية وبالتالي السيطرة على الامن الغذائي العربي (١٠٣) .

* ان اقامة الحوض الاقتصادي سيضع الدورة الاقتصادية العربية تحت تصرف رؤوس الاموال الاسرائيلية ، والصهيونية العالمية ، واستخدام الضفة والقطاع كمنطقة تعمل على تنشيط التواصل بين اسرائيل والعرب .

* اشتراط الانسحاب الاسرائيلي التدريجي على سنوات يتطلب نوعاً من التوازن والتزامن بين الالتزام العربي لشروط السلام الموقع عليها ، وبين ضمان التطبيع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

* الغاء القدرة العربية كقوة يمكن ان تفرض على المنطقة نظاما اقليمياً عربياً ، وتحويلها الى شريك من الدرجة الثانية في نظام اقليمي شرق اوسطي اوسع .

* تنفيذ الخريطة الجديدة للمخططات القديمة للمنطقة ، مع اجراء مصالحة اسرائيل مع كل الدول القائمة في المنطقة ، واقامة كيانات مذهبية ، عرقية في الدول التي تعاني من مشكلة الاقليات ، وهذا ما اوصت به ندوة جامعة بار ايلان المذكورة سابقاً ، والتي ركزت في محاورها على هذه النقطة بالذات تحسباً للمستقبل ، ومن المتطلبات الجوهرية للاستراتيجية الصهيونية البعيدة المدى .

* المحافظة ، والى حين ، على الانظمة التي لعبت دوراً اساسياً في عملية التطبيع والسلام ، واحتضان المؤتمرات الاقتصادية ، وتحويلها الى ادوات ضغط على الانظمة والقوى المعارضة ، وضد الايديولوجيات المناهظة لامريكا واسرائيل [١٠٤] .

واذا كان غسان سلامة يرى في الابعاد السياسية للتحديات الشرق الاوسطية الجديدة متجسمة في : الالحاق ، الافتراق ، الاختناق ، الانسحاق ، والانشقاق في الجسم العربي المتشظي [١٠٥] ، فإن ناصيف حتى يضع ثلاث مشاهد امام مستقبل النظام العربي :

الاول : مزيد من الانهيار وغياب اية بلورة لسياسة حد ادنى لهذا النظام وبالتالي يصبح طرفا متلقيا ، وليس طرفا فاعلا في النظام الشرق الاوسطي الجديد .

الثاني : انتهاء النظام العربي في شكله الحالي وتفككه الى انظمة فرعية مندمجة في انظمة اقليمية ، تحتوي دولا في المحيط العربي والمحيط غير العربي ، مع اقامة نظام شرق ـ اوسطي كأطار اوسع وأشمل لتلك الانظمة الفرعية .

الثالث : اعادة احياء للنظام العربي عبر بلورة قيادة لهذا النظام ، تؤسس على بعض الاطراف الرئيسية الفاعلة ، وتشكل هذه القيادة قوة دفع للنظام ، وذلك المشهد يقتضي وجود مجموعة من القواعد والتوجهات العامة التي تحدد نمط الاولويات على صعيد التعاون الداخلي (العربي ـ العربي) وكذا طبيعة العلاقات التي يمكن ان تنشأ مع (او في مواجهة) النظام الشرق الاوسطي [١٠٦] .

وفي الواقع ، وقبل الدخول في تفصيلات التفكيك والتفتيت التي يفرضها هذا الاطار الاقليمي الجديد وتناول تأثيراته في مختلف الاصعدة ، والمستويات ، لا بد من تسليط الضوء على وجهة النظر الامريكية التي تقود عملية اجراء الترتيبات الامنية في الهيكل الامني الاقليمي المرتقب . وحسب ما طرحته المؤسسات الامريكية المعينة ، فإن النظام الشرق الاوسطي يحتوي على عدد من المشتملات التالية :

- ان تكون للولايات المتحدة الكلمة العليا والاخيرة في التخطيط الامني للمنطقة بأعتبار مصالحها الخاصة بها في امن الخليج العربي واستقراره[١٠٧] .

- رفض اي دور عربي متكامل في امن المنطقة ، وفصل المشرق العربي عن المغرب العربي ، (وهذا ما أل اليه وضع اعلان دمشق الذي برز عام ١٩٩١) .

- التشاور مع حلفاء الولايات المتحدة وفي المنطقة لتحديد ما يلزم لحماية مصالح هذه الدول التي عليها ان تكون مبادرة في تحديد ذلك .

- تكثيف الوجود العسكري الامريكي في الخليج واسرائيل وتركيا باعتبار أنه الاساس لعمل الترتيبات الامنية من وجهة النظر الامريكية ، بالاضافة الى وجود رمزي عسكري لكل من بريطانيا وفرنسا والامم المتحدة [١٠٨] .

- تطوير اشكال التعاون العسكري الثنائي بين الولايات المتحدة من جهة واصدقائها من الدول العربية واسرائيل من جهة ثانية ، ويتشمل ذلك في القيام بمناورات عسكرية مشتركة مزيد من التدريب للقوات الامريكية ودول مجلس التعاون الخليجي ودول اخرى في المنطقة .

- الاعتماد على الامم المتحدة في القيام بدور مهم في الترتيبات الامنية تتلخص في اصدار القرارات التي تضمن استمرار احتفاظ الولايات المتحدة بالكلمة العليا وبمهام مراقبة والالتزام بالقرارات الدولية ، واكساب العمل الامريكي والاسرائيلي والغربي الشرعية الدولية المطلوبة ، مع قيام قوات الامم المتحدة بالاعمال التي قد تعرض القوات الغربية للخطر .

- تعزيز التعاون بين دول الخليج العربي بعضها مع بعض ، وبينها وبين الولايات المتحدة واسرائيل وباقي الشركاء الاجنبيين الخارجين ، على ان تحتفظ الولايات المتحدة بمنظورها الخاص في تحقيق الترتيبات الامنية ووضعها موضع التنفيذ العملي .

- حصار الدول المناوئة للسياسات الغربية عموماً والامريكية خاصة ، مع ضبط تدمير اسلحة التدمير الشامل .

- فرض قيود اقليمية على تسلح الدول العربية .

- الحفاظ على تفوق اسرائيل وفرض الاستسلام على العرب .

- اقامة مؤسسات وتنظيمات اقليمية مستقرة ودائمة لضمان استقرار المنطقة .

- مساعدة حكومات الشرق الاوسط لمواجهة التهديد المتنامي من احتمال سيطرة الاسلام السياسي (١٠٩) .

وفي الواقع ، فإن اكثر السيناريوهات ترشيحاً لمستقبل المنطقة ، هي سيناريوهات التفكيك واعادة التركيب التي تشكل ، وحسب كل النتائج والتوقعات التي توصلت اليها مختلف الدراسات والنقاشات عن هذه

«الهندسة الجيو ـ اقتصادية» الجديدة التي لا بد وان تستند على عدد من المقومات والدعائم الاساسية لكي تتلائم مع متطلبات هذا النظام ، ومن بينها : بناء منظومات ومناطق للتعاون الاقتصادي والامني ، اعادة تعريف المشرق لكي يشمل مصر ، ودمج المشرق الجديد مع اسرائيل في منظومة جديدة ، عزل وتهميش السودان والصومال واليمن ، تحويل فلسطين الى معبر وجسر لاسرائيل نحو الوطن العربي (١١٠) ، ولكن الاكثر من كل ذلك تفكيك الوطن العربي ، وهو الهدف المركزي ، الى كيانات غير عربية منسوبة الى انتمائها الاقليمي كفصل الخليج العربي عن بقية الوطن العربي ، وتحويله الى محميات ، وفصل المغرب العربي عن المشرق العربي ، وربطه بأوروبا (كما نرى في الشراكة المتوسطية) ، والاهم من ذلك جعل محور الشرق الاوسط بقيادة اسرائيلية (١١١) .

وبدون ادنى شك ، فإن هذه «القيادة الاسرائيلية» لهذا الاطار الاقليمي الامني والاقتصادي ، والثقافي ، سوف تؤدي الى :

*** الانقضاض على احلام الوحدة العربية الاقتصادية كمدخل لتنمية المجتمع العربي .**

*** تكريس مفهوم التنمية القطرية على حساب العمل العربي المشترك .**

*** تكريس التبعية الاقتصادية العربي بعجلة الاقتصاد والرأسمالي .**

*** تدمير الامن الاقتصادي العربي وتعزيز المصالح الاجنبية عبر تدفق رؤوس الاموال بحجة الاستثمار او تهافت الشركات المتعددة الجنسية وخلقها لكيانات «دولتيه» دخل الدول الوطنية ونهب ثرواتها .**

* **فتح الاسواق العربية للمنتجات الغربية ، وتدمير الصناعات المحلية والحرفية وتكريس انماط استهلاكية غربية .**

* **الغاء الهوية القومية للوطن العربي .**

* **تكريس التبعية السياسية ، والغاء السيادة الوطنية والاقليمية (١١٢) .**

ولكن اذا كان هذا تأثيره في الصعيدين الاقتصادي والسياسي العربي ، فإن انعكساته على الصعيد الثقافي تبدو اكثر خطورة مما توقعه البعض من تحذيره من التقسيم والتفكيك . اذ يؤكد العقل الاستراتيجي الاسرائيلي ، ويراهن بوسائله الخاصة والدعم الامريكي الواضح والكبير ، على نشر نوع من «حالة ذهنية او نفسية لدى العرب تكون بلا مضمون تاريخي ولا بعد وطني او قومي ، اي حالة لا ثقافية ، حالة نفسية ـ بيولوجية تحول كل فرد عربي الى فرد معزول ، وتحول كل جماعة الى اقلية مستفردة ، وكل دولة الى سلطة قامعة ، وكل مجتمع الى مشروع حرب اهلية» (١١٣) .

ومما لا جدال فيه ، او باعتراف الاوساط الامريكية والاسرائيلية المخططة لهذا المشروع الشرق الاوسطي ، فإنه محاولة كان يحسب حسابها منذ وقت طويل هدفت الى «قتل الامل في بعث المشروع القومي العربي التوحيدي في المجال الامني والدفاعي» ، وذلك من خلال تلك الاثار التي سوف تنجم عنه ، ومن مسارات التسوية ، والتي تتمثل في :

* **خضوع الامة العربية في مجملها للتهديد المستمر الامريكي ـ الاسرائيلي ، مما يقيد من حركتها وارادتها نحو التنمية والتقدم ، وانكشافها امام التهديد .**

* **فقدان القدرة على التعاون الدفاعي بين الدول العربية في حالة تعرض**

دولة او اكثر لتهديد خارجي ، وانهيار معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي نهائياً .

* تعرض الوطن العربي لشد اطرافه من جانب دول الجوار الجغرافي واسرائيل بإقتطاع اجزاء منه من خلال صراعات مسلحة .

* تشجيع الاقليات في الوطن العربي على الانفصال عنه ، مع احتمال توترات اجتماعية طائفية او قبلية او أسرية او دينية او مذهبية .

* تعرض المصالح العربية الحيوية ، وخاصة احتياجاتها المالية وخطوط مواصلاتها الخارجية للتهديد باستمرار ، وعجزها عن تحقيق العائد لمواردها .

* حصار الدول العربية المناوئة للسياسة الامريكية الغربية ، الاسرائيلية ، واحتمال حصار اية دولة عربية في التمرد على سلطتها ، وفك التعبئة العسكرية العربية (١١٤) ، وان كانت ضعيفة المستوى .

النظام الشرق الاوسطي والشراكة المتوسطية

في الواقع ، اذا كان النظام الشرق الاوسطي هندسة جيو ـ اقتصادية جديدة للمنطقة التي اضحت عارية من كل شيء ، ومثلت عصارة مشتركة للفكر الامريكي ـ الاسرائيلي بهدف فرض تسوية سلمية على العرب مع تهميش واضح وعلني للمجموعة الاوربية ، والامم المتحدة ، فإن الشراكة المتوسطية التي وضع اسسها مؤتمر برشلونة نهاية ١٩٩٥ ، لم تكن الا منافسة للمشروعات الشرق الاوسطية ، وابراز الدور الاوربي الفعال في تقرير مستقبل المنطقة الحيوية للامن الاوربي ، وخلق مجال كبير لنفوذ فرنسا في حوض البحر المتوسط قد يعادل المجال الالماني في وسط وشرق اوربا ، اضافة الى الادراك الاوربي الجمعي بأن المخاطر المحتملة التي تواجه حوض المتوسط لا يمكن مواجهتها بمفردها ضمن اطار الاتحاد الاوربي ،وانما شراكة الجنوب الذي اضحى «مصدر الازمات» في السنوات الاخيرة ، ولا سيما بعد اختفاء المواجهة ما بين الشرق والغرب .

واذا كنا في الصفحات الماضية قد سلطنا الضوء على النظام الشرق الاوسطي ، برؤياه المتعددة ، ومشتملاته الاقليمية والدولية ، فلا بد من الحديث عن المشروع المتوسطي ، والجهود الاوربية التي ساعدت في اخراج هذا الوليد «الكسيح» في ظل مناخ دولي غير متوازن بتوتراتها ، نزاعاتها ، وبظواهر عدم الاستقرار السياسي والامني ، ناهيك عن ان الشركاء الاوربيين انفسهم لم يستطيعوا ان يبلوروا موقفا واضحا ومحددا ازاء هذا المشروع ، او تلك الشراكة التي شخصت بأنها شراكة بين طرفين غير متكافئين .

لقد راهنت المجموعة الاوروبية ومنذ بروزها قوةً اقتصادية ، على ارساء سياسة اوربية متوسطية قائمة على المصالح المشتركة بين الدول الاوربية الغربية اولا ، ومن ثم بين ضفتي المتوسط ، وخصوصا في الامن والتعاون . واستمرت هذه المراهنة سنين عديدة ، وكانت تتراجع وتتقدم حسب الظروف والمتغيرات الدولية ، ومن بينها ان دول السوق الاوربية لم تبلور سياسة متجانسة بصدد الصراع ما بين الشرق والغرب ، وحتى التعاون بين ضفتي المتوسط ، بسبب الارتباط الاطلسي لقسم منها ، والتعارض الواضح الذي اظهرته فرنسا الديغولية ضد الهيمنة الامريكية ، الا ان ذلك لم يحل دون التوصل الى بعض الخطوات الاولى في محاولات ارساء التعاون وتخفيف حدة التوتر ، وذلك ما تجلى في الجهود الفرنسية ، ومن جانب دول البحر المتوسط غير المنحازة ، وكذلك ما طرحته القيادة السوفيتية السابقة من مقترحات بهذا الخصوص والتي كانت تصطدم بالمعارضة الامريكية ، وتواجدها العسكري الكثيف في المنطقة .

وقد خطت المجموعة الاوربية التي كانت تتقيد حركتها بالعديد من القيود ، خطوات متقدمة في سبيل دفع مسيرة التعاون الى الامام ، ومنذ عام ١٩٧٣ ، الذي اشر طرح صيغة الحوار العربي ـ الاوربي بعد الصدمة البترولية الاولى[١١٥] . هذا الحوار الذي املته بشكل واضح مصالح اوربا ، ولاسيما ادراكها الكبير أن ضمان الامن والاستقرار في منطقة الشرق الاوسط ، لا يمكن ان ينفصل عن الاستقرار الامني والسياسي في حوض المتوسط .

وعلى اثر ذلك فقد طرحت مشاريع ، ومقترحات عديدة لجمع ضفتي المتوسط على طاولة واحدة ، وكان الانطلاق في قمة هلسنكي ١٩٧٥ ، حيث شعار المؤتمر «الامن والتعاون الاوربي» قد شجع العديد من الدول في الدعوة

فيما بعد اطلاق «ميثاق المتوسط» كما هو المتقرح الاسباني ، وكذلك رغبة ايطالية في عقد مؤتمر للامن والتعاون في البحر المتوسط . كما ان الجهود الجزائرية بتحويل المتوسط الى منطقة سلام وتعاون قد اثمرت في ان تكرس مجموعة دول عدم الانحياز ، جانباً كبيرا من اهتماماتها لتلك المسألة ، اضافة الى ان موسكو بعد مجيء غورباتشوف قد دعت الى عقد مؤتمر للامن والتعاون في حوض المتوسط على غرار مؤتمر الامن والتعاون الاوربي ، الا ان رد واشنطن على هذه الافكار كان رداً سلبيا (١١٦) .

بدون ادنى شك ، فإن ما طرح من افكار ومشاريع للتعاون والامن في حوض المتوسط سواء من اطراف اوربية او عربية ، كانت تصطدم بعقبات عديدة تتلخص في :

* **عدم بلورة سياسة اوربية واضحة لتباين السياسات الخارجية لدول السوق الاوربية وعضويتها الاطلسية وغير الاطلسية .**
* **واذا كان هنالك من امكانية لعقد مؤتمر ، فإنه يجب ان يضم كل الدول المطلة على ضفتي المتوسط ، وهذا لم يكن يحظى بموافقة الدول العربية التي رفضت حضور اسرائيل ، وهذا لم يكن توافق عليه المجموعة الاوربية التي أتضح موفقها من مسارات الحوار العربي ـ الاوربي الذي بقي يرواح على ارضية هشة من التعاون الاقتصادي والثقافي بدون شقة السياسي الذي تخلت عنه المجموعة الاوربية .**
* **وهنالك بما لا يقبل النقاش مسألة الوجود العسكري للولايات المتحدة ، المتمثل في الاسطول السادس ، وكل الهيكل العسكري البحري والجوي لحلف الناتو ، وهو الوجود الذي لم توافق واشتطن على طرحه بأي**

شكل من الاشكال ، اضافة الى معارضتها لاي نوع من الاتفاقيات العسكرية والامنية وحتى الاقتصادية بين دول حوض المتوسط التي من شأنها ان لا تأخذ المصالح الامريكية بنظر الاعتبار .

* **والاكثر من ذلك ، فإن الازمة القبرصية ، والنزاع الاسباني ـ المغربي على سبتة ومليله ، والنزاع التركي ـ اليوناني على امتدادات بحر ايجة الاقليمية ، والصراع العربي ـ الصهيوني ، والحرب اللبنانية ، والموقف الغربي المتشدد من الجماهيرية الليبية ، شكلت بمجملها اهم العقبات التي حالت دون جمع ضفتي المتوسط على طاولة واحدة للمفاوضات تناقش همومها ، وتحل مشاكلها ، وتتحسب لمخاطرها .**

والحال ، فإن انتهاء الحرب الباردة قد افرز واقعا دوليا جديداً ليس على المستوى الاوربي ، الذي كان مسرحا للصراع الدائم ، وانما على المستوى العالمي «حيث الهيمنة الامريكية التي بدأت تبسط اذرعها ليس فقط على منطقة الخليج العربي حيث الطاقة البترولية الهائلة ، وانما في الكثير من مناطق العالم ، وفي المجالات الاقتصادية والعسكرية . كما ان العدوان على العراق قد وجّه ضربة الى الآمال المعلقة على رؤية انتهاء الحرب الباردة من خلال انطلاقه جدية للامم المتحدة تسمح لها بأداء دورها الايجابي في اعادة بناء حقيقية لعالم متعدد المحاور» (١١٧) .

ومن هنا ، فإن المراقب الدقيق لمجريات الاحداث يلاحظ ان ما اتخذته ادارة جورج بوش من قرار الحرب ضد العراق لم يكن الا الوسيلة (اضافة الى الاهداف الاخرى) التي تقف بها الولايات المتحدة بوجه تشكيل المجموعة الاوربية كقطب منافس لهيمنتها الدولية وذلك بإضعاف اوربا عن طريق

السيطرة على النفط . اذ ان ادارة البيت الابيض «اثبتت من خلال امساكها عسكريا- بزمام الامور في المنطقة بعد العدوان على العراق ، انها مدركة تماماً فعالية وسيلة الضغط هذه التي تستأثر بها لمواجهة حلفائها المنافسين» [١١٨] ، ولا سيما بعد اختفاء الاتحاد السوفيتي الذي كان يعد من اهم متغيرات الاستراتيجية الامريكية ولاكثر من نصف قرن ، وحيث ان فرض الهيمنة الامريكية بات واضحاً في العديد من المجالات ، وخصوصا في تلك المجالات التي من شأنها تعزيز بنيان الوحدة الاوربية ، وهذا ما ادركه قادة المجموعة الاوربية الذين ذهبوا الى ما ستريخت ليضعوا اسس معاهدتهم ، وتوجهات سياستهم المتوسطية ، وخصوصا ان توصل اسرائيل والفلسطينيين الى اتفاق غزة - اريحا اولا قد أزال من أمامهم اكبر عقبة تعترض مياه المتوسط نحو ضفته الجنوبية ، ناهيك ان الاخطار التي اخذت تتزايد باستمرار ، ولا سيما الهجرة السرية ، وتنامي «الحركات الاصولية» ، وتفاقم المشاكل العرفية والطائفية وانعدام الديمقراطية ، وانتهاكات حقوق الانسان في الضفة الجنوبية للمتوسط ، وخشية امتداداتها وتأثيراتها على الساحل الشمالي للمتوسط ، قد فرضت كلها على القادة الاوربيين ضرورة البحث عن حل ، ولكن بالشراكة والتعاون .

وعلى الرغم من ان هنالك الكثير من الازمات التي ما زالت تراوح مكانها وفقا لمتطلبات الاستراتيجية الامريكية ، فأن ما تم التوصل اليه على المسار الاسرائيلي - الفلسطيني ومحاولات التطبيع ، واتفاقيات السلام مع عدد من الدول العربية ، أُعتبر ، وفقاً لوجهة النظر الاوربية ، خطوة متقدمة نحو ازالة عقبة كبيرة من طريق «احلال السلام في الشرق الاوسط» والذي يشكل منفذا واسعا للامن والتعاون في حوض المتوسط ، حيث السلام يعد فيه

سلاما لكل العالم لانه واحد من اقل مناطق العالم استقراراً ، اضافة الى انة مهد الحضارات ، وجزءٌ حساسٌ من مسرح استراتيجي شامل ، ومن هنا ، فقد تبلور ادراك اوربي لصياغة علاقة جديد بالمنطقة المتوسطية في مؤتمر الاتحاد في لشبونة حزيران ١٩٩٢ ، عندما اتخذ فيه قرارٌ اكد على ان «الضفة الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط وكذلك الشرق الاوسط منطقتان تنطويان على اهمية قصوى للمجموعة الاوربية من حيث الامن والاستقرار الاجتماعي» (١١٩) .

ومن اجل المزيد من التكامل الاقتصادي وتكثيف التعاون السياسي والثقافي والفني قرر الاتحاد الاوربي عام ١٩٩٣ اعادة النظر في صيغ تعامله مع كل الدول الواقعة جنوبي البحر المتوسط ، والانطلاق نحو اضافة استراتيجية تعاون سياسي واقتصادي شامل (١٢٠) ، الامر الذي دفع المجلس الاوربي الى المصادقة في اجتماعه في مدينة اسن الالمانية في كانون الاول / ديسمبر ١٩٩٤ على قرار «اسس الشراكة الجديدة بين دول معاهدة ماستريخت والبلدان المتوسطية الثالثة» (١٢١) .

وحول الشراكة المتوسطية الجديدة ، وضع الاستاذ غسان سلامة شرطين اساسيين : اولا التفاهم بين دول الاتحاد الاوربي نفسها على سياسة موحدة ، وثانيا امكانية تفاهم الاتحاد مع دول الجانب الاخر من المتوسط (١٢٢) ، ولكن يبدو ان هذين الشرطين لا يمكن تحقيقهما بشكل كامل ، ولا سيما ان التفاهم بين دول الاتحاد الاوربي حول سياسة موحدة يبدو بعيد المنال ، وهذا ما اكدته الاحداث اليوغسلافية ، وكذلك المنافسة القوية بين دول الاتحاد نفسها بهدف الحصول على الاسواق الخارجية ، ناهيك عن ان دول المتوسط الجنوبية تمر بظروف صعبة نتيجة الحروب والصراعات والنزاعات التي لم يتم التوصل الى حلها نتيجة لثقل التأثيرات الاقليمية والدولية .

وفي حقيقة الامر ، اذا كانت الشراكة الجديدة التي تمخضت عن مؤتمر برشلونة (٢٧ ـ ٢٨ تشرين الثاني ١٩٩٥) خضعت لمفهوم ومنطق معاهدة ماستريخت وتوزان علاقة اوربا مع المتوسط واوربا الشرقية ، فإن اهدافها تنحصر في ان تكون متركزة على الاستقرار والامن والحريات والتنمية ، ولا سيما ان اوربا الغنية والمتطورة تنظر بتوجس كبير الى ما يجري في دول جنوب المتوسط وخصوصا العربية منها التي تحتل مساحة واسعة من حوض المتوسط ، اضافة الى امتداداتها الشرق ـ الاوسطية ، لذلك ، فإن المجموعة الاوربية بدولها الخمس عشرة ادركت بأنه لا أمن بدون استقرار سياسي مرتكز على تماسك اجتماعي ينعم بوضع اقتصادي جيد لكي تكون صورة المستقبل ايجابية وتعطي الشراكة ثمارها ، وهذا ما طرحته المجلة الايطالية (الاسبكتيشور) في عدد الصادر في خريف عام ١٩٩٤ «حول الشراكة المقترحة بين المجموعة الاوربية ودول البحر المتوسط الجنوبية والشرقية» ، والذي اشارت فيه الى ان نقطة الضعف التي يتميز بها هذا الاقليم هي «حالات عدم الاستقرار التي كثيراً ما تسود هذا الاقليم بالذات . . والتي تتطلب معالجتها قدراً اكبر من التعاون ، والا فليس اسهل من ان تتحول المنطقة الى مصدر للاحتكاك والتنازع ، ناهيك عن العداوة والاضرار بالامن الدولي كله» (١٢٣) .

وتؤكد المجلة الايطالية في مقالها على ان على «الاوضاع الاقتصادية اللامتوازية يضاف اليها عوامل سياسية واجتماعية وثقافية ودينية من شأنها اثارة انعكاسات على الامن والاستقرار في حوض البحر المتوسط كله ، ويبدو ان الحل لا يكمن في مجرد ان يكسب جانب من خسارة الجانب الاخر ، ويضاعف من استدامة وتفاقم الازمة سياسات الحماية والضغوط التجارية مما يجر الحكومات ناحية خيارات عدائية لانه ما من دولة تستطيع ان تحل منفردة

ازمة اكبر منها تشمل هذا الاتساع والحجوم الضخمة» (١٢٤) .

وهذا هو بالتحديد ما دفع الاوربيين الى عقد مؤمر برشلونة ، حيث احتل هاجس الامن والاستقرار صلب البيان الختامي الذي جاء فيه : «يعبر المشاركون عن قناعتهم بأن السلام والاستقرار والامن في منطقة البحر المتوسط تشكل مكسباً مشتركاً يتعهدون بتشجيعه وتوطيده بكل الوسائل التي في حوزتهم . من اجل هذا يوافق المشاركون على اجراء حوار سياسي مكثف ومنتظم يرتكز على احترام المبادىء الجوهرية للتعاون الدولي ويعاودون التأكيد على عدد من الاهداف المشتركة في مجال الاستقرار الداخلي والخارجي» (١٢٥) .

ومما يلاحظ في اعلان برشلونة الذي أقرته الدول (٢٧ دولة) ممثلة بوزراء خارجيتها ، انه استند الى ثلاثة مبادىء اساسية : سياسية ، اجتماعية واقتصادية ، حيث شغل الشق الامني والسياسي صلب المحادثات التي جرت لمدة يومين متتاليين ، وحيث الصعوبات الكبيرة التي نجمت عن الاختلاف بين وجهات النظر حول العديد من النقاط ولا سيما الارهاب ، فيما الهدف كان مواجهة «التيار الاسلامي» بحد ذاته ، وكذلك حق تقرير المصير ، وخطر الانتشار النووي ، وهي النقطة التي عارضتها اسرائيل ، وكذلك وجهة النظر السورية التي كانت تؤكد على حق الدفاع عن النفس (١٢٦) .

ويؤكد الرئيس علي ناصر محمد «رئيس المركز العربي للدراسات الاستراتيجية» انه خلف هذا الطابع البراق لعناوين اعلان برشلونة ، هنالك بعض الملاحظات التي لا بد من طرحها والتي تتلخص في :

١ ـ ان جوانب الشراكة المطروحة توحي بوجود صيغة قائمة على تفاعل ثنائي بين الطرفين الاوربي والمتوسطي ، وهي كذلك بالفعل على لبعض

المستويات . فدول المتوسط غير الاوربية التي شاركت في مؤتمر برشلونة لم تكن طرفا سلبيا ، لكن الاعلان في مجمله يمثل في الاساس رؤية اوربية ، يعتبر الطرف المتوسطي فيها هدفا اكثر مما يعتبره فاعلا ، وبالتالي في بعض الاحيان ان دور الطرف المتوسطي يقتصر على الاختيار مما هو مطروح مع امكانية التعديل ، او الامتناع عن الاشتراك في مشروعات مطروحة مقدر لها ان تحكم علاقات الدول المتوسطية والاتحاد الاوربي حتى عام ٢٠١٠م .

٢ ـ ان الطرف الشمالي للمتوسط ، وفي القلب منه دول الاتحاد الاوربي يخوض مفاوضات الشراكة على ارضية كونه تكتلا اقليمياً واقتصاديا كبيراً بينما لا يقف الطرف المتوسطي (دول حنوب المتوسط تحديدا) على الارضية نفسها بل تتفاوض دوله الاثنتا عشرة فرادىً مع الاتحاد الاوربي الذي يمثل خمس عشرة دولة اوربية ، وتبدو الموازين العامة في تلك المفاوضات الثنائية مختلفة الى حد كبير لصالح الطرف الاوربي في مواجهة معظم دول جنوب المتوسط .

٣ ـ ان الدول الاوربية قد استخدمت منطق الاستبعاد في تعاملها مع دول جنوب المتوسط ، فقد تم استبعاد ليبيا من خريطة التعاون رغم كونها دولة متوسطية هامة لاسباب تتعلق بخلافاتها مع الدول الغربية في الوقت الذي تم فيه ضم دول غير مشاطئة للبحر المتوسط [١٢٧] .

وفي الواقع ، فإذا كان للمجموعة الاوروبية أهدافها العلنية من اتعقاد مؤتمر برشلونة ومن بينها البحث عن دور أوروبا السياسي ، وإيجاد الحلول للمشاكل التي تواجهها من خلال شركاء جدد ، وأن لتركيا أيضاً نواياها الخاصة في تلك ، وإقناع المجموعة الاوروبية على حسن سلوكها ، فإن لاسرائيل أهدافها العلنية والسرية ، وهي بالتأكيد كانت الرابح الاول والاخير من تلك الشراكة ، لان الدول العربية حضرت ولم تحصد غير الوعود . لقد كان مؤتمر برشلونة

الطريق المفتوح أمام اسرائيل للاندماج الطبيعي في المنطقة ، بعد مؤتمر عمان الاقتصادي تشرين الاول / ١٩٩٥ ، وسبقه مؤتمر الدار البيضاء عام ١٩٩٤ ، حيث المشاريع ، والبنوك التي لم تأتِ الا لدعم الاقتصاد الاسرائيلي .

لقد أشار الكاتب والاستاذ جميل مطر في مقالاته الى تلك المخاطر الجسيمة المتأتية من تلك المشاريع التي انهالت على المنطقة ، وترتيباتها الاقتصادية والامنية سواء كانت الشرق الأوسطية ، أو المتوسطية ، مؤكداً أن كلا من هذه الترتيبات يقوم على «تجزئة العرب الى أجزاء جغرافية منفصلة ومتشابكة مع أجزاء أخرى من الاقتصاد العالمي . . . جزء كبير في الاقليم الشرق الاوسطي ، وبعض هذا الجزء مع جزء آخر في الاقليم المتوسطي»(١٢٨) .

ومن جانبه ، فإن المفكر والباحث اللبناني خليل أحمد خليل ، يذهب الى اتجاه المقارنة بين المشروعين ، ويؤكد على التقاطع بينهما في نقطتين استراتيجيتين تحكمان سلوك الغرب العسكري والاقتصادي ، وتوطدان علاقته المستديمة بالكيان الصهيوني على حساب العرب ومصالحهم :

١ . توسيع الحلف الاطلسي شرقاً ، قبل انهيار الاتحاد السوفيتي وبعده ، ليشمل منطقة الشرق الاوسط من ضمنها المشرق العربي ، وتركيا وايران والكيان الصهيوني .

٢ . تثبيت النهب الاقتصادي الاستراتيجي لهذه المنطقة الغنية بالنفط من جهة وبالثروات المائية من جهة ثانية ، وجعلها جزءاً من سوق اقتصادية رأسمالية عالمية «هي اقطاعية جديدة» يسودها الرأسمال اليهودي وغير اليهودي ، ويكون فيها العرب والمسلمون هم الطرف الرأسمالي الاضعف بعد استنزاف مواردهم وثرواتهم في حروبهم الداخلية والحدودية(١٢٩) . ثم يضيف بأن «المتوسطية مشروع رديف مواز ومساعد لمشروع الشرق

الاوسطية» . والواقع في شراك أحدهما سيجد نفسه حكماً ، وفي شراك ثانيهما[١٣٠] .

لقد وصف الاستاذ برهان الدجاني اعلان برشلونة بأنه «عبارة عن قارب صغير يبحر وسط أنواء متلاطمة وعواصف مضطربة ، فالبحر الابيض المتوسط بحر مهيّج لا مجرد هائج ، كلما تباعدت عاصفة مهيجة له ابتدعت عاصفة جديدة»[١٣١] . ومن هنا فإن حالة اللاتكافيء بين ضفتي المتوسط ، وخصوصاً العرب ، وعدم تعامل المجموعة الاوروبية والتزامها بمعيار واحد في جميع الامور والعلاقات بين شطري المتوسط ، إضافة الى فرضها الشروط السياسية في تعاملاتها التجارية ادى الى اتساع الفجوات بين الطرفين ، وحولهم الى شركاء أباعد على الرغم من تقاربهم ، ومواجهتهم لمشاكل مشتركة ، في الوقت الذي شهدت فيه علاقات المجموعة الاوروبية «علاقات شراكة وتعاون» مع اسرائيل التي توصلت الى اتفاقية شراكة في العشرين من تشرين الثاني ١٩٩٥ تعد الاولى من نوعها في حوض البحر المتوسط[١٣٢] .

وفي الواقع ، اذا كان البعض يرى في المشروع المتوسطي وانجذاب العرب نحوه بأنه يمكن أن يسمى بتنويع الشركاء ، وهي الحالة التي تشهدها المرحلة الراهنة في تاريخ العلاقات العربية مع القوى الدولية ، نتيجة للظروف الدولية والاقليمية ، وغدت بعض الدول العربية أكثر تفاعلاً مع المشروع الاوروبي المتوسطي على مشروع الولايات المتحدة واسرائيل الشرق الاوسطي[١٣٣] ، فأن المشروعين يسعيان الى دمج اسرائيل في المنطقة ، وأحدهما يكمل الآخر في تنفيذ الستراتيجية الصهيونية وفي مساراتها المتعددة ، وأن انعكاسات ذلك لا بد وأن يفضي الى :

* أن أية محاولة تطبيع العلاقات مع اسرائيل سوف لن تؤدي الا الى وضع الامة العربية في دوامة الاضطرابات والعنف والحرب الاهلية والطائفية .

× وتحت ذريعة مواجهة الارهاب لن يتم الا تصفية القوى الوطنية والقومية التقدمية ، وإقامة نظم سياسية موغلة في التبعية ، وتشويه الثقافة العربية - الاسلامية من خلال غزو ثقافي مدروس عبر قنوات مختلفة ، واحتواء المنطقة بصيغ جديدة من بينها الشراكة والتعاون ، وترتيبات أقليمية أمنية ، وتقويض كل مقومات الامن القومي العربي وإزالة مؤسسات العمل العربي .

× أحكام ربط السوق العربية ، بالسوق الرأسمالية ، وتقويض كل المكتسبات التي حققتها الجماهير العربية على مدى السنين الماضية في بناء قطاع عام يلبي الحاجات الاساسية للشعب العربي .

× خلق علاقة اقتصادية ثلاثية الاضلاع ما بين أوروبا واسرائيل والعرب ، الامر الذي يترتب عليه :

١ . انهاء الحالة العدائية مع اسرائيل وإقامة علاقات تجارية وإقتصادية وثقافية وفي المجالات كافة .

٢ . اعادة التكوين السياسي للمنطقة ، بحيث يتكرس تفكيك الوطن العربي ، ومشرقه عن مغربه ، والاسلامي عن العربي ، ويحدث مزيد من الطمس والتغييب للهوية العربية الى درجة يمكن أن نرى معها دول المغرب العربي تسير في الفلك الاوروبي ، ونرى دول المشرق العربي تسير في الفلك الاقتصادي الاسرائيلي - الامريكي .

وبعد هذا العرض لاهم وأخطر المشاريع والمخططات التفتيتية التي استهدفت الامة العربية بوحداتها السياسية القائمة ، وأطارها الفكري والمؤسسي القائم على القومية العربية كنزعة مشروعة نحو توحدها ، لا بد من طرح بعض التصورات المستقبلية التي من شأنها أن تشكل حزمة أفكار لانسان عربي أمتلكه الشعور والادراك الواع بمخاطر هذه التهديدات ، وما هو المطلوب عربياً لمواجهتها في إطار الدولة الواحدة ، أو من خلال تكويناتها «المنطقية» أو الاقليمية .

ماهو المطلوب عربياً

لمواجهة تلك المشاريع التفتيتية

في الواقع ، إن النزعة القومية التي يتميز بها الشعب العربي (نزعة التوحد) ، ضمن اطار الرقعة الجغرافية المحدد لها من المحيط الى الخليج العربي ، هي وحدها سبب كاف لكي يناصبها الغرب العداء . وهذا الغرب «الرأسمالي في نشأته وتكوينه ، الامبريالي في طبيعته وطموحاته»(١٣٤) ، الذي ما فتأ ، ومنذ تحالفه مع الحركة الصهيونية ، وتبني استراتيجيتها في انشاء اسرائيل ، يضع المخططات والمشاريع التفتيتية ضد الامة العربية ، الواحد تلو الآخر ، ولاخضاعها والسيطرة على مواردها وموقعها الاستراتيجي ، وتسخيرها لخدمة ماكنته الصناعية والعسكرية ، تارة من خلال الاتفاقيات السرية ، وتارة أخرى بالحروب المباشرة ، وتارة ثالثة من خلال مشاريع اقتصادية أقليمية(١٣٥) .

وبدون أدنى شك ، فإن لكل ظرف دولي أدواته الخاصة ، وأساليبه التي تتلائم مع تناسب القوى الدولية والاقليمية ، الا أنها لم تحد من تلك الاهداف التي أصبحت جزءاً من التراث الفكري والسياسي والعسكري للقوى الغربية والصهيوينة في صراعها الوجودي مع الامة العربية ، حيث أن أي وحدة لها ، حتى وإن كانت على نطاق ضيق هش ، فإنها تعني في الطرف المقابل تهديداً لمصالحهما ، في حين يعتمد الكيان الصهيوني في تدعيم قوته ، وتنفيذ سياسته الاستيطانية التوسعية ، وإظهار تفوقه العسكري المتطور على ما يمكن الحاقه من ضعف في الروابط لعربية ، وتكريس التجزئة وإثارة النعرات الطائفية ، والعرقية ، وإفتعال الصراعات الايديولوجية ، والحدودية(١٣٦) ، وتغليب النزعات القطرية ، ومن ثم زرع الغام موقوتة قابلة للانفجار والتشظي في أية لحظة يتراءى

فيها للقوى الصهيونية والغربية أن أحدى الدول العربية تجاوزت الحدود التي لا يجوز تجاوزها .

ورغم كل ذلك ، وما واجهته الامة العربية خلال العقود الماضية من نكسات ومشاريع تصفية ، وإجهاضية لطموحاتها ، فأن ذلك لم يسفر عن اقتلاع جذور الوعي القومي من تلك التربة التي احتضنت في جوفها ذلك النسق الحضاري الشامخ من القيم والعادات والتقاليد العربية الاصلية ، حيث أضحى الاسلام المحتوى الرئيسي لوجودها .

واذا كانت القوى المعادية قد حاولت مثل بقية محاولاتها تكريس التجزئة والتمزق ، من أحداث القطيعة بين العروبة والاسلام ، والوطنية والقومية في الخطابات السياسية والثقافية العربية ، فإنها حاولت أيضاً وعبر وسائلها وقنواتها أن تفرض سلوكات وأنماط اجتماعية وتهديم كل جسور الصلة والترابط المشتركة في داخل المجتمعات العربية ، ونظمها السياسية ، هدفها إضعاف التضامن العربي ، وغرس مفاهيم ثقافية غربية شكلت فيما بعد مصدر تهديد وتقويض للنظام الاقليمي العربي الذي أضحى جسداً هزيلاً وفاقداً لاي مناعة ، مما جعله جداراً هشاً قابلاً للكسر والاختراق وبؤرة للنزاعات والخصومات السياسية التي وجدت في التدخلات الخارجية ملاذها الاخير ، و«المنقذ» الذي تستنجد به .

وفي إطار هذه الصيغ القطرية الضيقة ، فقد تمت مصادرة الحريات ، وكُبلّت الجماهير بأغلال عديدة ، وحظر على المواطن العربي أن ينفعل مع معاناة أخيه العربي ، وانحرفت السياسات التنموية الى اتجاهات مسرفة في التبذير والفساد الاداري والبيروقراطية ، وأتسعت الفجوة بين الانظمة السياسية وجماهيرها التي هُشّمت ، وبرزت الاتجاهات الارتجالية في السياسة الخارجية على حساب الداخل المتهرء .

كما أن غياب الديمقراطية ، ومؤسساتها الشرعية ، وغياب لغة الحوار ، وحرية الرأي ، أفاد في نهاية المطاف السياسات القمعية ، والاتجاهات المتطرفة ، لتدفع ، وبالتالي كتحصيل حاصل ، الى انتعاش النزعات الطائفية والعرقية الانفصالية ، والدينية السياسية المعارضة ، «ولا ترتفع المتريس بين الافكار والاطراف المتنازعة حسب ، بل بين عصبياتها العرقية أو الطائفية أو المذهبية أو العشائرية على حد سواء ، فتنشب الحروب الاهلية التي تتحول معها البلاد الى حواجز وحدود وسدود ، فيصبح التقسيم أمراً واقعاً ، وتغدو وحدة الوطن أمراً مستحيلاً»(١٣٧) .

وفي ضوء ما تقدم ، ومن أجل الاستفادة من دروس الماضي وتجاوز احباطاته وإعادة الثقة بالنفس الى المواطن العربي وبقدرات الامة وآفاق مستقبلها ، فإن ما هو مطلوب عربياً لمواجهة المشاريع الامبريالية والصهيونية التفتيتية ، بمختلف أشكالها وألوانها ، والظروف الدولية والاقليمية التي تطرح فيها ، يتطلب رؤية يمكن تحديدها بـ :

أولاً : ان الاقرار كواقع حال لا مفر منه بتعدد الدول العربية وإختلاف نظمها السياسية والاجتماعية ، لا يعني الفرقة والابتعاد والتناحر . فهذا الواقع العربي القائم في هذه الظروف الدولية بمتغيراتها ، وأحداثها المتسارعة ، وصراعاتها الظاهرة والمستترة . ولكن ما هو أساسي ويجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار هو تقاطع الامن الوطني مع الامن القومي كهدف ، وطموح له متطلباته ، ومقوماته الاساسية . اذ أن أي نظام سيكون غارقاً في الأوهام ، اذا اعتقد أنه يستطيع أن يحافظ على أمنه بمعزل عن الامن القومي العربي ، لأن الخط الصهيوني سواء نجحت التسوية أو فشلت ، سيبقى يشكل تهديداً ستراتيجياً على الامتين العربية والاسلامية .

ثانياً : ان الطموح في مستقبل عربي مشرق لا يمكن أن يتحقق الا بآفاق العمل العربي الموحد في التنمية والامن ، وأن ذلك لا يمكن أن يقاس الا ضمن الاطار الشامل للتصدي للمشاريع التفتيتية ، وارساء مشروع قومي نهضوي يستند الى أسس صحيحة ، ويجعل الامة العربية مركزاً للانتاج الحضاري الفعلي كما كانت في السابق ، وأن حتمية العمل العربي المشترك تتطلب ، وفقاً لمعطيات الوضع الذي يعيشه النظام العربي بكياناته السياسية المستقلة ، صياغة ميثاق للعلاقات العربية - العربية تسودها الثقة التامة ، وضمن اطار الجامعة العربية ، وتفعيلها بالشكل الذي يجعلها مؤسسة للنظام العربي الجمعي ، ولكي تلعب دوراً فعالاً ، لا هامشياً ، في تسوية الصراعات ، والخلافات الحدودية العربية - العربية ، وبالطرق السلمية والارتقاء الى المسؤولية التاريخية والقومية ، وتجاوز اخفاقات الماضي ودروسه المؤلمة .

ثالثاً : وطالما أن هنالك علاقة لا تنفصم بين الامن الوطني والامن القومي (من خلال الترابط الجغرافي والديني واللغوي) فهذه العلاقة لها أوثق الارتباط بالديمقراطية التي تعطي للانسان العربي قدراً كبيراً من الثقة بالنفس في مواجهة الاجنبي ، والمساهمة الفعالة في صنع القرار السياسي ، وضمانة للاستقرار السياسي والذي بدونه لا يمكن الحديث عن أمن وطني ، ولا حتى الطموح في أمن قومي . فالديمقراطية تمنح شرعية الانتماء للوطن وللنظام السياسي ، وتعطي الاستعداد للتضحية في سبيل حمايته والتمسك بقيمه ورموزه . ان من أخطر الاسلحة فتكاً التي تدفع الى التقسيم والتجزئة هي غياب الديمقراطية ، وهيمنة النظم السلطوية التي تلجأ الى القهر والاستبداد في ممارستها للسلطة . ان الحوار ،لا ينفي الاخر وعدم الاعتراف به ، هو الطريق الاسلم لتلافي الانقسام والانشقاق داخل الوطن الواحد .

رابعـاً : ومن هنا ، فإن الاقرار بالتعددية السياسـيـة والحزبية والابتعاد عن سياسات القمع والارهاب التي أفقدت الانسان العربي شخصيته الانسانية وجلعته إنساناً مهزوزاً مهزوماً أمام الاجنبي ، تبدو ضرورة ملحة وضمانة أكيدة لاي نظام سياسي يستمد شرعيته من الارادة الشعبية الديمقراطية ، والمعبر عنها في صناديق الاقتراع الحر ، والمؤدية الى قيام مؤسسات دستورية وسياسية رصينة تضطلع بدور أساسي في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

خامساً : إن أي مشروع ، سواء أكان اقتصادياً أم سياسياً أم ثقافياً ، يطرح من خارج البيت العربي ، وبعيداً عن ظروفه الوطنية والقومية ، وخصوصاً من تلك القوى التي استعمرته واغتصبت أرضه ، وزرعت فيه كل أمراض التخلف والتبعية ، لا يمكن أن يكون بأي حال من الاحوال الا مشروعاً مضاداً للمشروع القومي العربي النهضوي .

وان هذا المشروع القومي لا يمكن أن يتحقق الا بتكامل اقتصادي وسياسي قائم على وحدة العمل العربي المشترك الذي يتطلب الارادة السياسية الحرة المستقلة والمفضية الى بلورة سياسة عربية متجانسة ومتوازنة بصدد قضايا العرب المصيرية ،والتأكيد على أولوية وحدة وتلاحم التضامن العربي - الاسلامي بصدد العديد من القضايا المشتركة ، وتسوية المشاكل العالقة بالطرق السلمية وفقاً لما نصت عليه الشريعة السمحاء ، وعدم الانزلاق في منحدر السياسات الغربية والصهيونية الهادفة الى تقسيم الدول العربية (وحتى الاسلامية) وتشظيتها الى دويلات وكيانات صغيرة ، لان التقسيم سلاح ذو حدين ، لانه من المستحيل أن تتورط دولة في تقسيم دولة مجاورة ، وأن تنجو في الوقت ذاته من مخاطر تقسيمها هي أيضاً .

مصادر وهوامش الجزء الأول

١ - للمزيد من المعلومات حول تلك البروتوكولات ، يرجع الى : شوقي عبدالناصر : بروتوكولات حكماء صهيون ، وتعاليم التلمود ، دار الكتاب الحديث ، بيروت ١٩٨٨ .

٢ - عبد الوهاب الكيالي : تاريخ فلسطين الحديث ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص ٣٥ .

٣ - عبد الرهاب محمد المسيري ، الايديولوجية الصهيونية ، دراسة في علم اجتماع المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ،سلسلة عالم المعرفة ، ١٩٨٢ ، القسم الاول ، ص ١٣٤ - ١٣٥ .

٤ - لم يتم الاتفاق النهائي بين زعماء الحركة الصهيونية على اختيار فلسطين وطناً قومياً لليهود الا في المؤتمر الرابع عام ١٩٠٤ ، حيث كانت الآراء سابقاً مبعثرة بين شبه جزيرة سيناء ، ومنطقة العريش ، وجزء من كينا المعروف بشرق افريقيا ، أو أوغندا ، وجزء من قبرص والكونغو البلجيكي وموزمبيق ، والعراق ، ليبيا وأخيراً فلسطين أنظر بهذا الخصوص عبد الوهاب المسيري ، المصدر السابق ، ص ١٤٣ .

٥ - للاطلاع عن مراسلات حسين -مكماهون ، يرجع الى عبد الوهاب الكيالي ، تاريخ فلسطين ، مصدر سبق ذكره ، الملاحق ص ص٣٦٧ - ٣٨٧ .

٦ - مروان بحيري : بريطانيا والجامعة العربية : السنوات التأسيسية ،مجلة

المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد ٦٧٦ ، ١٩٨٥ ، ص ٥ .

٧ - مجموعة من الكتاب الامريكيين : جذورنا لا تزال حية ، ترجمة مكي حبيب المؤمن ، مركز الدراسات الفلسطينية ، بغداد ، ١٩٨٢ ، ص ٤٣ .

٨ - حميدسعيد : رداً على مخططات التجزئة القديم الجديدة ، الندوة الفكرية الثابتة ، بغداد - كانون الاول ، ١٩٩٢ ، ص ٢ .

٩ - حسام محمد : الوطن العربي من التجزئة الى التفتيت في المخطط الصهيوني ، مجلةالباحث العربي ، مركز الدراسات العربية ، لندن ، العدد الثالث عشر ، كانون الاول ١٩٨٧ ، ص ٢٨ .

١٠- حميد سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥ .

١١- علاء نورس ، سامي مهدي : مؤامرة تقسيم العراق ، الندوة الفكرية ، بغداد ، كانون الاول ، ١٩٩٢ ، ٥ .

١٢- محمد رضا فودة : تحديات الامن العربي ، مجلة المنار الباريسية ، العدد ٣٩ - ٤٠ ، مايس / نيسان ، ١٩٨٩ ، ص ٤٤ .

١٣- حامد ربيع : تأملات في الصراع العربي - الاسرائيلي ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٧٦ ، ص ٤٧ .

١٤- محمد فاضل الجمالي : بعد مأساة الخليج ، هل من عزيمة صادقة للنهوض بالامة العربية ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد ١٥٢(١٠) ، ١٩٩١ ، ص ١٢٧ .

١٥- علي الدين هلال وآخرون : العرب والعالم ، مشروع استشراق مستقبل الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٨ ، ص ١٧٥ .

١٦- حسام محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٠ .

١٧- للمزيد من المعلومات عن النتائج السلبية لاستخدام العمالة الوافدة ، ينظر باقر سليمان النجار : العمالة الاجنبية في الخليج العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٩ (١٢) ١٩٩٤ ، ص ٥٩ .

اسامة عبد الرحمن : دور العمالة المواطنة في بعض أقطار الخليج العربي النفطية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد١٣٠ (١٩٨٩/١٢) ، ص ١١٥ .

١٨- عوني عبد المحسن فرسخ : مخطط التفتيت ، التحدي الامريكي - الصهيوني المعاصر ، دار المستقبل العربي ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص ٦٣ .

١٩- المصدر نفسه ، ص ٩٢ .

٢٠- المصدر نفسه .

٢١- منى أبو سنة : حوار مع توفلر ، مجلة المنار الباريسية ، العدد ٥٤ ، حزيران ١٩٨٩ ، ص ١٢٧ .

٢٢- منى أبو سنة : اشكالية انحلال الحضارة الصناعية وبزوغ حضارة الموجة الثالثة ، مجلة المنار الباريسية ، العدد ٥٤ ، حزيران ١٩٨٩ ، ص ١٢٣ .

٢٣- عوني عبد المحسن فرسخ : مصدر سبق ذكره ، ص ٦٤ .

٢٤- المصدر نفسه ، ص ٩٢ .

٢٥- نجدة فتحي صفوة : الشؤون العربية في الوثائق البريطانية ، ماذا حدث في الخليج العربي خلال العدوان الثلاثي على مصرسنة ١٩٥٦ ، مجلة الباحث العربي ، العدد ١٣ ، اكتوبر - كانون الاول ١٩٨٧ ، ص ١٠٣ .

26- LEFIGARO, 23 AOUT 1991. P. 6.

٢٧- يحيى على الارياني : آفاق المعنى بين حالة الامة ووقائع التاريخ ، الندوة الفكرية ، بغداد / ١٩٩٢ ، ص ٧ .

٢٨- منى أبو سنة : اشكالية انحلال الحضارة الصناعية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٥ . .

٢٩- حسام محمد : الوطن العربي من التجزئة الى التفتيت ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣١ .

٣٠- صراع القوى في أسيا الوسطى ، مجلة قضايا دولية ، إسلام أباد ، باكستان ، العدد ٢١٣ ، ٣١ كانون ثاني ١٩٩٤ ، ص ٢٣ ، اذ أن رؤية برنارد لويس الى الشرق الاوسط ترتكز الى كونه أيضاً «موازئيك» قوميات وأثنيات وأديان ، وبما ان اسلامية العرب تمنعهم - كما يرى لويس من إقامة دولة قومية عصرية علمانية تمارس قطيعة مع الاسلام وتاريخه ، على غرار ما فعلت الدولة الكمالية ، فإن الشرق الاوسط ولا سيما في قسمه العربي ، يصبح مكاناً لتعايش جماعات اثنية ودينية لا يمكن أن ينتظم التعايش فيها الافي اطار مصالح تديرها سلطة من خارج هذا المكان ، أو تضبطها سلطة رادعة من المكان نفسه ، أي أنه يرشح اسرائيل أو الولايات المتحدة من خلال النظام الشرق الأوسطي كإطار أقليمي للمنطقة . ينظر وجيه كوثراني : الشرق الاوسط والتطبيع الثقافي ، مجلة دراسات فلسطينية ، عدد ٢٣ ، ١٩٩٥ ، ص ١١ ، سنحاول تفصيل ذلك في الصفحات القادمة .

٣١- علي اومليل «حلف الاطلسي والاسلام» ، نشرة المنتدى ، عمان ، الاردن ، العدد ١١٤ ، آذار / مايس ١٩٩٥ ، ص ص ٣ - ٥ .

٣٢- بريجنسيكي : المجتمع الامريكي لا يشكل نموذجاً للعالم ، مجلة قضايا دولية ، اسلام أباد / باكستان ، العدد ٢١٣ ، ٣١ كانون ثاني ١٩٩٤ ، ص ٢٨ .

٣٣- ابراهيم أبراش : حول حدود استحضار المقدس في الامور الدينوية ، ملاحظات منهاجية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٩٤/٢ ، ص ٦ هامش .

٣٤- غازي الثوية : صدام الحضارات ، أم محو الحضارات؟ بل حوار الحضارات ، مجلة قضايا دولية ، اسلام أباد ، العدد ٣٠٥ ، ٦ شباط ١٩٩٥ ، ص ١٩ .

٣٥- صموئيل هنتغتن : صراع الحضارات ، ترجمة نجوى أبو غزالة ، مجلة شؤون سياسية ، مطابع دار الحرية ، العدد ١ ، ١٩٩٤ ، ص ص ١١٦ - ١٢٠ .

٣٦- المصدر نفسه ، ص ١٢٠ .

٣٧- برنارد لويس : جذور الغضب الاسلامي ، الاطلنطي الشهرية ، الجزء ٢٦٦ ، أيلول ١٩٩٠ ، ص ٦٠ ، ذكر المصدر في ترجمة نجوى أبو غزالة ، ص ١٢٠ .

٣٨- المصدر نفسه ، ص ١٢٥ .

٣٩- المصدر نفسه ، ص ١٢٨ .

٤٠- حسام محمد : الوطن العربي من التجزئة الى التفتيت ، مصدر سبق ذكره ،ص ٢٧ .

٤١- عبد الوهاب محمد المسيري ، الايديولوجية الصهيونية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٠ .

٤٢- ر . ك كرانجيا : خنجر اسرائيل والمستقبل ، شرح وتعليق بسام العسلي ، دار السيرة ، دمشق ، ١٩٨٣ ، ص ١١٨ .

٤٣- المصدر نفسه ، ص ١٢٨ .

٤٤- عبد الوهاب المسيري ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٤ .

٤٥- كرانجيا : خنجر اسرائيل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٦ .

٤٦- المصدر نفسه .

٤٧- خلدون ناجي معروف : التفسير الاسرائيلي للصراع العربي - الصهيوني ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد ، العدد الاول ، آذار ١٩٨٨ ، ص ٥ .

٤٨- المصدر نفسه ، ص ١٧ .

٤٩- المصدر نفسه ،

٥٠- المصدر نفسه ، ص ٢٨ .

٥١- تطور العقيدة العسكرية الاسرائيلية خلال ٣٥ عاماً ، ترجمات مختارة من مصادر عبرية ، اعداد سمير جيور ، اشراف محمود سويد ، اصدار مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، قبرص ، ١٩٨٣ ، ٨٦ .

٥٢- خلدون ناجي معروف : دراسة في أهداف السياسة الاسرائيلية الاقليمية ، مجلة العلوم السياسية ، العدد ٥/نيسان ١٩٩٠ ، ص ٥٤ .

٥٣- المصدر نفسه ، ص ٦٦ .

٥٤- حسام محمد : الوطن العربي من التجزئة الى التفتيت ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٦ .

٥٥- عوني عبد المحسن فرسخ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٤ .

٥٦- حسام محمد : مصدر سبق ذكره ، ص ٣٦ ، ينظر كذلك خلدون ناجي معروف ، دراسة أهداف السياسة الاسرائيلية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٦ .

٥٧- تطور العقيدة العسكرية الاسرائيلية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٦ .

٥٨- حسام محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٦ .

٥٩- خلدون ناجي معروف : دراسة أهداف اسرائيل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٧ .

٦٠- ندوة صحيفة «على همشنمار» لمناسبة مرور عام على حرب الخليج ، ترجمة عن العبرية إياد محمد ، مجلة شؤون سياسية ، تصدر عن مركز دراسات الجمهورية ، بغداد ، العدد ١/١٩٩٤ ، ص ١٣٨ .

٦١- الموقف الاسرائيلي من الجماعات الاثنية والطائفية في العالم العربي ، جامعة بار ايلان ، مركز بار ايلان للابحاث الاستراتيجية ، وزارة الخارجية ، مركز الابحاث السياسية ، تموز ١٩٩٣ (ملف باللغة العربية) .

٦٢- صلاح المختار : علاقة الكيان الصهيوني بالاقليات في الوطن العربي ، مجلة شؤون سياسية ، دار الجماهير للصحافة ، بغداد ، العددان ٦ . ١٩٩٦/٧ ، ص ٩ .

٦٣- المصدر نفسه ، ص ١١ .

٦٤- نافذ أبو حسنة : دعوات أمريكية وصهيونية لتقسيم العالم العربي ، مجلة قضايا دولية ، اسلام اباد ، العدد ٣٥٢ ، ٣٠/ أيلول / ١٩٩٦ ، ص ص ٤ - ٥ .

٦٥- صلاح المختار ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٢ - ١٣ .

٦٦- المصدر نفسه ، ص ١٣ .

٦٧- يعقوب شمشوني : تأييد اسرائيل للنزعات الانفصالية للجماعات العرقية والاثنية والاعتبارات الكامنة وراءه ، ملف ندوة مركز بار ايلان ،

ومركز البحوث السياسية التابع لوزارة الخارجية الاسرائيلية ، ص ٤٥ .

٦٨- المصدر نفسه ، ص ص ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ .

٦٩ - أروى لوبراني : العلاقات بين اسرائيل ودول الجوار المحيطة بالعالم العربي : تركيا ، إيران ، أثيوبيا ، ملف جامعة بار ايلان ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٤ - ٤٤ .

٧٠- نافذ أبو حسنة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤ .

٧١- عماد قدورة : الاوروبيون والامريكيون في التوازنات العربية الراهنة ، مجلة قضايا دولية ، العدد ٣٧٠ ، ٣ شباط ١٩٩٧ ، ص ٣١ .

٧٢- أروى جورباثيل : دعم اسرائيل للحركة الكردية ، قبل وبعد حرب الخليج ، ملف جامعة بار ايلان ، ص ٩٣ .

٧٣- المصدر نفسه ، ص ١٠٦ .

٧٤- خيري منصور : الغرب . . واستراتيجيات التشظية ، الوطن العربي نموذجاً ، الندوة الفكرية ، بغداد ، كانون الاول ١٩٩٢ ، ص ٧ .

٧٥- الولايات المتحدة وأمن الخليج ، مجلة قضايا دولية ، إسلام أباد ، العدد ٢١٣ ، ٣١ كانون ثاني/١٩٩٤ ، ص ص ٤ - ٥ .

٧٦- ميخائيل فاريورج : الاستقصاب بين المسلمين والاقباط في مصر ، ملف جامعة بار ايلان ، ص ص ١٤٣ - ١٤٤ .

٧٧- المصدر نفسه ، ص ١٥٠ .

٧٨- استثمار رابيوفتش : سوريا هل ستبقى دولة موحدة في ظل انتعاش الاتجاهات الانفصالية في المنطقة والعالم ، ملف جامعة بار ايلان ، ص ص ١١٤ - ١٢٨ .

٧٩- صلاح المختار : علاقة الكيان الصهيوني بالأقليات في الوطن العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠ .

٨٠- يهوديت روبين : اسرائيل ونضال جنوب السودان من أجل الاستقلال والحرية ، ملف جامعة بار ايلان ، ص ١٢٩ .

٨١- نفس المصدر ، ص ١٣٦ .

٨٢ - رفائيل يسرائيل : اسرائيل ونضال البربر في شمال افريقيا ، ملف جامعة بار ايلان ، ص ١٥١ .

٨٣- المصدر نفسه ، ص ١٥٨ .

٨٤- شموئيل صباغ : الشيعة في أقطار الخليج هل يثورون كما ثار شيعة لبنان؟ ملف جامعة بار ايلان ، ص ١٦١ .

٨٥- المصدر نفسه ، ص ١٦٦ .

٨٦- البحرين : آفاق الاضطرابات الامنية ، مجلة الاسبوع العربي ، بيروت ، باريس ، العدد ١٨٥٢ ، الاثنين ١٠ نيسان ١٩٩٥ ، ص ١٧ .

٨٧- وجيه كوثراني : الشرق الاوسطية ، والتطبيع الثقافي مع اسرائيل ، البعد التاريخي وإشكاليات راهنة ،مجلة الدراسات الفلسطينية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، العدد ٢٣ ، صيف ١٩٩٥ ، ص ص ٥ - ٩ .

٨٨- محمد عبد ناجي : الاقتصاد السياسي للنظام الشرق - أوسطي الجديد ، بحث في تأثير السوق الشرق أوسطية على النظام الاقليمي العربي ، مجلة شؤؤن سياسية ، مركز دراسات الجمهورية ، بغداد ، العدد ١ ، ١٩٩٤ ، ص ٤٩ .

٨٩- صراع القوى في أسيا الوسطى ، مجلة قضايا دولية ، العدد ٢١٣ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢ .

٩٠- جميل مطر ، علي الدين هلال : النظام الاقليمي العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط ٥ ، ١٩٨٦ ، ص ٢٩ .

٩١- المصدر نفسه ، ص ٣٣ .

٩٢- محمد عبد الفضيل : الشرق أوسطية ومستقبل التعاون والتكامل الاقتصادي العربي ، مجلة المستقبل العربي ، عدد ٢٢٠ (٦) ، ١٩٩٧ ، ص ٩١ .

٩٣- شمعون بيريز : الشرق الاوسط الجديد ، إصدار دار الجليل ، عمان ، شباط ١٩٩٤ ، عرض مجلة شؤون سياسية ، بغداد ، العدد٢/مايس ١٩٩٤ ، ص ص ١٩٣ - ١٩٦ .

٩٤- المصدر نفسه ، ص ١٩٤ .

٩٥- شمعون بيريز : ماذا بعد عاصفة الخليج ، رؤية عالمية لمستقبل الشرق الاوسط ، جمعية الاهرام القاهرية ، ٩/كانون ثاني/١٩٩٢ ، مقتبس من جلال عبد الله معوض : تركيا والامن القومي العربي : السياسة المائية والاقليات ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٦٠ (٦) ١٩٩٢ ، ص ص ٩٢ - ١١٢ .

٩٦- المصدر نفسه ، ص ١١٢ .

٩٧- اذ يؤكد محمود عبد الفضيل في بحثه المذكور اعلاه ، بأن المشروع الشرق أوسطي هو في الاساس صياغة اسرائيلية بدعم أمريكي بهدف بناء نظام اقليمي تكون فيه اسرائيل دوراً رئيسياً قيادياً وتكون بمثابة الوسيط المعتمد بين المراكز الرأسمالية المتقدمة في الغرب وآسيا من ناحية ، وبلدان المشرق

الخليج العربي بالاساس من ناحية أخرى . ينظر ص ٨٨ من البحث المذكور : الشرق أوسطية ومستقبل التعاون والتكامل الاقتصادي العربي .

٩٨- سيار الجميل : المجال الحيوي للشرق الاوسط ازاء النظام الدولي القادم ، من مثلث الازمات الى مربع الازمات : تحديات مستقبلية . مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٨٤ (٦) ١٩٩٤ ، ص ٢٢ .

٩٩- طاهر حمدي كنعان : تأملات حول اطار الوفاق الفلسطيني الاسرائيلي ، مجلة المنتدى ، منتدى الفكر العربي ، عمان ، الاردن ، العدد ٩٧ تشرين الاول/اكتوبر/١٩٩٣ ، ص ص ١١ - ١٢ .

١٠٠- عبد الجليل مرهون : مشاريع اسرائيل للتطبيع مع دول الخليج العربية ، مجلة شؤون الاوسط ، بيروت ، العدد ٥٥ ، أيلول/١٩٩٦ ، ص ٩٩ .

١٠١- جلال أحمد أأمين : مشروع الشرق - أوسطية ومشروع النهضة العربية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٧٨ (١٢) ١٩٩٣ ، ص ٤٢ .

١٠٢- يؤكد السيد عبد الجليل مرهون في بحثه المذكور اعلاه (هامش ١٠٠) ، من أن معظم التصورات الواردة في الادبيات الامريكية والاوروبية والاسرائيلية تتفق على أن النظام الاقتصادي الشرق أوسطي المقترح سوف يتحدد عبر ثلاثة مستويات رئيسية هي :

الاول : اقامة تجمع اقتصادي ثلاثي يجمع بين اسرائيل ومنطقة الحكم الذاتي الفلسطيني والاردن ، على غرار الاتحاد الاقتصادي القائم بين دول (البينيلوكس) الاوروبية الثلاث ذات الاحجام الاقتصادية الصغيرة (هولندا ، بلجيكا ، ولوكسمبورغ) .

الثاني : اقامة منطقة للتبادل التجاري الحر تضم كلا من اسرائيل ومنطقة الحكم الذاتي الفلسطيني والاردن وسوريا ولبنان ومصر .

الثالث : اقامة منطقة موسعة للتعاون الاقتصادي وتشكل اضافة الى منطقة التبادل التجاري الحر ، بدلان مجلس التعاون الخليجي ، وتجرى في اطارها حرية انتقال رؤوس الاموال .

وعند هذه النقطة ، تكون اسرائيل قد حققت تداخلاً كثيفاً بين اقتصادها والاقتصاديات العربية ، بما في ذلك اقتصاديات دول الخليج العربي ، ينظر في ذلك ص ١٠٠ من البحث أعلاه .

١٠٣- يقول الاسرائيليون أنهم وجيرانهم «أخوة في العطش» ، ومن هنا فإن وزير الزراعة الاسرائيلي السابق رفائيل إيثان طرح فكرة للتعاون الاقليمي في مجال المياه التي تنصب في قيام الدول الغنية في استثمار المبالغ المطلوبة لاقامة منشآت ضخمة لتحلية المياه لمصلحة اسرائيل والاردن ومصر ، ومن خلال الطاقة الكهربائية المتولدة من المفاعلات النووية (الاسرائيل بالطبع) ، كما أن هناك فكرة «أنابيب السلام» التركية التي تم الترويج لها في السنوات الماضية . ينظر في ذلك بحث السيد عبد الجليل مرهون ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٥ .

١٠٤- زكي حنوش : العرب في مواجهة اسرائيل : انجحت مفاوضات السلام أم أخفقت ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٧٦ (١٠) ١٩٩٣ ، ص ص ٥٩ - ٦١ .

١٠٥- سيار الجميل : المجال الحيوي للشرق الاوسط ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤ .

١٠٦- ناصيف حتي : النظام الاقليمي العربي .. الى أين ،الهلال ، شباط ١٩٩٤ ، ص ص ٤١ - ٤٢ ، ذكر في : ندوة التحديات الشرق - أوسطية والوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٤ ، ص ١٤٧ .

١٠٧- لقد طرحت وزارة الدفاع الامريكية ستراتيجيتها الامنية في الشرق الاوسط للسنوات القادمة ، من خلال تقرير خاص أعدته لجنة خاصة في نهاية عام ١٩٩٦ الذي حدد المخاطر والتهديدات التي تواجه المنطقة مؤكداً بشكل خاص على التهديد العراقي والايراني وتنامي الحركات الاسلامية الاصولية وتزايد ظاهرة عدم الاستقرار ، وامكانية تفجر الصراع على المياه . ومن أجل مواجهة هذه الاخطار فإن التقرير الامني يطرح عدد من المهمات والمتمثلة في :

- تجريد دول المنطقة من أسلحة التدمير الشامل ،وتحديد مبيعات الاسلحة التقليدية .
- إنهاء المقاطعة العربية لاسرائيل ، ودفع الفلسطينيين الى تقديم تنازلات بغية الاسراع في التسوية ومساراتها .
- دعم قدرات الولايات المتحدة والدول الصديقة في المنطقة من أجل تحقيق الامن في الخليج العربي .
- عدم السماح بسيطرة أية دولة على حقوق البترول ، ولا سيما من قبل الاعداء للولايات المتحدة .
- استخدام الوسائل الدبلوماسية لحل الخلافات بين الدول الصديقة ، وتعزيز قدراتها العسكرية .

ينظر في ذلك : الاستراتيجية الامنية للولايات المتحدة في الشرق الاوسط (الجزء الاول) نشر في التقرير العسكري والعلمي والتكنولوجي ، الدار العربية للنشر والترجمة ، القاهرة ، العدد ١١٠ ، شهر كانون ثاني ١٩٩٧ ،ص ص ٤ - ٢٠ ، التفاصيل في الصفحات القادمة .

١٠٨- أشارت مجلة الوسط العربية التي تصدر من العاصمة البريطانية لندن ، في عددها الذي يحمل رقم ٢٤١ الصادر في التاسع من أيلول ١٩٩٦ ، وفي ص ١٣ ، الى أن القوات الامريكية المتمركزة في الخليج العربي حوالي (٢٤) ألف جندي ، اضافة الى حاملات الطائرات ، ومجموعة السفن الملحقة بها من طرادات ، وغواصات ، ومدمرات وفرقاطات ، إضافة الى ٣٠٠ طائرة ، وتشمل ٨٠ طائرة قتالية على متن حاملات الطائرات ، ١٥٠ طائرة تعمل من قواعد جوية برية ، ومقاتلات هجومية من طراز اف ١١٧ ، ومجموعة واسعة من طائرات الرصد والانذار والتنصت والاستطلاع والتشويش والمساندة الالكترونية والتموين الجوي بالوقود . أما بريطانيا وفرنسا فتحتفظ كل منهما بـ ١٢ طائرة مقاتلة من نوع ثورنادو ، وميراج ٢٠٠٠ .

١٠٩- ندوة التحديات الشرق - أوسطية والوطن العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٦٩ - ٢٧٠ .

١١٠- المصدر نفسه . ص ١٤٨ .

١١١- محمود عبد الفضيل ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٣ .

١١٢- محمد عبد ناجي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥١ .

١١٣- وجيه كوثراني : الشرق الاوسط والتطبيع الثقافي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢ .

١١٤- ندوة التحديات الشرق أوسطية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨١ .

١١٥- ينظر بحثنا اليسار الفرنسي والسياسة الافريقية لفرنسا ١٩٨١ - ١٩٨٦ ، مجلة العلوم السياسية ، بغداد ، العدد ٤/حزيران ١٩٨٩ .

١١٦- عماد عواد " الامن والسلام في البحر المتوسط ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ٩١ ، كانو ثاني ١٩٨٨ ، ص ص ٢٠٧ - ٢٠٨ .

١١٧- سمير أمين : بعد حرب الخليج ، الهيمنة الامريكية الى أين ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٧٠ (نيسان/١٩٩٣) ، ص ١٩ .

١١٨- المصدر نفسه ، ص ١٤ .

١١٩- الشاذلي العياري : آفاق التكامل في البحر الابيض المتوسط ، نشرة المنتدى ، العدد ١١٤ ، أذار/ مارس ١٩٩٥ ، ص ٦ .

١٢٠- مصطفى اليحياوي : المغاربة حريصون على تطوير التعاون والاتحاد الاوروبي يطالب باستراتيجية واحدة ، مجلة المجلة (لبنان بيروت ، العدد ٧٧١ ، ٢٠ - ٢٦ تشرين الثاني ١٩٩٤) ، ص ٥ .

١٢١- الشاذلي العياري : مصدر سبق ذكره ، ص ٦ .

١٢٢- حوار مع الاستاذ غسان سلامة ، صحيفة الستور الاردنية ، عمان ، ٢ تموز ١٩٩٥ ، ص ٢٧ .

١٢٣- التعاون والاستقرار في البحر المتوسط ، بنود هامة في الشراكة المقترحة ، مجلة الاسبكتيتور الايطالية ، نشرة المنتدى ، عمان ، عدد ١١٤ ، آذار ١٩٩٤ ، ص ص ١٦ - ١٨ .

١٢٤- المصدر نفسه ، ص ١٧ .

١٢٥- صحيفة بابل البغدادية ، ٢٩ تشرين الثاني/١٩٩٥ ، حيث نشر النص الحرفي للشق الامني والسياسي من البيان الختامي لمؤتمر برشلونة ، ص ٣ .

١٢٦- المصدر نفسه ، ص ٣ .

١٢٧- الرئيس علي ناصر محمد : البعد السياسي والامني في لاشراكة الاوروبية - المتوسطية مجلة الرسالة - المركز العربي للدراسات

الاستراتيجية ، دمشق ، العدد التجريبي صفر ، كانون الاول ١٩٩٦ ، ص ص ٦ - ٧ .

١٢٨- جميل مطر : وثائق المنظومة الاقليمية الاعظم في الشرق الاوسط ، صحيفة الحياة ١٩٩٥/١٢/١٠ ، ذكر في محمود عبد الفضيل : الشرق أوسطية ، ومستقبل التعاون ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩١ .

١٢٩- خليل أحمد خليل : المشرق العربي ، بين المتوسطية والمشرق أوسطية ، مجلة دراسات عربية ، دار الطليعة ، بيروت ، العدد ٩/١٠/ آب ١٩٩٦ ، ص ٤ .

١٣٠- المصدر نفسه ، ص ٥ .

١٣١- برهان الدجاني : النواحي الاقتصادية والمالية لاعلان برشلونة ، مجلة أوراق اقتصادية ، إصدار الامانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، بيروت ، العدد ١٢ ، كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٦ ، ص ٢٢ .

١٣٢- اذاعة مونت كارلو - الساعة الثامنة مساء ، ١٩٩٥/١١/٢٠ .

١٣٣- عماد قدورة : الاوروبيون والامريكيون في التوازنات العربية الراهنة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٢ .

١٣٤- محمد عابد الجابري : آفاق المستقبل العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٥٦ (٢) ١٩٩٢ ، ص ٨ .

١٣٥- يقول الاستاذ محمد حسنين هيكل : «أن السوق الشرق أوسطية جزء من التصور وليست كل التصور ، ان العقدة ليست أن تكون اسرائيل قوية بحيث تهيمن اقتصادياً وفكرياً وعسكرياً فحسب بل العقدة هي أضعاف

المنطقة وتطويقها وإعادة ترتيبها من جديد» . ينظر في ذلك : محمد زكريا اسماعيل : الهوية العربية في مواجهة السلام الاسرائيلي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٩٠ (١٢) ١٩٩٤ ، ص ٣٧ ، هامش (١٠) من حديث لهيكل قاله في ندوة مؤسسة روز اليوسف في القاهرة ، ٢١ كانون أول/ديسمبر ١٩٩٣ .

١٣٦- للمزيد من الاطلاع حول منازعات الحدود العربية - العربية ، مجلة السياسية الدولية ، العدد ١٩٩٢/١١١ ، ص ١٦٤ - ٢٣٨ .

١٣٧- معن يشور : أفكار حول تحصين الوحدة الوطنية في الاقطار العربية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٠٢ (١٢) ١٩٩٥ ، ص ١٩ .

الجـــزء الثـــاني

آمن الخليج العربي :
بين المدركات الوطنية
وثقل التآثيرات الاقليمية والدولية

المقدمـــة

ان ما شهدته منطقة الخليج العربي من أحداث ، وتحولات في مستوى العلاقات الخليجية - العربية - الدولية ، وحتى ما بين الدول الخليجية نفسها ، ولا سيما دول أعضاء مجلس التعاون ، بمقدار ما تدعو الى التشاؤم من تداعياتها السلبية ، وحالات اليأس والتشتت التي عاشها الإنسان العربي ، والمرتبطة بأوضاع الأمة العربية ، وادراكات القيادات الوطنية لحالات التداعي ، والواقع السياسي المتأزم المعبر عنها ، هذا الواقع الذي أتسم بالإنقسام والتحارب والتمزق ، فأن هذه الأحداث والتحولات تدعو بالمقابل الى التفاؤل أيضاً ، المبني على الإدراك الواعي لامكانات الأمة ، وطاقاتها الإبداعية الخلاقة والثقة الكبيرة بالنفس وبقدرة عناصر القوة العربية في مواجهة وتصحيح الأوضاع الشاذة والإختلالات غير المتوازنة ومقاومة التحديات وطرح التصورات والبدائل الوطنية ، والمستلهمة لماضي الأمة وتراثها العظيم ، في ارساء دعائم الأمن والاستقرار ، وردم فجوات التباعد والتناحر وإقامة جسور العلاقات الأخوية ، بعيداً عن التبعية الخارجية وتأثيراتها السلبية في منطقة تشابكت فيها المصالح الدولية بالمصالح المحلية والإقليمية الى درجة كان من الصعب فرزها وتعين مساراتها ، الا بالحرب ، والعنف المسلح ، الذي أضحى السمة العامة التي أتسمت بها المنطقة على مدى العقود الماضية .

وفي الواقع ، ليس هنالك منطقة في العالم تصارعت فيها الإرادات السياسية - العسكرية ، الإقتصادية ، والفكرية ، مثلما حصل ويحصل في منطقة الخليج العربي التي تتميز :

- بأنظمتها السياسية المتباينة ، حيث تشكل تهافت مصالح الكثير من القوى العالمية مما جعل منها ساحة حساسة بالنسبة لتوازن القوى الدولية .
- وأنها تشكل أساساً نموذجاً اجتماعياً فريداً من نوعه بتكويناتها القبلية ، والطوائف الدينية .
- وساحة مفتوحة للتنافس على ثرواتها النفطية ، وطرقها الإستراتيجية حتى غدا من يسيطر عليها يسيطر على النفط ، ومن يسيطر على النفط ، يسيطر على العالم . وهذا هو الإستنتاج الجوهري الذي توصل اليه اندريه جيرو ، وزير الدفاع الفرنسي السابق وأستاذ مادة «جيوبولتيك الطاقة» الذي أكد في كتابه «جيوبولتيك النفط والغاز» بأن «الغاز والنفط هما المركز الحقيقي للعالم ، ومن يسيطر على النفط يسيطر على العالم» ، مضيفاً بأن «العلاقات الإنسانية والأكثر من ذلك العلاقات الدولية تدار من خلال علاقات القوة ، وأن التجارة الدولية لم تكن أبداً لعبة صبايا المذبح ، أنها صراع بأسلحة ذات طبيعة تكتيكية ومالية وأقتصادية ، وبالأسلحة التي تمنحها أيضاً الجغرافية»[١] .

فهذه المنطقة التي تُعتبر الشريان الرئيسي للدورة الإقتصادية العاليمة ، وأن حوالي ٩٠٪ من نفط الشرق الأوسط يقع في أبارها[٢] ، ولا يمكن بأي شكل من الأشكال آن تغيب لحظة واحدة عن مخيلة المفكرين ، والمختصين الاستراتيجيين ، وأصحاب سلطة القرار السياسي والعسكري في الدول الصناعية الكبرى ، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية التي جذبتها الإستكشافات البترولية في العشرينات لتضع أصابعها على الخطوط الحمراء الجديدة عام ١٩٢٨ ، وتؤشر من خلالها الأسس الأولى لهيكلة مصالحها الحيوية في المنطقة وأنشأت لهذا الغرض معهد الشرق الأوسط عام ١٩٤٦ تحت اشراف الحكومة الإتحادية الفيدرالية[٣] ، لتنطلق في تطوير علاقاتها الإقتصادية والسياسية والإستراتيجية ، وتتخذ مسارات وبوتائر متصاعدة .

منذ سني تلك الحقبة ، فقد أنهالت الدراسات وأعدت السيناريوهات بشكل مذهل ، بحيث أصطفت الواحدة منها جنب الأخرى لتغطي ، فأنها تغطي مساحة منطقة الخليج العربي برمتها البالغة ٢٤١٫٠٠٠ ألف كم٢ ، يجمعها قاسم مشترك واحد .

إن أمن المنطقة من أمن نفطها ، ومن يهدد النفط ، أنتاجاً وتسويقاً وسعراً يهدد المصالح الحيوية للدول الغربية ، الأمر الذي دفعها الى أن تصوغ وتطرح على بساط البحث والواقع السياسي العديد من المفاهيم والتصورات الأمنية التي تعبر قبل كل شيء عن وجهات نظرها ، ومن ثم غرسها ، بالترهيب والترغيب في عقول وسياسات الأنظمة السياسية في المنطقة ، بحيث "تُرتَّب على العلاقة بين المتضمنات الإقتصادية - الإجتماعية للدول النفطية الخليجية والإحتياجات الإقتصادية للدول الغربية (وخصوصاً الولايات المتحدة) أن سعت الأخيرة الى أحتواء الدول الخليجية من خلال التحالفات المعاصرة ، ثم انضوائها تحت لواء التكوينات الجغرافية الإقليمية(٤) .

فالمفاهيم والتصورات الأمنية التي طوقت المنطقة ، وبصيغ مختلفة ، منذ السيطرة الإستعمارية وما صاحبها من اكتشافات بترولية ، وحتى هذه الفترة الأخيرة بعد حرب الخليج الثانية ، لم تكن تلك التصورات والصيغ الأمنية قد أخذت بنظر الإعتبار الخصائص الوطنية والقومية للمنطقة ولا طبيعة الصراعات الكامنة ، ولا التكوينات السياسية والإجتماعية المتباينة كما أنها لم تُطرح بهدف تحقيق الإستقرار السياسي ، والمصلحة القومية للدولة من خلال ادراك القيادة السياسية فيها ، وأنما اعدت في مراكز البحوث واداراتها السياسية والعسكرية ، حتى جعل من المنطقة وحدة أمنية غير محصنة ، وسريعة العطب

والإشتعال ، طالما بقيت مفاتيح أمن النفط وتسويقه وخطوط مواصلاته تحت سيطرة قوى خارجية .

ولكن ذلك لم يمنع من أن تطرح ، وتتبلور بعض الأفكار والصيغ ذات الأبعاد الوطنية والقومية والخاصة بالأمن الخليجي ، بشكل منفرد أو تنائي أو ضمن اطار جماعي ، حيث أن لكل دولة صغيرة كانت أم كبيرة ، وحتى المجموعات الإجتماعية الفرعية ، الحق في طرح وصياغة تصوراتها ومفاهيمها الخاصة بالأمن ، بأبعاده الداخلية والخارجية ، ووفق ما تراه ضرورياً لحماية سيادتها الوطنية ، والمحافظة على استقرار نظامها السياسي وتكوينها الإجتماعي ، الى درجة أن التحولات الجذرية التي تحدث على المستوى الإقليمي والدولي ، يمكن أن تؤثر على هذه المفاهيم أو المشاريع الأمنية ، وتطرح بصيغ وأفكار جديدة تتناسب أو تلبي مجريات تطور الأحداث والمستجدات الجديدة ، . والتحسب لدرجة مخاطرها ، وتهديدها لكيانها القومي .

وتأسيساً على ما تقدم ، فأننا سنتناول هذا الموضوع من خلال هيكلية ترتكز على ثلاث أعمدة رئيسية ، طارحين من خلالها تسأولات عدة تتصل أولاً بالأمن ، مرتكزاته ، عناصره وأساليب تحقيقه في أطار الدولة الواحد ، أو من خلال تنظيم أقليمي . ثانياً ما هي التصورات والمفاهيم المعبرة عن المدركات الوطنية للأمن الخليجي ، والمتمثلة بشكل خاص في أنشاء مجلس التعاون الخليجي ، وصيغة التفكير الأمني الجديدة المشخصة في وثيقة اعلان دمشق .

ثالثاً : ما هي المفاهيم والتصورات الأمنية الخارجية التي طرحت بصدد الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج العربي في عقد التسعينات ، وهل أستطاعت احتواء الأخطار الإقليمية المهددة لمصالحها الحيوية؟ هذا أضافة الى ما تطرحه بصدد التصورات المستقبلية من أمكانية ارساء ميثاق أمن خليجي يحقق الإستقرار ، ويجنب المنطقة ويلات الحرب ، ويحقق التوازن والربط العميق بين

الأمن الإقليمي والأمن القومي العربي ، وفي الواقع - أن الكتابة في موضوع حساس وشائك كموضوع الخليج العربي يتطلب الموضوعية العلمية في طرح الأفكار والمفاهيم الأمنية وفق الأصول العلمية والمنهجية الأكاديمية ، أستناداً الى مصادرها الأساسية الموثقة بغية الوصول الى أستنتاجات سليمة . والله الموفق .

أولاً : الأمن، مرتكزاته وعناصره :

ان المدخل النظري يبدو ضرورياً ، ولا سيما في موضوع حساس كموضوع الأمن الذي أضحى الشغل الشاغل للعديد من المراكز البحثية ذات الإهتمامات الاستراتيجية ، وخصوصاً تلك التي تضطلع بمهمة ارشاد وتوجيه صانع القرار السياسي - العسكري بما يتخذه من اجراءات وقرارات لحماية مصالح دولته الحيوية ، وتأمين كيان مجتمعها . كما أن أي أنطلاق في رسم أو تصور ميثاق أمن خليجي ضمن الإطار العربي ، ويلبي طموحات وأمال شعوب المنطقة وأنظمتها السياسية ، يتطلب وجود مفهوم أو نظرية للأمن تستند اليه وتنطلق الى تحقيقه وفقاً لمرتكزات وأسس صحيحة . فوجود مفهوم واضح ومحدد للأمن القومي يسمح بتحديد الأولويات بشكل علمي وسليم ، بحيث تشكل الحلول والإجراءات التي يتم التوصل اليها في مرحلة ما نظاماً منسقاً مع المصالح القومية في الأمد الطويل ، وليس مجرد حلول طارئة لمشاكل عاجلة ملحة دون الانتباه لإنعكاساتها وأثارها بعيدة المدى[٥] .

وبقدر ما أشارت هذه الموضوعة الكثير من النقاشات ، وتباين وجهات النظر بصددها[٦] ، الا أنها لم تبتعد عن النقطة الجوهرية أو المحور الرئيسي للأمن : المحافظة على الوجود الكياني للدولة ، أرضاً وشعباً ونظاماً . وأن هذا الأمن حقيقة نسبية وليست مطلقة ، أي ليس هنالك أمن مطلق ، شامل كامل بكل جوانبه ، مهما بلغت الدولة من القوة والبناء الصناعي والعسكري ، فلا بد من نقاط ضعف يعتريه ، أي هنالك مصادر تهديد تواجهها بين فترة وأخرى ، تهدد

مصالحها وكيانها السياسي و رعاياها ، وتقوض خططها الاستراتيجية بشكل أو بأخر ، ليس فقط من قبل دولة منافسة لها أو قوى أقليمية متضررة من سياستها ، وأنما أيضاً من مجموعات أجتماعية ودينية وسياسية فرعية تلجأ الى أعمال فردية أو جماعية ، ومن خلال عمليات انتحارية ، أو اختطاف وتفجير ، والأمثلة التي يزخر بها الواقع السياسي في منطقة الشرق الأوسط كثيرة ولا تحتاج الى تعداد .

فأضافة الى هذه «النسبية» غير المطلقة التي يتميز بها الأمن ، فأنه أيضاً يجرنا الى نقطة مهمة هي : أنه لا يمكن لاية دولة أن تحقق أمنها (الوطني والقومي) بمعزل عن أمن محيطها الإقليمي ، وحتى الدولي ، على الرغم من أن لكل دولة أمنها الخاص الذي تسعى الى بلوغه والمحافظة على تماسك مقوماته وعناصره(٧) . كما أن الأمن اذا كان «تصوراً استراتيجياً» لأي شعب أو أمة ، أو حتى أطاراً لتجمع أقليمي ، فإنه لا بد وأن تتجاذبه تصورات أمنية أخرى بصورة مباشرة ، أو غير مباشرة ، وتتقاطع معه بشدة اذا تضاربت المصالح ، أو حتى اذا اختلفت وجهات النظر في كيفية التعامل والأساليب مع المحددات والمقيدات ، وخصوصاً في منطقة هي نفسها تساعد وتحفز الأطراف الأخرى على وضع تصورات وأفكار أمنية خاصة بمصالحها ، واذا كانت دول تلك المنطقة من الخلافات ، والصراعات تبدو فيها عاجزة عن آن ترسي لنفسها تصورات أمنية تستطيع من خلالها حماية أنظمتها السياسية وسيادتها الإقليمية ، وثرواتها الوطنية ، وخصوصاً النفط الذي أضحى محط تنافس ومهدد بأخطار كثيرة ، ومتنوعة ، حتى من داخل دول المنطقة نفسها ، وفيما بينها .

وعليه ، فإذا كان الأمن القومي ، على حد تعريف الأستاذ حامد ربيع ، بأنه «مجموعة من القواعد الإجرائية التي يجب على الدولة أن تحافظ على احترامها وأن تفرض على الدول المتعاملة معها مراعاتها لتستطيع أن تضمن

لنفسها نوعاً من الحماية الذاتية الوقائية الإقليمية»[٨] ، فإن هذه القواعد الإجرائية تختلف من دولة الى أخرى ، وحتى الأساليب التي يجري التعامل معها ، ومراعاتها ضمن المحيط الإقليمي الذي تنتمي اليه وضمن الإطار الدولي ومسارات أحداثه وتطوراته التاريخية التي تفرض أحياناً نمطاً معيناً من السلوك السياسي الخارجي .

واذا كان الأمن على حد تحديد السيد طلعت مسلم في بحثه «تحديات الأمن القومي العربي» هو :

- تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار الداخلية والخارجية .
- تأمين مصالحها الإقتصادية والإجتماعية .
- ومن ثم تأمين الأهداف والغايات التي تعبر عن رضا المجتمع[٩] .

فإن للأمن ثلاث ركائز :

× ركيزة سياسية : المحافظة على سيادة الدولة ووحدة أراضيها ، ومعتقداتها مع الإقرار بالحقوق الأساسية لمواطنيها : سياسية ومدنية وغيرها .

× ركيزة أقتصادية ، تتضمن التنمية الشاملة .

× ركيزة عسكرية ، أي أنها الدرع الذي يحمي الركيزتين[١٠] .

ولكن هنالك من يلفت الإنتباه في دراسة الأمن القومي الى ضرورة معالجة الإختلالات التي تصيب الدولة ، ولا سيما أختلال البنية السكانية ، وأختلال البنية الإنتاجية ، وأختلال الأمن المائي ، وكذلك أختلال الأمن الغذائي[١١] ، إذ أن أي حديث أو مشروع عن أمن وطني أو قومي بدون معالجتها أو الحفاظ على نسب معقولة من التوازن تبدو محاولة بائسة محكومة بالفشل ، لا بل تؤدي الى التراجع الى الوراء والغوص في التبعية ويبقى الحديث عن صيغ ومشاريع أمنية مجرد استهلاك سياسي لا أكثر ولا أقل .

وإذا كـان للأمن بعـده الإقـتـصـادي ، فـإن هنالك من ينحـو بالأمن نحـو :الغاية الإستراتيجية" التي تتطلب فن الإستخدام السياسي للقوة العسكرية ، بالتعاون مع باقي قوى الدولة الشاملة خاصة تلك السياسية منها ، ذلك بهدف تحقيق الأهداف القومية . وهذه السياسة العسكرية يجب أن تبنى على :

× مواقف القوى الكبرى والإقليمية .

× التحديات الموجهة للأمن .

× القوى الشاملة للدولة وخاصة القوى العسكرية الحالية وفي المستقبل المنظور .

× اسلوب مواجهة التحديات(١٢) .

وهنالك من يقتفي أثر تطور مفهوم الأمن من خلال مدرستين ومرحلتين : حيث تؤشر المرحلة الأولى بالفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية التي ساد فيها «مفهوم عسكري استراتيجي للأمن» ثم المرحلة الثانية التي تطور فيها «الأمن ، ويضع القضية العسكرية في الإطار المجتمعي الأكبر»(١٣) .

وعليه ، فإن الأمن يتركز في تحديد المصالح التي تعتبرها الدولة لصيقة بأمنها ، وتكون على استعداد لخوض الحرب دفاعاً عنها . أما عناصر الأمن فتحدد في :

- القدرة العسكرية للدولة في مواجهة التهديد العسكري والسياسي .

- التكامل وتوحيد الإرادة السياسية .

- الإتفاق على استراتيجية لمواجهة التهديدات .

- تنمية وتوظيف الإمكانيات الإقتصادية والإجتماعية(١٤) .

كما أنه يتطلب الأخذ بنظر الإعتبار في دراسة مقومات الأمن القومي ، الإعتبارات الجغرافية والإستراتيجية ، وشكل النظم ، ومدى استقرارها ،

والقدرة الإقتصادية ، ومدى التماسك الإجتماعي ، والقدرة العسكرية ، ومستوى العلاقة بين الدول ومدى وجود خلافات ، أو نزاعات بينها ، وطبيعة النزاعات ، ومدى حدتها ، والأساليب التي استخدمت لحلها .

تجب الإشارة إلى أن التهديدات الخارجية التي تواجهها الدولة لم تكن في أغلبها ذات طبيعة عسكرية ، وأنما ذات طبيعة أخرى مثل عدم الاستقرار السياسي وعدم التكامل الإجتماعي وإحتمالات الحروب الأهلية : عرقية وطائفية والجوع وفشل تجارب التنمية وحتى أن مفهوم الأمن استع بمرور الوقت ليشمل أبعاداً اقتصادية وسياسية واجتماعية ونفسية وأيدولوجية(١٥) . وبتحديد أدق ، فالتهديد في مفهومه الإستراتيجي هو بلوغ المصالح والغايات القومية المتعارضة حد الحرب أو التدخل في الشؤون الداخلية ، وزعزعة الوضع السياسي والإجتماعي ، وفي هذه المرحلة يتعذر ايجاد حل سلمي يوفر للدولة الحد الأدنى من أمنها السياسي والإقتصادي والإجتماعي والثقافي والعسكري مع عدم قدرة الدولة على موازنة الضغوط الخارجية(١٦) .

في حين ينظر روبرت ماكنمارا ، وزير الدفاع الأمريكي السابق ، الى "جوهر الأمن" باعتباره ينبع من وجود نظام متناسق للمعتقدات والمبادىء المشتركة في المجتمع ، وهي الأساس الحقيقي للأمن ، وليس المعدات العسكرية . ولكن في الدول النامية فإن الأمن هو التنمية ، اذ من دون تنمية حقيقية شاملةلا يمكن أن يوجد أمن ، والدول النامية التي لا تنمو ، في الواقع ، لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة(١٧) .

ومن هنا ، فالمشكلة الأساسية التي تواجه كل دول العالم الثالث ، وبضمنها منطقتنا العربية وخليجنا العربي ، هي فشل مشاريع التنمية التي لا تستند الى أسس صحيحة وتفتقد الى جوهر أساسي منها وهو الديمقراطية والمشاركة السياسية وحرية التعبير والرأي لكافة قطاعات الشعب . فمن دون

تنمية لا يوجد الأساس الإجتماعي للأمن ، وهنا فقط تتحقق ثنائية الأمن والتنمية .

من خلال هذه المداخلة النظرية التي جسدنا فيها جوهر الأمن ومرتكزاته وعناصره الأساسية التي أضحت اليوم من الثوابت الأساسية لكل دولة ، فإن التساؤل المطروح على بساط البحث والنقاش ، ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين ، هو : الى أي مدى استطاعت الدول الخليجية المتشاطئة ، مجتمعة أو منفردة ، أن تترجم هذه المفردات في توجهاتها الداخلية والخارجية ، وتطرح من خلالها مفاهيمها الأمنية التي تعبر عن ارادتها السياسية ، وأنتمائها الإقليمية ، والدولية؟ أن الإجابة عن هذا السؤال يدفعنا الى مناقشة النقطة الثانية .

ثانياً : التصورات والمفاهيم الأمنية الخليجية :

ان الواقع السياسي والإجتماعي لمنطقة الخليج العربي يكشف لنا ، ومن خلال مجريات الأحداث التاريخية التي شهدها هذا العصر ، بأن الأمن لم يكن في بادىء الأمر بالنسبة لدول المنطقة وشعوبها مشكلة أو قضية تشغل الفكر وتقلق الحال ، بقدر ما كان الأمن بالنسبة لدول هذه المنطقة هو الإستقرار في البناء الإجتماعي - القبلي الذي يتميز بإقتصاد تقليدي قائم على الصيد والتبادل التجاري في أبسط صوره وبمختلف أشكاله ، مع هرمية سياسية قائمة بقيمها العربية - الإسلامية وتقاليدها التي توارثتها عبر قرون ، يتربع على قمتها الشيخ أو أمير العشيرة ذو النفوذ والهيبة ، والتي سرعان ما حظيت بإهتمام القوى الإستعمارية التي وجدت في تلك المناطق طرقاً ومرافىء استراتيجية تشكل محطات تموين واستراحة الى مستعمراتها وحروبها المستمرة . ومن هنا فقد أصبح الأمن هو أمن المواصلات لا أكثر ولا أقل . و تطلب تأمين هذه المواصلات أن تنظم القوى الإستعمارية المتنافسة علاقاتها وسيطرتها على

هذه المناطق من خلال المعاهدات ، واتفاقيات الحماية ، ليس فقط ضد الأخطار الخارجية المهددة ، وإنما أيضاً ضد القبائل المجاورة ، حيث الغزو والنهب كان من سمات علاقاتها التي تميزت ولعقود من السنين بالصراع والتنافس الشخصي والمذهبي والقبلي .

الا أن الإكتشافات النفطية ، وازدياد حدة التنافس بين الدول الإستعمارية في البحث عن أسواق جديدة لصناعاتها ، وحاجتها الى المواد الأولية حوّلَ المنطقة برمتها الى بؤرة صراع وتنافس من الصعب السيطرة عليها ، أو ضبط سلوكيات أنظمتها السياسية أو تفجرات حركاتها الإجتماعية . ومن هنا برزت معضلة أمن الخليج العربي ، واستقرار نظمه السياسية ، وثرواته الإستراتيجية ، وحيث المصالح الحيوية المتشابكة والمتنازعة للقوى الإقليمية والدولية التي كان من مصلحتها الأساسية أن تجعل من تلك المنطقة بركاناً دائم الهيجان ، ويقذف بحممه لكي تستطيع أن تتحدث عن مشكلة تدويل «أمن الخليج العربي» وكأن المسألة لم تكن لتعني شعوب المنطقة ، ولاحتى نظمها السياسية .

وفي الواقع ، فإنه منذ أن تدفقت أول قطرة نفط الى العالم الصناعي الغربي وهي تحمل مخاطر تهديدها :

أولاً : لأهميتها الاستراتيجية كمادة حيوية للشريان الصناعي العالمي الذي قام واتسع على الحرب والتوسع فيما وراء البحار .

وثانياً : لإيراداتها المالية الضخمة التي أثارت الأطماع وحركت الدسائس والمؤامرات وأثارت الضغينة بين دول اليسر ودول العسر .

وثالثاً : لأنها خلقت وضعاً إقليمياً ودولياً تميز بالتنافس الإقتصادي والصراع العسكري ، سواء كان بين الإمبراطوريات الإستعمارية أو فيما بعد بين

الشرق والغرب ، انتهاءاً بالقطبية الأحادية التي جاءت على أثر أنتهاء الحرب الباردة ، وأختفاء المعسكر الإشتراكي ، ومن ثم تفكك الإتحاد السوفيتي .

إلا أن الوضع الدولي الجديد الذي نشأ على أثر التحولات التي جرت في أوروبا الشرقية لم يسمح أو يؤدي في أن تعود منطقة الخليج العربي الى الهدوء والإستقرار وتحاول بعض دولها أن تصحح كل الإختلالات الحاصلة في بنيتها الإقتصادية والسياسية والإجتماعية ، وإنما زادت المشاكل سواءاً وتفاقماً ، وأضحى المستقبل كئيباً ومثقلاً بالكثير من الإحتمالات والتوقعات التي حملت ، وتحمل في خفاياها ، الكثير من الأخطار والتهديدات التي ما فتئت تتضخم وتنتشر كالسرطان في جسم منهك يعاني من الأزمات والمشاكل الداخلية التي لا حد لها .

وبقدر ما شكل الخليج العربي جزءاً حيوياً وفاعلاً في جسم الأمة العربية حيث صراعها الحضاري مع الصهيونية ، اذ لا سلام في المنطقة بدون حل عادل لقضية الشعب العربي الفلسطيني وإقامة دولته المستقلة على أرض وطنه وعاصمتها القدس ، وأن ذلك بالتأكيد ما يتقاطع مع الستراتيجية الصهيونية التي تحظى بدعم أمريكي غير محدود ، ومن بينها قرار مجلس الشيوخ ، بإعتبار "القدس عاصمة لاسرائيل" الأمر الذي شجع تل أبيب في الاستمرار بسياسة الإستيطان وتهويد القدس[١٨] رغم صدور العديد من القرارات الدولية التي أدانت سياسات الإستيطان والقضم لمدينة القدس والأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ .

والمنطقة المتآلفة بفضل مناخها وثرواتها النفطية وماضيها التاريخي ودينها الإسلامي ، فإنها ملغومة بالعناصر المتنافرة : من الدول ذات المساحات الصغيرة التي تخشى الإبتلاع الى الدول الاقليمية الكبرى بمساحاتها الكبيرة

وكثافتها السكانية وتنوع الأوضاع الاقتصادية وتوجهاتها وارتباطاتها الدولية ، ناهيك عن النظم السياسية المتنافرة بأيديولوجيتها وتحالفاتها ، وتطلعاتها ومؤسساتها الدستورية والسياسية ، أضافة الى مواقفها المتباعدة في السياسة الخارجية وعلاقاتها الدولية .

اذن ، فكيف لا تأتي التصورات والمفاهيم والصيغ الأمنية مختلفة وحتى متعارضة من دولة لأخرى ومن مجتمع لآخر ، وحتى داخل حدود الدولة الواحدة ، حيث التقسيمات الإجتماعية وامتيازات فئة على أخرى والتجمعات الطائفية التي في أغلب الأحيان تطرح نفسها في ظاهرة الولاءات والإنتماءات الخارجية : الإقليمية والدولية .

فقبل ظهور النفط كان مفهوم الحدود السياسية مجهولاً بالنسبة لدولها ، وكانت سلطة الشيخ تعتمد على ولاء القبائل وليس على الأرض ،كانت تحالفات القبائل تعقد وتنفك حسب التغييرات التي تطرأ على سلطة الأسر الحاكمة ونفوذها . ومع ظهور النفط فإن الحاجة برزت بشكل ملح ليس فقط لتثبيت الحدود ، وأنما طفحت معها الأطماع السياسية وتفاقمت النزاعات على الواحات والجزر وحتى على أمتار معدودة ، حيث الذهب الأسود الذي أشعل المنطقة كلها . وأحتاج الأمر في النهاية الى «شرطي» يصد المطامع ويحكم بين الأطراف ، ويفض الصراعات ويضمن التوازن بين الوحدات السياسية ويحافظ على «حقوقه وأمتيازاته» بالشكل الذي يبعد عنها أي نار ، وهذا ما حاولت بريطانيا الإضطلاع به ولعدة عقود من السنين ، لكنها في النهاية خرجت لتعلن عن مرحلة جديدة من الصراع والتنافس . وفي الواقع ، فإذا كان البعض يعتقد بأن «عقد التسعينات عقدٌ لتلمس الخطى للبحث عن صيغة لأمن الخليج[١٩] ، فإن محددات الصراع كانت واضحة جداً منذ أن قررت بريطانيا الإنسحاب من شرق السويس . فمن جهة كانت هنالك الولايات المتحدة الأمريكية التي

استعدت ، وبتحديد أدق كانت على أهبة الإستعداد لملء الفراغ ، وبقوة الدولة الكبرى المدافعة عن العالم الغربي ، التي استنفرت كل امكانياتها العسكرية والسياسية للدفاع عن مصالحها الحيوية بالوسائل التي تراها مناسبة وفي أي ظرف من الظروف ، وبأي ثمن كان .

ومن جهة أخرى ، فإذا كان الاتحاد السوفيتي السابق يمثل القطب المنافس والمهدد للمصالح الغربية في المنطقة ويقف خلف بعض الدول في المنطقة ويساند ويدعم بناءها العسكري والاقتصادي ، فإن هنالك بعض القوى الاقليمية التي كان يقف على رأسها شاه ايران الذي رأى في القرار البريطاني الفرصة التي طال انتظارها للتوسع وتغير الخريطة الجيوبولتيكية لمنطقة الخليج العربي ، من خلال القيام ببعض المحاولات في مياه الخليج لكي يكون قريباً جداً من شاطئه العربي ، فقام بإحتلال الجزر العائدة للسيادة الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة في عام ١٩٧١ وتضخمت أحلامه التوسعية عندما تدخلت قواته العسكرية الى جانب سلطنة عمان في ضرب الحركات المعارضة في محافظة ظفار . الا أن هذه المشاركة الإيرانية أثارت مخاوف دول المنطقة الكبرى والصغرى ، ولا سيما وأنها أتت بعد فترة من الإحتلال الايراني للجزر العربية . كما أنها طرحت على بساط البحث الواقع السياسي المصدوم بهزيمة ١٩٦٧ ، مشكلة أمن حقيقة للخليج العربي ودخلت في حينها العلاقات العراقية - الايرانية في مرحلة التردي والصدام الوشيك ، حيث تحول شمال العراق الى ساحة مكشوفة للصراع العراقي - الايراني لم ينتهِ الا بإتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ ، حيث الهدوء المشوب بالحذر ، واتحدت نبرات الخطاب السياسي لدول المنطقة على نغمة واحدة : أن مسؤولية أمن الخليج العربي مسؤولية تتحملها دول المنطقة وشعوبها . وكان الهدف من ذلك هو أبعاد القوى الكبرى من أن تحول المنطقة الى ساحة صراع ، ومن ثم عدم تمكين طرف (أحدى القوى الاقليمية) بعينة من أن ينفرد بالسيطرة على المنطقة .

واذا كانت المملكة العربية السعودية يهمها استقرار المنطقة الذي هو بالتالي استقرار نظامها السياسي ، فإن العراق كان قد طرح صيغة تكوين قوة عسكرية عربية موحدة لمواجهة الأطماع الخارجية وأعلنت طهران عن موقفها من تلك القوة التي يجب أن تكون بالتعاون مع ايران للحفاظ على السلام في الخليج . وفي الوقت نفسه عرض الشاه فكرة انشاء حلف دفاعي اقليمي تكون ايران بؤرته أو نواته الأساسية ، ولكنه جوبه برفض بغداد وبقية العواصم الخليجية ، الأمر الذي دفع الشاه الى الانطلاق من محور جديد يستند على فكرة الأخوة الآريه والاتجاه نحو الهند وباكستان لتشكيل السوق الأسيوية لمواجهة القومية العربية ، وإحياء الحلف المركزي(٢٠) .

واذا كانت بعض الدول الخليجية التي رفضت المقترح الايراني وفضلت أتباع المنهج الوظيفي المفضي الى تنمية العلاقات السياسية والاقتصادية و الاجتماعية والثقافية والتكنولوجية ، بما يسمح فيما بعد بالوصول الى حل المسائل المتعلقة بالأمن ، فإن المملكة السعودية حاولت حل التناقضات في أطار «الأخوة الإسلامية» التي تسمح بتسوية الخلافات الاقليمية على الحدود بين دول الخليج وإبعاد الصراعات الدولية خارج المنطقة . ويرى البعض أن للمملكة العربية السعودية مبررها العقائدي في الأخوة الاسلامية ، وأن نظرية الأمن الاقليمي لدى الرياض تنبيء عن اطار أوسع نسبياً من العرق الآري الذي تُبنى عليه نظرية الأمن الاقليمي الايراني ، وإن كان يجمعهما طابع واحد هو الانتماء الى طابع مرجعي واحد هو نظرية الأمن الغربي الدولي(٢١) .

وضمن السياق نفسه ، فقد حاولت القوى الغربية ، وبشكل خاص الولايات المتحدة الامريكية ، أن تغرس في عقلية الشاه فكرة أن ايران هي وحدها القوة الاقليمية الكبرى التي يمكن أن تلعب دور «شرطي الخليج» وبما

يتناسب مع الاستراتيجية الامريكية في الشرق الأوسط ، حيث «الخطر السوفيتي الشيوعي» وضع على رأس قائمة الأخطار والتهديدات التي تواجهها المنطقة . الأمر وهذا دفع الشاه الى تبني وجهة النظر الامريكية القائلة أن المحافظة على أمنها وتأمين سلامتها الاقليمية واستقرار نظمها يكمن في التصدي للخطر السوفيتي من خلال التعاون الاقليمي مع بعض الأنظمة في المنطقة ، أو الأحلاف العسكرية الدفاعية والأمنية ، وفرض الأحزمة المضادة ضد «الدول العربية الراديكالية»(٢٢) ، وخصوصاً تلك التي ارتبطت بمعاهدات صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفيتي وأوجدت له موطيء قدم في موانئها وبعض قواعدها العسكرية من خلال الاعداد الكبيرة للخبراء والفنيين السوفيت .

ويؤكد السيد محمد السعيد ادريس ، الباحث في العلوم السياسية ، بأن «الصراع الايديولوجي مع العراق ، ومن كثافة الاعتماد على الولايات المتحدة بسبب تزايد أهمية النفط ، أضحت العربية السعودية الطرف الثاني في استراتيجية «العمودين المتساندين» ايران الشاه والعربية السعودية التي اعتمدتها الولايات المتحدة وفقاً لمبدأ نيكسوف لغرض السيطرة الامريكية على المنطقـة»(٢٣) ، الأمر الذي ادى الى التنسيق والتعاون في بلورة تصور أمني سعودي - ايراني مشترك ارتكز على :

- التصدي للخطر السوفيتي وامتداداته الايديولوجية .

- تقسيم الأدوار بين الدولتين ، حيث تبقى العربية السعودية الحارس للأماكن المقدسة ، وتوسيع دائرة نفوذها في العالم الاسلامي من خلال نشاطات رابطة العالم الاسلامي التي أُسست عام ١٩٦٥ ، ومنظمة المؤتمر الاسلامي التي أُسست عام ١٩٦٩(٢٤) ، مقابل أن تقوم ايران بمهماتها الاقليمية

كشرطي الخليج من خلال مساعدة سلطنة عمان في قمع التمردات الداخلية .

- التنسيق في مجال النفط ، سواء فيما يتعلق بالتصدير أو بالأسعار عبر اجتماعات الأوبك .

ولكن هذا التفاهم المشترك بين الرياض وطهران لم يدم طويلاً ، ولا سيما بعد أن برزت الأطماع الايرانية التوسعية بشكل واضح وتجاوزت حدودها الاقليمية التي تحدها مياه الخليج العربي وأصبحت القوات الايرانية التي ساندت سلطنة عمان خطراً على الأمن السعودي الأمر الذي ادى الى فشل اي مسعى لاقامة حلف عسكري يربط دول الخليج على وفقاً لحلقات الاستراتيجية الامريكية لاقامة حزام ضاغط على الاتحاد السوفيتي السابق يمتد من جنوب شرق أسيا مروراً بتركيا وايران والخليج العربي .

كما أن مفهوم «الأمن المستعار» ، حسب تعبيرنا ، قد أثار عند بعض أركان القيادة السعودية بعض الشكوك في امكانية الحفاظ على استقرار النظام السياسي السعودي ، وعدم مصداقية وجدية التعاون العسكري مع الولايات المتحدة قياساً الى الأهمية الاستراتيجية لاسرائيل في السياسة الخارجية الامريكية التي تتطلب من دول الخليج العربي الالتزام «بدفع الضريبة السياسية التي يجب توجهه لتأمين تدخل القوات الامريكية أو الغربية بصورة عامة . . في حالة الضرورة القصوى»[٢٥] ، وهو الجانب المهم في العلاقة الذي أدركته السعودية لتعلن عن معارضتها الشديدة في اقامة قواعد عسكرية على أرض المملكة ، حيث صرح الملك فهد ، عندما كان ولياً للعهد ، «بأننا لن نسمح مطلقاً بإقامة أية قواعد أجنبية على أرضنا»[٢٦] ، في الوقت الذي طرح فيه هنري كيسنجر اقتراحه الشهير بالإستيلاء على حقول النفط .

× المدركات السعودية للأمن الخليجي:

بدون ادنى شك ، ان الوضع السياسي والاقتصادي التي احتلته المملكة العربية السعودية على المستوين الاقليمي والدولي جعلها محط اهتمام ودراسة من قبل مراكز البحث الاستراتيجية ، لا سيما ذات الاهتمام المباشر بمنطقة الشرق الأوسط ، وتداعيات الصراع العربي - الصهيوني . والأكثر من ذلك ، فإن تحول منطقة الخليج العربي الى منطقة تصارع ما بين الغرب والشرق وتمكن السوفيت من احراز موطيء قدم في المياه الدافئة جعل تلك المراكز البحثية وخبراءها يطلقون التصورات ويعدون الصيغ الجاهزة ، وجعلها بنات أفكار قادة المنطقة ، وأنها وضعت بهدف المحافظة على أنظمتهم السياسية ومصادر ثروتهم التي لا يمكن ادامتها الا بتوطيد واستمرار العلاقات الاقتصادية والعسكرية مع الغرب الرأسمالي .

ومن هنا ، وخلال متابعتنا لتلك المدركات السعودية لأمن الخليج ، عبر البحوث والتقارير الغربية ، يمكننا القول الى أنها مرت بمرحلتين :

المرحلة الأولى : لقد تمثلت هذه المرحلة في تغذية وتعزيز التصور السعودي بالطروحات والافكار الامريكية التي جعلت من المملكة أحد العناصر المهمة في مبادىء نيكسون وكارتر ، ودفع التطلعات الاسلامية السعودية الى الامام وتوظيفها من أجل مواجهة «الانتشار الشيوعي» . ولتعزيز هذا التوجه وترسيخه في سياسة المملكة الخارجية ، أصدر (ديل ر . تهتمين) تقريره المشهور تحت عنوان : «تحديات الأمن القومي في العربية السعودية» الذي اعده لمؤسسة انتربرايز الامريكية في واشنطن وأشار فيه الى جملة من الاحتمالات ، محدداً الدور السعودي المطلوب لمواجهتها والتي آبرزها في :

× امكانية السعودية في أن تلعب دوراً رئيساً في اماكن الصراع المختلفة في الشرق الأوسط الخليج العربي والقرن الافريقي .

× ان كل الأعمال التي تقوم بها السعودية متناسقة مع الاهداف الغربية ، ومتعارضة مع السوفيت .

× ان العراق هو العدو المحتمل للسعودية ، وأن السعوديين ربما لا يستطيعون ابداً أن يتحدوا قوة بغداد العسكرية .

× ان السعوديين يجدون صعوبة في الدفاع عن أنفسهم ضد أية عملية عسكرية .

× لا يمكن للسعودية أن تواجه هذه الاخطار المحتملة على آبار النفط الا بالتسلح وامتلاكها لطائرات أف - ١٥[٢٧] .

ولكن رغم ذلك فإن للقيادة السعودية نظرتها الخاصة التي بلورتها وأصبحت سمة من سمات خطابها السياسي فيما يتعلق بأمن الخليج مؤكدة على ضرورة :

- عدم التدخل الاجنبي وضرورة التعاون المشترك لدول الخليج .
- التأكيد على استقرار النظام السياسي لدول الخليج والأوضاع الاقليمية والتي تشكل صمام الامان لحماية ثرواتها ، وتأمين تدفقها بشكل طبيعي لصالح الاطراف كلها : منتجة ومستهلكة .

وتأكيداً على استمرار المملكة في تمسكها بهذه الثوابت الخاصة بها فقد صرح الملك فهد ، عندما كان ولياً للعهد ، الى جريدة السياسة الكويتية في ٢٧ نيسان ١٩٧٧ ، بما يلي : «أن افضل السبل في أن تستقر الاوضاع في منطقتنا وأن تزول الخلافات بين الجيران بالدرجة الاولى وأن يدرك المعسكر الاشتراكي والغربي أننا نؤيد السلام ، وأن السعودية وايران جزء من دول الخليج وهنالك دول أخرى تشاركنا في الخليج ، ونأمل أن يكون فيما بيننا اتفاق حتى نستطيع أن نحمي خليجنا ونجنبه المشاكل الدولية وأن نستفيد منه»[٢٨] .

ولكن الاحداث التي هزت ايران في عامي ٧٨/٧٧ وما تلاها من مغادرة

الشاه طهران واعلان النظام الجمهوري الاسلامي في ايران قد أفاقت المنطقة على حقائق جديدة في السياسة الدولية وعلاقاتها المتشابكة ، وأحدثت بالمقابل أيضاً تغيراً واضحاً في المدركات السعودية للوضع الاقليمي ، وخصوصاً أمن المملكة الذي ادخلنا في المرحلة الثانية من التصور والتأمل لما هو قادم .

المرحلة الثانية : في الواقع أن فشل قمة مسقط في ارساء أسس الأمن الخليجي في شباط ١٩٧٦ ، التي جمعت لاول مرة الدول الثمانية المتشاطئة وما أعقبها من سقوط اكبر حليف اقليمي للولايات المتحدة في المنطقة قد وضع القيادة السعودية أمام مرحلة جديدة لا بد من الوقوف والدراسة المتأنية لكل مجرياتها والخروج بصيغ وأفكار جديدة تناسب هذه المرحلة الحبلى بالاحداث غير المتوقعة . فإعادة التقييم كانت ضرورية الى درجة كبيرة ، لا سيما أن النظام الجديد في طهران يحمل شعاراً لم يسبق للمنطقة أن شهدته ، الا وهو «تصدير الثورة» .

وبدون شك ، فأن سقوط الشاه ، بقدر ما أزاح عن صدور السعوديين «حليفاً نزعجاً» بتطلعاته الاقليمية ، ودوره المشكوك في فعاليته كشرطي الخليج من خلال اعطاءه وزن «القوة الاقليمية الضاربة التي تستطيع السيطرة على أبار النفط السعودية ، حسب تقرير جاكسون»(٢٩) ، الا أن هذا السقوط جعل السعوديين يقفون مذهولين يراقبون الوضع الايراني بنوع من الحذر ، لا سيما تجاه وقوف الادارة الامريكية مكتوفة الايدي بعد أن كانت ايران الشاه تمثل النقطة المركزية في سياسة المواجهة العسكرية الامريكية ضد الاتحاد السوفيتي السابق ، والقوة الاقليمية التي استعانت بها لضرب الحركات اليسارية .

انجب هذا الوضع وما تلاه من أحداث رد فعل عنيف في الموقف السعودي حيث صرح الملك خالد قائلاً : أن الدرس الذي اتخذته دول الخليج والسعودية من ايران هو أنه ينبغي عليها التعاون فيما بينها لا الاعتماد على الدول الكبرى في ضمان أمنها» (٣٠) . وبدون شك ، فإن سقوط الشاه قد نسف من الاساس

نظرية الأمن المستعار ، كما أن اعلان بريجينيف حول أمن الخليج الذي أصدر في نهاية ١٩٨٠ قد قوض هو الآخر مبدأ «الخطر السوفيتي» من قاموس السياسة الخارجية السعودية التي بدأت تبحث عن منفذ لافاق الحوار مع موسكو من أجل اعطاءها نوعاً من الانفتاح لسياستها الخارجية التي واجهت تطوراً جديداً مع الأحداث الايرانية ، لا سيما وأن مبدأ بريجينيف قد نص على «عدم اقامة القواعد العسكرية الاجنبية في منطقة الخليج العربي» والامتناع عن التهديد بإستعمال القوة العسكرية ضد دول المنطقة ، وعدم التدخل بشؤونها الداخلية والامتناع عن ادخال نظمها في الاحلاف العسكرية واحترام سيادة دول المنطقة على مواردها الطبيعية(٣١) . واللافت للانتباه إن منطقة الخليج العربي قد شهدت ثلاث صدمات كبرى هزت المنطقة وجعلتها تصحو على قرع طبول حرب مرتقبة .

- سقوط الامبراطورية الشاهنشاهية واعلان النظام الجمهوري الاسلامي في طهران ، والذي اعلن لواء الثورة في كل بلاد الاسلام .
- التدخل السوفيتي في أفغانستان لتطويق الاثار ما جرى في طهران وعدم سريانها الى الجمهوريات أسيا الوسطى ، الا انه قرّب موسكو من مياه الخليج العربي الدافئة .
- وحصيلة ذلك هو الحرب العراقية – الايرانية .

هذه الأحداث ، بتسلسلها الزمني ، وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على الوضع الأمني الخليجي ، دفعت دول المنطقة الى الادراك السريع بضرورة التعاون والتكتل في صيغة أقليمية جديدة للأمن الجماعي المشترك مع استبعاد الدول الاقليمية الكبرى (العراق وايران) اللتين انشغلتا بحربهما الطاحنة التي غذتها كل الاطراف العربية وغير العربية ، العدوة والصديقة ، بغية ادامتها لاطول فترة ممكنة من أجل استنزاف قدراتهما العسكرية والبشرية والاقتصادية مقابل تشغيل ماكنة الحرب الصناعية الغربية .

× مجلس التعاون الخليجي: اطار أمني وتعاون أقليمي:

في الواقع، ليس هنالك تجمع اقليمي حظي بالدراسة والبحث، وعقدت من أجله الندوات والمؤتمرات مثلما حظي مجلس التعاون الخليجي منذ نشأته وحتى الآن. ولا نبالغ اذا قلنا بأن هنالك أكثر من مئة كتاب وبحث قد تم نشرها بهذا الخصوص يجمعها قاسم مشترك واحد في التحليل، الا وهو التركيز على الملابسات والدوافع التي أفضت الى تأسيس هذا المجلس في خضم أحداث عاصفة هزت الجوار الاقليمي. اذ جاء كرد فعل خليجي ضدها، وكحصن أو أطار أمني تحاول من خلاله تنسيق الموقف وتبادل الآراء وتوحيد الصفوف لمواجهة الأخطار المحتملة التي يمكن أن تستهدف النفط قبل الأنظمة. وهذه هي على الأرجح الأسباب العامة التي دفعت الدول الخليجية لإنشاء هذا المجلس في مايس ١٩٨١. في الوقت نفسه طُرحت على بساط البحث والنقاشات السياسية والدبلوماسية مشكلةُ تأمين الحقول النفطية وخطوط المواصلات ليس فقط في الأوساط الخليجية، وأنما في دوائر الأمن الغربية، ومراكز بحوثها التي سرعان ما اندلع الصراع العراقي - الايراني في مذكرات تبادل الاتهامات، حتى انهالت الدراسات، وأعدت السيناريوهات لمنطقة تعج بالعناصر العديدة لتفجيرها واشتعالها لفترة أطول حسب مقتضيات المصالح الحيوية للدول الصناعية والمجمعات العسكرية الغربية.

اذ قدم معهد ابحاث الأمن الاوربي - الامريكي (كاليفورنيا) من خلال الندوة الموسعة التي عقدها تقريراً بقلم الباحث البرت وهلستتر (Albert Wohlstetter) — سنعود الى تفاصيل التقرير فيما بعد - تحت عنوان «الغرب وأمن الخليج» قبل تأسيس مجلسي التعاون الخليجي، أكد فيه ولأول مرة على مسؤولية الولايات المتحدة الأمريكية وحدها في تحمل أعباء أمن الخليج ومشكلاته[٣٢]. ولكن المملكة العربية السعودية قد عبرت صراحة عن

موقفها الواضح عشية تأسيس مجلس التعاون الخليجي مؤكدة على أن المسؤولية الجوهرية تقع على عاتق دول الخليج ، وأن أمن المنطقة لا يكتسب شيئاً بإنشاء قواعد عسكرية أو بالتدخلات الاجنبية ، في الوقت الذي صرح فيه وزير الخارجية الكويتي بأن «مجلس التعاون الخليجي ليس موجهاً ضد أحد»(٣٣) .

ويبدو ان هنالك تطابقاً قد حصل في وجهات النظر السعودية - العراقية ، حيث ان بغداد قد أكدت ، وفي الخطابات السياسية لقادتها ، ان أمن المنطقة مسألة تخص شعوبها ، وان الأمن بين دول الخليج لا يمكن ان يتحقق الا على أساس علاقات الثقة ، وأن الملاحة تقوم على أساس القواعد الدولية . ولكن يلاحظ بان هنالك افتراق بين بغداد والرياض فيما يتعلق بتحديد المخاطر ومصادرها . حيث ان العراق قد اعلن ايضاً بأنه ليس هنالك من خطر يجب التصدي له غير المخطط الامريكي ، حيث الكيان الصهيوني حليفه الاستراتيجي(٣٤) .

وبدون أدنى شك ، فإن المصالح السعودية السياسية والاستراتيجية تتركز في المحافظة على استقرار النظام السعودي بعد حادثة مكة المكرمة في عام ١٩٧٩ ، والمحافظة على أمن المملكة ضد أي تهديد خارجي ، ومن ثم المحافظة على استقرار المنطقة . وهذه المهمات لا يمكن للعربية السعودية أن تضطلع بها لوحدها ، كما أن النظام الأمني الغربي بدأ يضعف أمام نمو التيارات اليسارية وتزايد النفوذ السوفيتي في المنطقة ، الامر الذي جعلها مع الدول الخليجية الخمس الاخرى تبحث عن اطار أمني تعاوني يجمع دولها ويبلور تصورات مشتركة ويوظف ويجمع الطاقات والامكانيات من أجل أمن الانظمة والنفط .

ان القراءة المتأنية للوثائق التأسيسية لمجلس التعاون الخليجي تكشف للقارىء المتخصص جملة من الملاحظات التي تسترعي الدراسة والبحث :

- اذ لم تتطرق بيانات المجلس ووثائق تأسيسه الى أسس وعناصر الأمن الخليجي ، وما هي الصيغ والاليات التي يمكن الدفاع بها ضد المخاطر والتهديدات التي تواجه دول المجلس .

- ان البيان الختامي لمؤتمر قمة المجلس الأول الذي عقد في المملكة العربية السعودية قد أكد على أن "أمن المنطقة واستقرارها أنما هو مسؤولية شعوبها دولها وأن هذا المجلس أنما يعبر عن ارادة هذه الدول وحقها في الدفاع عن أمنها وصيانة استقلالها .

- أكد البيان الختامي على :

× رفض المجلس لأي تدخل أجنبي في المنطقة .

× أبعاد المنطقة بأكملها عن الصراعات الدولية .

× ضمان الاستقرار في الخليج مرتبط بتحقيق السلام في الشرق الأوسط .

× حل قضية فلسطين حلا عادلاً ليؤمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

× الانسحاب الاسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة وفي طليعتها القدس الشريف(٣٥) .

وأضاف البيان في معرض أشارته الى الاسباب التي دفعت الدول الخليجية الى تأسيس هذا المجلس بأن «المجلس يعني استجابة للواقع التاريخي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي والاستراتيجي التي تمر به منطقة الخليج العربي» ، محذراً من أن ثروات النفط الخليجية قد «تكون عرضة للأطماع السياسية لدرجة تقترب من الابتزاز الذي يدفعنا جميعاً للتعاون المشترك»(٣٦) . وفي الواقع أن كل من يقرأ البيان يلاحظ وبدون ادنى غموض أنه لم يوضح بما فيه الكفاية ، وبتحديد المعنى ، لم يطرح تلك الآلية التي من

شأنها تحقيق ذلك التعاون المشترك ، ولا كيفية ارساء أسس الأمن ، ولا تحديد المخاطر التي تواجه المنطقة ، ناهيك عن خلو البيان من أية أشارة الى الجانب الدفاعي الأمني . فالوظيفة الامنية التي كان من المفروض أن يضطلع بها المجلس لم تنجز بصورتها التكاملية ، أو القوة الخليجية الموحدة ، ولم تطرح نفسها كقوة ثالثة لضبط ايقاعات التوازن في المنطقة ، في الوقت الذي «تولت الدول الخليجية نفسها منفردة بناء قوتها العسكرية الذاتية ، وأقصى ما تم الاتفاق عليه لم يتجاوز صيغة قوة درع الجزيرة»(٣٧) التي بقيت بين أخذ ورد ولم يتم الاتفاق حتى على عددها ، الأمر الذي أثار شكوك عددٍ من أعضاء المجلس حول أمكانياتها العسكرية واللوجستية .

يضاف الى ذلك ، فقد شهد المجلس بروز واضح في تباين وجهات النظر بالنسبة للعديد من القضايا الاقليمية والدولية ، وبشكل خاص فيما يتعلق بمفهوم الأمن المشترك . اذا رأت عمان ضرورة الاعتماد الكلي على الولايات المتحدة والتنسيق الكامل مع مشروعاتها المتعددة في مجال أمن الخليج كقوة الانتشار السريع ومنح القواعد والتسهيلات ، الا أن السعودية رأت ضرورة تفادي الارتباط المباشر بالولايات المتحدة ، ورأت الكويت أهمية اتخاذ موقف يؤكد على رغبة أقطار الخليج العربي في أبعاد المنطقة عن الصراع الدولي وأهمية خلق جسور مع الاتحاد السوفيتي(٣٨) .

أما دولة الامارات العربية المتحدة التي تعد الدولة الخليجية الوحيدة التي تعاني من وطأة الاحتلال الايراني لجزرها الثلاث في الخليج العربي فإنها رغم ذلك أمتازت بإنتهاجها لسياسة متوازنة ومرنة في التعامل مع الأخطار الخارجية التي تهدد أمنها القومي ، ولا تدفع بتلك الأحداث الى حافة الهاوية كما تفعل بعض الاطراف الاخرى ، فالامارات تنطلق في سياستها الخارجية من احترامها

لوحدة وسيادة الدول الاخرى ، وبالتالي حرصها الشديد على التسوية السلمية للمنازعات وعدم اللجوء الى استخدام القوة أو التهديد وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وتطوير الحوار والتفاهم المشترك والحلول السلمية للقضايا المتنازع عليها واحتواء أية ازمة تجنباً للخسائر المادية والبشرية ، وهذا ما تجلى في موقفها تجاه ايران ، حيث الموقف الأمريكي الذي حاول جاهداً تصعيد المواجهة بين الطرفين على نحو قد يفجر صراعاً في المنطقة يشبه الى حد كبير ما اندلع في حرب الخليج الثانية(٣٩) .

وفي الواقع اذا كان الهدف المركزي لاعضاء المجلس في بداية تأسيسه هو عدم التورط في النزاع العراقي - الايراني ووضع كل السواتر للحيلولة دون انتقال نيران الحرب الى شواطئهم ، وهذا لم يكن ليحصل حيث تعرضت الكويت والناقلات البترولية السعودية والكويتية الى نار الحرب والتفجيرات الهائلة ، فإنه بالمقابل يسحب المراقب النبيه للمنطقة وأحداثها المتتالية - ليتقين بأن الخلافات السياسية والنزاعات الحدودية بين دول المجلس أثارت مختلف الشكوك من فعاليته الوظيفية وتؤكد عجزه الواضح ، وخلال السنوات الماضية وحتى بعد حرب الخليج الثانية ، ليس فقط في عدم ادراك ركائز الأمن القومي الخليجي الذي هو جزء حيوي للأمن القومي العربي وإنما عدم استطاعته بتسوية هذه النزاعات الحدودية الموروثة من العهد الاستعماري التي قسمت المنطقة حسب أهميتها الاستراتيجية واحتياطياتها البترولية ، كما حصل في المنطقة البريمي والنزاع بين قطر والبحرين حول جزر (حوار) وكذلك النزاع السعودي - القطري الذي شهد تصعيداً عسكرياً في عام ١٩٩٢ .

فهذه النزاعات الحدودية التي لم يتم حلها حتى الآن والتوجهات السياسية المتباينة وسيادة الأمن القطري أو الذاتي على الأمن الجماعي

المشترك قد رمت بثقلها على فعالية المجلس كإطار أمني لتجمع اقليمي له وزنه الاقتصادي والمالي في العالم ، وفي منطقة استراتيجية مهمة وحساسة ، الامر الذي حول قممه السنوية ، واجتماعات وزراء الخارجية ، التي يما يمكن أن نطلق عليه اجتماع تشاوري بين الاخوة تلقى فيه الخطابات ، وتكرر الدعوات ، مثلما يحصل في القمم العربية ذاتها ، والتي تؤكد مجتمعه على المشاكل ذاتها ، بدون أن ترسي أي حلول ناجحة لها . وهذا ما يطبع النظام الاقليمي العربي كله بهذه السمات ، وأبقاءه مشلولاً عن اداء رسالته الوطنية والقومية على حد سواء(٤٠) .

ومما لا جدال فيه ، أن ثلاث مقيدات قد حددت فعالية مجلس التعاون الخليجي واعاقت تحقيق تلك الغايات التي اعدت في أول خطوة لانبثاقه الا وهي : قضية السيادة الوطنية والاقليمية ، المصالح الاجنبية التي لها ثقلها الواضح في القرار الخليجي ، ومن ثم استقرار الأنظمة السياسية التي اختلفت حول تحديد أو الاتفاق حول مصادر التهديد وأولوياتها ، ووقعت بالتالي تحت تأثيرات القوى الخارجية التي حددت الاعداء والاصدقاء بشكل معاكس ، وبالشكل الذي يحقق لهذه القوى بعض المكتسبات الاستراتيجية التي طالما حاولت تحقيقها خلال العقود الماضية ، الا انها لم تجد الظروف الاقليمية والدولية المناسبة ، مثلما حصل خلال عقد التسعينات الذي شهد متغيرات عديدة ، حتى في المدركات الأمنية وسياستها .

وفي الواقع ، فإن المجلس انطلق في سنواته الأولى التأسيسية مشتتاً في مواقفه الخارجية ، وخاصة فيما يتعلق بالحرب العراقية - الايرانية . فهذه الحرب التي أطلق عليها اسم حرب الخليج الاولى ، وسماها البعض بحرب النفط وحرب المدن وحرب الناقلات ، قد كانت في حقيقة الأمر حرب الامن

المفقود ، وأنها الدرس الأول الذي اختبرت فيه فعالية مجلس التعاون الخليجي في الأمن والدفاع العسكري لانها أطالت بنيرانها أحد أعضاء مجلس التعاون الخليجي وهو الكويت : أرضاً ونفطاً وأميراً ، حيث تعرض الأمير جابر الأحمد الصباح لمحاولة اغتيال استهدفت حياته من قبل جماعات ايرانية ، فردّ عليها العراقيون بقصف طهران بصواريخ أرض - أرض .

وفي الواقع فإن هذه الحرب التي تمنى لها وزير الخارجية الأمريكي السابق هنري كيسنجر «أن تقتل كل منهما الآخر . . . ومن السيء جداً الا يخسر الاثنـان»(٤١) ، قد جاءت بنتائج عكسية لما توقعه مستشار الأمن القومي السابق ، اذ لم تؤد الى ايجاد توازن قوة في المنطقة رغم استنزاف قدرات البلدين العسكرية والبشرية والاقتصادية ولم تعطِ مجلس التعاون الخليجي دافعاً قوياً ومحفزاً في ارساء أسس الأمن الجماعي المشترك يشكل اطاراً اقليمياً يحضن الدول الثمانية المتشاطئة من خلال العودة الى قمة مسقط السابقة وتجاوز الخلافات الثانوية ، والانطلاق في مسيرة جماعية هدفها الاستقرار والرخاء الاقتصادي للمنطقة .بدون شك أن التوجهات القومية للعراق والتوجهات الاسلامية لايران والمبدأ الذي أدرجته في دستورها والقاضي بتصدير الثورة «وتوسيع السيادة الالهية لتشمل العالم»(٤٢) قد شكلت من الهواجس الكبرى المقلقة لأعضاء مجلس التعاون الخليجي الستة ، والقوى الغربية بماكنتها الاعلامية الضخمة ، ومراكز بحوثها الشهيرة وخبراؤها الذين أضحوا «مصدراً شرعياً ، وموثوقاً» لصاحب القرار العربي وساهموا جميعاً بدور فعال ورئيس في تغذية هاجس الخوف والشك من طرف ضد الطرف الآخر وهولّوا النزاعات الحدودية التي يمكن حلها عن طريق الحوار والتفاهم على أنها نزاعات أبدية ومهددة لآبار البترول واحتياطياتها المستقبلية ، حتى ترسخ في

ذهن قسم من الخليجيين بأن «الهاجس الأمني الأكبر للدول الخليجية ظل قائماً من الدول الاقليمية لا من القوى الاجنبية الكبرى التي نظرت اليها بإعتبارها غطاءاً خارجياً تدرء عنه الطموحات الاقليمية للعراق وايران»[٤٣] .

وهذا ما سنلاحظه في الصفحات القادمة ، اذ كيف اعدت مراكز البحوث الغربية السيناريوهات المتعددة ، ومنذ مطلع الثمانينات لما قد حصل في منطقة الخليج العربي في بداية عقد التسعينات ، من أحداث وتطورات سياسية .

ثالثاً : عقد التسعينات وأمن الخليج العربي :

مفاهيم خارجية وتهديدات أقليمية :

بدون العودة الى الوراء ، وخصوصاً الى تلك العقود التي عشناها ، تمنحنا الفرصة في التفكير وتذكير بعض الملامح الخاصة للمفاهيم الأمنية للدول الكبرى التي تجذرت مصالحها في المنطقة خلال عقود من السنين وأضحت لاعباً رئيساً في سلطة القرار السياسي الاقليمي ، وفي أية ترتيبات أمنية فردية أو جماعية . فالحاضر ، ان صح التعبير ، هو انعكاس لصورة الماضي التي لا زالت ملامحها هي نفسها ما عدا بعض التغيرات التي احدثتها أيادي ما زالت الى الآن تتحكم بمقاليد محيط العلاقات الدولية وبتأسيس ما اصطلح عليه اليوم في الأدب السياسي بالنظام الدولي الجديد الذي جاء وفقاً لتصورات هذه القوى الكبرى السياسية والاستراتيجية وتحالفات القوى الاقليمية في سياق ايجاد نوعٍ من التوازن الذي من شأنه أن يضمن الاستقرار ويحقق الأمن .

وفي الواقع ان اكتشاف النفط هو في حد ذاته سبب كاف لعدم الاستقرار في المنطقة التي تحولت الى ساحة تنافس وصراع بين القوى الكبرى الرأسمالية فيما بينها وبين الغرب والشرق وأضحت بؤرة توتر دائمة الغليان ، وبالشكل الذي تطابق مع الاستراتيجية الامريكية ، ولبى طموحات قادتها السياسيين والعسكريين . اذ ما زالت كلمات المفكر العسكري الامريكي (جون كيفر) ترن في آذهان ادارات البيت الأبيض وجنرالات البنتاغون عندما اعلن بأنه «يجب علينا ان نتغلغل الى أبعد أرجاء العالم ، وعلى قواتنا أن تنتشر على أراضي عشرات الدول الأخرى» (٤٤) .

ومن هذا المنطلق جاءت الولايات المتحدة الى المنطقة العربية ، وبالتحديد نحو الخليج العربي الذي تصارعت على أرضه ومياهه كل الأيديولوجيات والمصالح السياسية والاقتصادية ، حيث الثوابت الاستراتيجية الامريكية ازاء المنطقة العربية قد حددت :

× أن التعامل الامريكي مع المنطقة العربية يتم من منظور يرى أنها تتشكل من عدة دول مختلفة الأحجام والمكانة والتراث الاجتماعي والأهمية الاقتصادية والاستراتيجية وليس التعامل مع العرب كأمة واحدة .

× أن المنطقة العربية رغم أهميتها الأمنية والاقتصادية والاستراتيجية ، فأنها جزء من منطقة جغرافية أكبر الا وهي "منطقة الشرق الأوسط" المتعددة الهويات القومية والدينية ، وأتسعت في ا لوقت الحاضر لتضم حتى جمهوريات أسيا الوسطى الاسلامية على حد تحديد المفكر البريطاني برنارد لويس(٤٥) .

× أن أحد عوامل خصوصية التعامل الامريكي مع عموم المنطقة العربية يعود الى كون اسرائيل أحدى الدول القائمة فيها(٤٦) ، ويجب المحافظة على أمنها وتفوقها العسكري في بيئة عدائية لا يمكن التعايش معها حتى وأن تم التوصل الى اتفاقيات تسوية وخطوات تطبيع .

وقد استطاعت الولايات المتحدة ، ولا سيما عقب القرار البريطاني بالإنسحاب من شرق السويس ، أن تجد لها موطيء قدم في منطقة الخليج العربي بعد أن أنشأت قوة صغيرة أطلق عليها اسم "قوة الشرق الأوسط" التي رابطت في منطقة الجفير بالبحرين والتي اعتبرت أول اثبات للوجود العسكري الامريكي في المنطقة(٤٧) .

فالقرار البريطاني قد ولد ما أطلق عليه «بفراغ القوة» وأثار مشكلات أستراتيجية حادة في الغرب الذي شكك في فعالية «الشرطي الاقليمي» الذي أوكل الى ايران الشاه الذي اطلق يداه في احتلال الجزر العائدة للسيادة الوطنية لدول الامارات العربية المتحدة . وفي الواقع ، فإن القوة العسكرية البريطانية التي حافظت على الوضع السياسي والعسكري في منطقة الخليج العربي على امتداد أكثر من مئة عام كانت ضعيفة جداً الى درجة لم تستطع أن تردع الصراعات المحلية ، فكيف بها أن تواجه التهديدات الخارجية ، سواء كانت اقليمية أو دولية على المنطقة(٤٨) . ولقد ترافق هذا الانسحاب مع ولاية نيكسون الذي أعلن مبدأه الذي جعل التزامات امريكا العسكرية عالمياً موازنة لقوة امريكا القائمة انذاك . وأنه أكد ضرورة الاعتماد على القوة الاقليمية لحماية المصالح الامريكية ، الأمر الذي أدى الى تزايد الاهمية الاستراتيجية لاسرائيل بوصفها القوة أو الذراع الطويلة ، اذ أن (يوجين رشو) وكيل وزارة الخارجية الامريكية قدّم تصوره لدور اسرائيل في الاستراتيجية الامريكية بثلاث مهام رئيسة :

- منع أية اتجاهات وحودية عربية تقودها دولة عربية كبرى .
- قطع الطريق على تغلغل نفوذ وسياسات زعيم راديكالي عربي في المنطقة .
- أما المهمة الثالثة في هذا التصور فهي "ضرب السعودية ودول الخليج العربي عند الضرورة اذا خرجت هذه الدول عن السيناريو المرسوم لها"(٤٩) .

ان تلاحق الاحداث في مطلع عقد السبعينات وما نتج عن حرب اكتوبر من خلل واضح في نظرية الأمن الاسرائيلية ، وإصدار قرارات الحظر النفطي العربية طرح بشكل جدي أمام مخططي الستراتيجية الامريكية تفكيراً جديداً

بصـدد أمن الخليج ، حـيث أن الأمن في هذه المنطقـة هو قـبل كل شيء أمن النفط وتسـويقه وتأمين خطوط مواصـلاته ولا يمكن التـخلي عن ذلك مـهـمـا كانت الاسـباب والـدوافع ، ولا بد من ضبط وتيرة نزاع الـشرق الأوسط وحجم حدته بهدف :

× الحيلولة دون اندلاع حرب جديدة تهز الوجود الاسرائيلي .

× تأمين احتياجات الولايات المتحدة والقوى الغربية الصناعية من النفط .

× أن وقوع حظر نفطي جديد بدأ يسيطر على قادة الولايات المتحدة واعلانها بإحتلال أبار النفط ليس مجرد كلام .

هذا التـصور الجديد طرح مـسـألة انشـاء قوات التـدخل الـسريع ، وأن مـدة رئاسـة جيـرالد فـورد يمكن اعـتـبـارها الفـتـرة الرئاسـيـة التـي نضـجت فـيـهـا كل التصورات والاحـتـمالات التي طرحت من قبل بخصوص التدخل العسكري المباشر في الخليج العربي[٥٠] .

لـم يشـأ عـقـد الـسـبـعينات يطوى أشـهـره الأخـيـرة حـتى ازداد الاعـتـمـاد الامـريكي على نفط الشـرق الأوسط بنسب مـتـصـاعـدة وأن الوكـالة الدوليـة للطاقة التي جاءت من بنات افكار هنري كيسنجر ، والتي وصفها وزير الدفاع الفرنسي السابق اندريه جيرو بأنها «بمثابة حلف اطلسي للطاقة» ، لـم تسـتطع تحقيق كل ما خطط لها وواجهت انتقادات حادة من الاوروبيين الذين وجدوا أنفسهم أمام صدمة بترولية ثانية بعد الثورة الايرانية . وبدأت وسائل الاعلام الامريكية تتحدث مرة أخرى عن أزمة طاقة فعلية ، مما حتم تشغيل كل مراكز البـحث الامنيـة بهـدف ايجـاد بدائل مـتـاحـة للعـمل وتقـويم المفـهـوم الامني الامريكي للسنين القادمة[٥١] . وعلى ضوء ذلك انهالت السيناريوهات الجديدة

في مطلع عقد الثمانيات مثيرة القلق من المخاطر والتهديدات المحتملة على الثروات البترولية في المنطقة ، حيث أجمعت كل الاراء على أن نفط الخليج العربي في خطر جدي ومتوقع حدوثه بين لحظة وأخرى ولا بد من التحرك السريع لتلافي الانهيار .

ومن هنا جاء المؤتمر الذي عقده المعهد الاوروبي - الامريكي لبحوث الامن في كاليفورنيا بين ٢٦ - ٢٧ حزيران ١٩٨٠ تحت عنوان : «حلف الاطلسي والخليج العربي» وتوصل الى العديد من الاستنتاجات التي شكلت فيما بعد تصوراً مستقبلياً للبدائل المتاحة أمام الغرب . والبحث ذو الأهمية الكبيرة الذي يستحق القراءة المتأنية ، ولعدة مرات ، هو بحث البروفسور «البرت وهلستتر» الذي تمت الاشارة اليه في الصفحات الماضية والذي نشر في مجلة السياسة الخارجية الفرنسية عدد ١ لسنة ١٩٨٧ ، وجاء تحت عنوان : «الولايات المتحدة وأمن الخليج» (٥٢) ، اذ أكد على :

- ان علاقة الولايات المتحدة بحلفاءها الغربيين ستستمر الى سنين عديدة ، وعليه فإنه من الضروري لدول حلف شمال الاطلسي تطوير امكانياتها العسكرية لحماية بترول الخليج العربي .
- وطالما يستمر الاوروبيون في سبيل البحث عن الانفراج في أوروبا فإن الامريكيين سيتكلفون بترتيب الأوضاع في الخليج العربي .
- دعوة دول المنطقة من الانظمة المرتبطة بالولايات المتحدة الى تقديم التسهيلات والمنشآت التي تستطيع من خلالها قوات حلف شمال الاطلسي تأكيد حضورها العسكري المباشر في هذه المنطقة ، بحيث يؤدي الى وجود عسكري امريكي دائم في منطقة الخليج العربي أو بالقرب منها(٥٢) .

وعليه فإن ذلك لا يمكن التوصل الى انجازه ، على حد تحليل البرت وهلستتر ، الا من خلال اقناع حلفائنا من أن مصالحهم في خطر محدق ودائم وأن هذا شرط يجب انجازه . كما أن سيناريو الأزمة التي سوف تعصف بمنطقة الخليج العربي ، والذي طرحه وهلستتر في ذهن القادة الغربيين ، تركز على ثلاثة احتمالات لا يمكن أن تخرج عن أحدها :

× اذا لم يكن بمقدور الاتحاد السوفيتي مهاجمة الغرب في منطقة الخليج العربي لعدم مجازفته بهذه العملية وخطورة نتائجها .

× فإن الاحتمال الثاني ينصب على احتمالية قيام ثورات وطنية في دول أنظمة المنطقة وذلك يشكل خطراً جدياً على الغرب .

× ولكن يبقى هنالك الاحتمال الثالث الذي انصب عليه اهتمام وهلستتر وهو : «قيام العراق بإجتياح الكويت وضمه الى سيادته الوطنية والاقليمية»(٥٤) ، وذلك من شأنه أن يشكل تهديداً للمصالح الغربية .

واذا حصل اي من سيناريوهات الازمة هذه فإنه يتعين على الغرب ، وحسب التحليل الذي توصل اليه ، هو أخذ زمام المبادرة بالإجراءات العسكرية التي تعتمد على :

- وجود قوات الانتشار السريع المحمولة جواً والمهيأة للتدخل في أي ظرف .
- إمكانية الدول المستقبلة للقوات العسكرية بهدف تقديم الغطاء الدولي الكافي لشرعية وجودها .
- فتح المنشأت والمجال الجوي في المنطقة أو في مناطق قريبة من عملية الصراع .

ولم تمض سنة واحدة على هذا المؤتمر حتى تم الاعلان عن تشكيل قوات

التدخل السريع بعد ثلاثة أشهر من تسليم رونالد ريغان مهامه الرئاسية في البيت الأبيض الذي أكد على «ضرورة وضع سياسة مشتركة مع أصدقائنا وحلفائنا واستخدام القوة اذا ما اقتضت الضرورة للدفاع عن منطقة الخليج العربي»(٥٥) في الوقت الذي شدد فيه الرئيس الامريكي على «أن الأمن الاسرائيلي لم يعد من اهتمامات الامن الامريكي وإنما جزء منه»(٥٦) .

بدون أدنى شك فأن الفترة التي استغرقتها الحرب العراقية - الايرانية كانت الفرصة التي اعطت للقادة الغربيين المجال الواسع في التفكير واعادة التقييم لمجمل سياساتهم العسكرية والاستراتيجية ، وخصوصاً فيما يتعلق بالمواجهة التاريخية ما بين الشرق والغرب ، حتى أن اطلالة عقد التسعينات قد تمت تصفية كل شيء وطويت الحرب الباردة صفحاتها ولم يبقَ منها الا أشلاء متناثرة تم احتواءها وزال الخطر الاحمر ليتفرغ الغرب الصناعي في البحث عن خطر جديد يستطيع من خلاله امتطاء صهوة «الجهاد» في سبيل المحافظة على مصالحه الحيوية ضد قوى اقليمية من العالم الثالث ، وقوى أصولية «ارهابية» يجب مواجهتها بتفكير جديد وأسلحة جديدة ، ولكن وفقاً لسيناريوهات اعدت منذ وقت .

لقد بشرت الاشهر الأولى من عقد التسعينات بإمكانية تحقيق نبؤة البروفسور الامريكي وهلستتر ، ولا سيما الاحتمال الثالث من احتمالاته التي ذكرناها في أعلاه ، حيث تلبدت المنطقة بغيوم سوداء ودخلت في دوامة الازمة التي أفضت الى حرب مدمرة للشعب الكويتي والشعب العراقي على حد سواء ، تلك الحرب التي أُطلق عليها حرب الخليج الثانية ، وتداعياتها الاقليمية والدولية ، ولكن بشكل خاص الخليجية ، حيث الامن المفقود والتنمية المعطلة والموارد المستنزفة والجهود المبعثرة ، والاكثر من كل ذلك تلاشي النظام

الاقليمي العربي بمؤسساته وكيانه التنظيمي حتى بلغ درجة من الاعياء لم يبلغها حتى في هزيمة ١٩٦٧ .

وفي هذه الاجواء المشحونة بالتوتر بلورت الولايات المتحدة منظورها الامني ازاء الخليج العربي الذي استند قبل كل شيء على :

× تطويق العراق بمجموعة من القرارات الدولية وتجريده من أسلحة الدمار الشامل وتحجيم قدراته العسكرية والصناعية وعزله أقليمياً ودولياً وتقسيمه الى خطوط عرض وطول تقيد حركة قواته العسكرية ونشاط طيرانه الحربي .

× ممارسة السياسة ذاتها في احتواء الخطر الايراني ولكن بصورة أقل تشدداً من تلك السياسة التي تمارس ضد العراق ، مجازاةً لموقف ايران الحيادي في حرب الخليج الثانية .

× تأكيد واشنطن على أن أمن الخليج العربي هو جزء من الامن القومي الامريكي ولا يمكن المحافظة عليه الا بوجود عسكري مباشر ومن خلال الاتفاقيات الامنية مع دول المنطقة وإعادة تسليحها بمعدات عسكرية متطورة .

× تهميش أية محاولة خليجية - عربية تحاول أن ترسي أمناً للخليج العربي يشكل جزءاً مترابطاً وحيوياً من الامن القومي العربي ، وهذا ما آل اليه اعلان دمشق الذي كان من ضمن الرؤى والمشروعات التي طرحت بصدد أمن الخليج العربي وإمكانية احتواء الاخطار والتهديدات التي تحف بالمنطقة ، ولا سيما الاقليمية التي وضعت في رأس القائمة ، وهمشت ، أو تم تجاهل التهديدات الاخرى الاكثر خطورة . وهنا حصل التباين والتباعد في المواقف الخليجية بصدد تلك الاولويات ، وأي المشاريع يمكن أن يشكل أساساً للأمن والاستقرار .

وفي الواقع اذا كان المشروع الاوروبي قد نص على احترام الحدود القائمة وخفض التسلح وربط الدول الخليجية بمنطقة الشرق الاوسط كلها وتعميق التعاون الاقتصادي والسياسي ، فإن ايران طرحت وجهة نظرها في أمن الخليج كونه مسؤولية الدول الخليجية ورفضها لأي وجود أجنبي ، وبالتالي مطالبتها بدور ايراني «مميز في معادلة الامن الخليجي»[٥٧] . ويبدو ، من تسارع الاحداث وشدة صدمتها أن اعلان دمشق ، ورغم حالة الجمود التي أصابته في السنوات الأخيرة ، يمثل نمطاً من التفكير الخليجي الواقعي في قضية الأمن وخطوة متقدمة في بناء النظام العربي الموحد وأبعاد المنطقة عن دائرة الصراع والتنافس الدولي . ورغم ثقل التأثير الامريكي ، فأن القراءة الجيدة لوثيقة اطار العمل العربي المشترك التي أصدرتها دول اعلان دمشق في اجتماعها بدمشق يوم ٢٨/كانون الأول/١٩٩٥ ، تكشف عن ذلك العمق الشمولي لوحدة العمل العربي فيما اذا ترجمت نصوص هذه الوثيقة الى فعل ملموس في الساحة السياسية العربية . وعلى الرغم من أن الوثيقة أفردت باباً في مسألة التنسيق والتعاون في المجال الأمني وبنقاطه السبعة ، فإنها لم توضح ، أو فإنها تعطِ القارىء ، تلك الصيغة الواقعية الملموسة لكيفية تحقيق الامن الخليجي وأشاعة الاستقرار على شواطئه . فإذا كانت الصيغة النهائية لاعلان دمشق التي وقعّت عليها مصر وسوريا ودول اعضاء مجلس التعاون الخليجي في الكويت /تموز ١٩٩١ قد أكدت على تدعيم التعاون في المجالات الامنية والسياسية والاقتصادية والاعلامية ، فإن النقطة الثانية من وثيقة اطار العمل العربي المشترك قد أكدت أيضاً على جملة من المبادىء التي عبرت عن ايمان دول اعلان دمشق «بوحدة الامن العربي حاضره ومستقبله وبالمسؤولية المشتركة في ارساء دعائم هذا الامن وصيانته» . وشددت على ضرورة التزام جميع الدول

بمبادىء احترام السيادة ووحدة الاراضي والسلام الاقليمية وعدم جواز الاستيلاء على الاراضي بالقوة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وتسوية النزاعات بالطرق السلمية طبقاً لميثاق الجامعة العربية وأحكام ميثاق الامم المتحدة(٥٨) . الا أن الواقع السياسي الراهن لمنطقة الخليج العربي يكشف عن تلك الفجوة الواسعة التي تفصل ما بين تلك النصوص وما يجري في هذه المنطقة التي أضحت اقليمياً متأزماً بخلافاته الحدودية والسياسية وسوقاً رائجة لمبيعات الاسلحة والتسابق على التسلح ، وبشكل سري أحياناً ، الامر الذي أدى الى سهولة الاختراق الاجنبي للامن الوطني والجماعي على حد سواء .

أما سياسة الاحتواء المزدوج التي تشكل برأي المراقبين أبرز تلك الدعائم المؤسسة للمنظور الامريكي للأمن الخليج في فترة ما بعد حرب الخليج الثانية فإنها واجهت العديد من المشاكل والعقبات ، وهكذا لم تكن بتلك السياسة الفعالة التي من شأنها ارساء اسس «التوازن الايجابي» في منطقة الخليج العربي بعد فترة من الاضطرابات والعنف وحالات عدم الاستقرار التي شهدتها المنطقة منذ اندلاع الحرب العراقية - الايرانية . فإحتواء العراق وايران في وقت واحد كان من الصعب قبوله من بعض اعضاء مجلس التعاون الخليجي التي اتجه قسم منها نحو تطبيع علاقاته السياسية مع ايران والتودد لها في مناسبات عدة .

أما علاقاتها مع العراق التي اتسمت ما بين الاعوام ١٩٩٠ - ١٩٩١ ، ١٩٩٢ ، بالقطيعة الكاملة (رغم عدم قطع العلاقات الدبلوماسية مع اغلبها) ، فإنها عادت مرة أخرى الى الجريان الطبيعي ولا سيما بين قطر والعراق ، وقد سبقتها عمان في هذا المجال فاستأنفت علاقاتها مع بغداد وكانت الطرف

المباشر الذي ينقل وجهة النظر العراقية لدول اعضاء مجلس التعاون الخليجي .

واذا كان الاوروبيون قد عبروا في مناسبات عدة عن رفضهم تأييد السياسة الامريكية في الاحتواء المزدوج للعراق وايران ، فإن الموقف المبدأي لدول اعضاء مجلس التعاون الخليجي (ماعدا الكويت) المتجسد بوحدة الأراضي العراقية وسلامتها ومعارضة اي مشروع يمس بالسيادة الوطنية العراقية ، لا سيما تلك «المناطق الآمنة» التي اعلنتها تركيا في شمال العراق ، قد أجهض كل ما ارتكزت عليه سياسة الاحتواء من دعائم[٥٩] ضد العراق ، حتى بدأت تلك الدراسات الغربية التي تحذر من استمرار أضعاف العراق وتهميش دوره الاقليمي بالتأكيد بأنه من الوهم تصور قيام أمن جماعي في منطقة الخليج العربي بدون العراق وايران ومن خلال حوار بناء لتسوية الخلافات الحدودية[٦٠] .

ان ما أطلقه الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ، رئيس دولة الامارات العربية المتحدة ، من دعوته الى رفع الحصار عن شعب العراق وتخفيف معاناته وتحقيق المصالحة العربية ، قد أحدث ردود أفعال ايجابية في العالم العربي ، وهو بذلك عبر عن ذلك الموقف القومي الملتزم الذي طالما اتخذته دولة الامارات العربية من أجل التضامن العربي ولمّ الشمل وطيٍّ صفحة الماضي وتسوية الخلافات بالطرق السلمية[٦١] . وهذا الموقف الاماراتي قد جسد اصالة الانتماء العربي . وما دعا اليه وزير الخارجية القطري قبل انعقاد القمة السابعة عشرة لدول مجلس التعاون الخليجي من ضرورة ايجاد مفهوم جديد للعلاقات الخليجية من العراق[٦٢] قد وضع سياسة الاحتواء المزدوج على بساط البحث والنقاش الجدي ، وتسآل البعض عن جدوى تلك السياسة التي لم تؤد الا الى اتجاه الولايات المتحدة نحو زيادة دورها الاستراتيجي المباشر في المنطقة على

حساب المصالح الاساسية لدول المنطقة ، وهو الامر الذي جوبه برفض واضح من خلال التفجيرات التي تعرضت لها القوات الامريكية في الرياض في تشرين الثاني ١٩٩٥ وكذلك في قاعدة الخبر العسكرية في الخامس والعشرين من حزيران ١٩٩٦ . وهي الانفجارات التي أدركت أيضاً القيادة السعودية بأنها أحد نتائج ثقل الوجود الامريكي في المنطقة ، وأكدت على اهتزاز الاطر الامنية العسكرية المصاغة وفق التصورات والمفاهيم الامريكية للمنطقة في فترة ما بعد حرب الخليج الثانية ، الامر الذي أحدث تغييرات ملحوظة في الموقف السعودي تجاه العراق حيث أكد وزير الدفاع السعودي الامير سلطان بن عبد العزيز على «عقلانية التصرف العراقي في التعامل مع أحداث العراق نهاية آب/أيلول ١٩٩٦» وكذلك عدم موافقة السلطات السعودية على انطلاق الطائرات الامريكية من أراضيها لضرب العراق في أيلول ١٩٩٦[٦٣] .

ان القلق والخوف من تنامي المعارضة الشعبية للوجود العسكري الامريكي في الخليج وما ترتب عليه من أعباء مالية جسيمة وازدياد نشاط الحركات الاسلامية «الاصولية» قد أضحى من الهواجس المشتركة لدول المنطقة التي تخشى العودة الى دائرة العنف والارهاب الذي لا يمكن احتواءه لا بقرارات من مجلس الأمن ولا بحشد عسكري في ظل غطاء الشرعية الدولية في الوقت الذي تقاطعت في رؤى وادراكات قيادات دول اعضاء مجلس التعاون الخليجي في تحديد مصادر الاخطار والتهديدات المحتملة ، وذلك بسبب ثقل التأثيرات الاقليمية والدولية التي فعلت فعلها المباشر في سلطة اتخاذ القرار الخليجي بهدف ارساء ميثاق الامن الجماعي للخليج العربي أو حتى التوقيع على الاتفاقية الامنية التي لم توقع عليها الا أربع دول .

ومن هنا ، فإن السنوات الاخيرة من القرن العشرين ، وبالتحديد بعد حرب

الخليج الثانية ، شهدت تبلور الاستراتيجية الامنية للولايات المتحدة الامريكية في منطقة الشرق الأوسط ، حيث منطقة الخليج العربي التي تمثل قلبها الحيوي النابض بالحركة والحياة .

وقد جاءت هذه الاستراتيجية على شكل تقرير أعدته لجنة خاصة في وزارة الدفاع الامريكية ، وفي ظل ولاية الرئيس بيل كلنتون الثانية ، حيث حدّد وبشكل واضح تلك الاهداف التي حققتها الولايات المتحدة الامريكية في الاعوام المنصرمة ، لا سيما تلك الاهداف التي اعتبرتها من النتائج الاساسية لحرب الخليج الثانية ، في الوقت الذي أكد فيه على تلك التهديدات والمخاطر المستقبلية التي ما زالت تواجه المصالح الحيوية للولايات المتحدة وحلفاءها ، وخصوصاً اسرائيل التي وصفها بأنها «تلك الدولة المحاطة بأعدائها العرب»(٦٤) .

ولقد حدد التقرير الامني المخاطر والتهديدات التي سوف تواجهها الولايات المتحدة في المستقبل المنظور متمثلة في :

- كون العراق وايران يشكلان الخطر الاكبر والتحدي المستمر لمصالح الولايات المتحدة الامريكية بطموحاتهما في التوسع وبسط النفوذ في المنطقة .
- تزايد عدم الاستقرار بسبب تنامي نشاط المنظمات الارهابية ذات الفلسفات الراديكالية الدينية والعنصرية والعرقية والمعارضة للوجود العسكري الامريكي .
- ان تزايد ظاهرة عدم الاستقرار سوف تؤدي الى تفجير مشاكل اقتصادية جديدة في المنطقة ، وخاصة مشكلة المياه التي من شأنها أن تؤدي الى القضاء على عملية السلام - الاسرائيلية .

- من بين الاحتمالات الكبيرة التي سوف تشهدها المنطقة في السنوات القادمة ، حدوث خلافات بين الدول العربية على توزيع المياه واستخدامها(٦٥) .

وتأسيساً على ذلك ، وبهدف مواجهة هذه الاحتمالات أو الحد من تلك المخاطر وتحجيمها ، ومن أجل الحفاظ على الوضع القائم وضمان استمرار مسيرة التسوية وعدم الاخلال بالتفوق الاسرائيلي التكنولوجي وإمتلاكها لوحدها أسلحة التدمير الشامل دون غيرها من دول الشرق الأوسط ، فإن التقرير يطرح على الادارة الامريكية مجموعة من المهمات الواجب انجازها ، والتي تتحدد في :

× تجريد دول المنطقة من أسلحة التدمير الشامل ، سواء كان من خلال القرارات الدولية أو بالقوة العسكرية وحالات الحصار المستمرة وإجبار دول المنطقةعلى توقيع الاتفاقيات الخاصة بعدم انتشار الاسلحة البيولوجية ، والكيميائية والأسلحة النووية ، بدون المساس بالقدرة العسكرية الاسرائيلية ، وتحديد مبيعات الاسلحة الى المنطقة .

× أنهاء المقاطعة العربية لاسرائيل ، ودفع الفلسطينيين الى تقديم التنازلات بغية الاسراع في انجاز الاتفاقيات الاسرائيلية - الفلسطينية ، والاسرائيلية - العربية ، واحتواء القوى الاسلامية المعارضة لاتفاقيات التسوية ، واتفاقيات اوسلو .

× دعم قدرات الولايات المتحدة والدول الصديقة في المنطقة من أجل تحقيق الامن في منطقة الخليج والمحافظة على مصالحها من خلال تواجد عسكري امريكي دائم وتعزيزه بالمناورات العسكرية المشتركة وعقد الاتفاقيات الامنية الثنائية وتهميش أي جهد عربي أو خليجي في قضايا الامن والدفاع .

× مواصلة التفاوض من أجل مسارات التطبيع الى الامام واتساعها لتشمل مختلف الجوانب الاقتصادية العسكرية والامنية ومن خلال تقديم المساعدات العسكرية والعمل الدؤوب على مواصلة جهود المفاوضات في الجهات الاخرى .

× تعزيز القدرات العسكرية للدول الصديقة لحماية مصالحهم والعمل على تخفيف حدة التوتر باستخدام الوسائل الدبلوماسية(٦٦) .

وعليه ، فإنه يجب على الولايات المتحدة ، كما يشدد التقرير ، أن تعمل على تحقيق الامن في الشرق الاوسط وبإستخدام مختلف الوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية ، وللأسباب التالية :

١ . سيزداد إعتماد العالم على بترول الخليج في أوائل القرن الحادي والعشرين أكثر مما هو عليه الآن .

٢ . هنالك ضرورة للمحافظة على حرية الملاحة في الخليج ومضيق هرمز وحماية الاسواق طالما أن الولايات المتحدة دولة تجارية بحرية لها مصالح عالمية .

٣ . يجب أن تسعى واشنطن لحماية مواطنيها وأصدقائها في الخارج كما تسعى الى دعم الديمقراطية والدفاع عن حقوق الانسان التي هي قوام النظم الديمقراطية والحرية(٦٧) .

وان التقرير ليعاود التكرار والتشديد على تلك الاهمية الاستراتيجية التي تحتلها منطقة الخليج العربي في سلم أولويات الولايات المتحدة الامريكية التي يتلخص أمنها في :

ضمان استمرار تدفق البترول من منطقة الخليج «وأن» سيطرة الاعداء على حقول البترول في منطقة الخليج سوف يمكنهم من التحكم في مصالح كل من

أوروبا وشرق أسيا ، الامر الذي يدفع الولايات المتحدة الى عدم موافقتها بأي شكل من الأشكال أن «تسيطر أية دولة على الخليج»[٦٨] . وفي التحليل النهائي لمفردات هذا التقرير يتضح بأنه يمثل في حقيقة الامر ، ما يمكن وصفه «اعادة صياغة من أجل الهيمنة والسيطرة ولوجاً الى القرن الواحد والعشرين» ، كما يؤكد الاستاذ متروك هايس الفالح في مناقشته لمحاولات الهيمنة والالحاق التي ما زالت تحاك ضد المنطقة من خلال مشاريع عدة ، وقنوات متصلة لا تنقطع[٦٩] ، في الوقت الذي نجد فيه أن «الغطاء الامني والمعنوي للعرب مفقود» ، على حد تعبير افتتاحية صحيفة الرياض السعودية الصادرة في السابع عشر من نيسان ١٩٩٤[٧٠] ، والتي أضافت في معرض انتقاداتها للمواقف الامريكية والبريطانية ، بأن كل الاهداف المرسومة للمنطقة لا تخرج عن كونها تهدف الى «مبايعة اسرائيل قيماً على المنطقة ، وقوة مطلقة الحرية في التحكم في منافذ العرب الاستراتيجية[٧١] ، تمهيداً للنظام الشرق أوسطي الذي واجه معارضة سعودية قوية ، تمثلت في عدم تأييدها لانشاء بنك التنمية . هذا النظام الذي واجه انتقادات عدة من كونه أساساً» يقوم على تجزئة العرب الى أجزاء جغرافية منفصلة ، ومتشابكة مع أجزاء أخرى من الاقتصاد العالمي . . جزء كبير في الاقليم الشرق الاوسط ، وبعض هذا الجزء مع جزء أخر في الاقليم المتوسطي»[٧٢] .

وهو الامر الذي يتقاطع بشكل جذري مع تلك الاهداف والمقاصد الاساسيةالتي قام عليها مجلس التعاون الخليجي الذي شكل منذ قيامه ذلك العضو الفعال والحيوي في الجسم السياسي والاقتصادي العربي .

هــل مــن الممكن
ارساء ميثاق أمن خليجي ؟

ان القراءة المتأنية للتاريخ والوقوف على مجريات أحداثه وتطوراته تكشف لنا ، وبما لا يدع مجالاً للجدل الواسع ، أن الهيمنة بمختلف أشكالها سواء كانت سياسية أو عسكرية ، منتهية بالمعنى التاريخي لها . وحاضر بريطانيا اليوم والاتحاد السوفيتي واليابان هي بالتأكيد مستقبل الولايات المتحدة الامريكية التي أضحت ، بعد نصف قرن من القطبية الثنائية ، القوة العظمى والوحيدة المنفردة بسلطة القرار الدولي ، لامكانياتها الاقتصادية والمالية والعسكرية التي لا يمكن أن ينازعها أحد ، ولكن الى حين ، لأن تكاليف القوة الكبرى باهضة الثمن .

وبتلك الامكانيات استطاعت الولايات المتحدة أن تحل (وبشكل مؤقت) مشكلات الامن الامريكي الاسرائيلي ، وحتى لبعض دول المنطقة ، الا أنها لن تستطيع أن تعود بالمنطقة الى حالة الاستقرار السياسي والرخاء الاقتصادي الذي كانت تعيشه في العقود الماضية . كما أنها لن تتمكن من المحافظة على هذا التوازن الاقليمي القائم على الاحتواء المزدوج لأن المخاطر والتهديدات الداخلية المتأتية من قوى رافضة للوجود العسكري تعتبر من المخاطر الاكثر جسامة من تلك المخاطر الاقليمية والدولية التي من السهولة مواجهتها وصدها بالأسلحة التقليدية وبالجيوش النظامية والطائرات الشبحية والصواريخ البعيدة المدى . ولكن كيف العمل أمام جماعات يشكل الانتحار والتفجير سلاحها الوحيد في المواجهة ، وقسم منها ساهمت في يوم ما في انجاز بعض حلقات

الاستراتيجية الامريكية في مواجهة المد الشيوعي في أفغانستان ومناطق أخرى ، وقد خبرت كل أساليب المواجهة التي تدربت بها على أيدي خبراء امريكيين؟ .

واذا سلّم الجميع بعدم جواز وإمكانية تغير العامل الجيوبولتيكي ، فإن أية محاولة تهدف الى عزل العراق وايران عن أية ترتيبات في المنطقة ، فإنها لن تكون عامل استقرار ، وإستتباب للأمن والسلام في المنطقة ، والسنوات الماضية بأحداثها كانت من الدروس البليغة التي يجب أن تأخذ بنظر الاعتبار ، واعادة تقيمها بواقعية سياسية ، تضع نصب ادراكها بأنه لا أمن خليجي ، ولا أمن اقليمي بدون اتفاق الدول المتشاطئة على حل خلافاتها الحدودية ، والسياسية ، وعلى وفق الصيغ التي تتوصل اليها ، وبدون تدخل القوى الخارجية عن الاقليم ، والتي في أحسن الاحوال يجب أن تكون ضامنة للاتفاقيات الامنية لا مجهضة لها .

ويجب على الدول الخليجية العربية أن تدرك قبل غيرها بأن التوصل الى صياغة ميثاق أمن الخليجي يوطد الامن والاستقرار ويوفر الرخاء للجميع لتبدو ضرورة ملحة وقائمة على شيء من العقلانية التي تؤكدها حرص الجميع على طي صفحة الماضي واجتياز الحاجز النفسي للبدء بالمصالحة العربية التي دعا اليها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة واعتبرها الاساس الذي تنطلق منه كل الصيغ والحلول لمشاكل المنطقة ، وخصوصاً نزاعاتها الحدودية التي غدت عامل عدم استقرار ومجالاً مفتوحاً لتدخل القوى الخارجية .

نعم ، من الممكن ارساء ميثاق أمن خليجي فيما اذا توفرت الارادة السياسية الشجاعة التي تؤكد على :

× احترام ارادة الشعوب في الحرية والتعبير الديمقراطي والمشاركة السياسية في صياغة القرار السياسي عبر مؤسسات تمثيلية .

× سيادة الثقة بالنفس والاعتماد على الذات والامكانيات المتعاظمة وازالة كل عوامل عدم الثقة .

× ان هذا الميثاق الامني الخليجي يجب أن ينطلق من حقيقة كونه جزءاً من الامن القومي العربي ،و مترابطاً معه ومكملاً لحلقاته وعناصره ومقوماته وأنه اداة قوة للنظام العربي الشامل ، ضاغطاً تجاه تفعيله نحو اداء دوره القيادي .

لقد عاشت اوروبا عقوداً من الحروب الطاحنة وعانت من الطموحات القومية التي لا حد لها لكنها اليوم اوروبا الموحدة ، بلغاتها المتعددة وعروقها المتباينة وأديانها المختلفة وحضاراتها المتشعبة ، فكيف بمنطقة دولها تشترك في لغة واحدة وعرق واحد ودين واحد وحضارة واحدة وتاريخ واحد لا يمكن أن تتحد في المحافظة على أمنها واستقرارها وتسوية خلافاتها بالطرق السلمية والحوار البناء !

ان المستقبل يحمل في طياته الكثير من المفاجآت والمنطقة التي عاشت خلال عقدين من السنين أكبر حربين مدمرتين يمكن أن تولد فيها الحرب الثالثة ، ونخشى أن يطلق عليها حرب الخليج الثالثة ، وهذه المرة ربما على المياه التي أضحت اليوم محور الدراسات والبحوث التي خرجت من ادراج المراكز نفسها التي وضعت سيناريوهاتها واحتمالاتها للمنطقة قبل عقدين من السنين .

مصادر وهوامش
الجـزء الثـاني

١ . لقد تم عرض كتاب اندريه جيرو : جيوبولتيك النفط والغاز ، في صحيفة الفيغارو الفرنسية (الحياة الاقتصادية) ٢٦ - ٢٧/ أيار ١٩٩٠ .

٢ . أمين اسكندر ، حسين معلوم : التغيير الوظيفي لبوابات الامن العربي في أطار التسوية ، مجلة شؤون عربية ، عدد ٨٦/ حزيران ١٩٩٦ ، ص ١١٧ .
للمزيد من المعلومات عن الاحتياطيات البترولية الجديدة في الدول العربية ، وخصوصاً دول الخليج العربية ، ينظر : محمد مختار اللبابيدي : الامكانيات الكامنة لاضافة احتياطيات بترولية جديدة في الدول العربية ، مجلة النفط والتعاون العربي الصادرة عن الامانة العامة لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، الكويت مجلد ٢٣ ، عدد ١٩٩٧/٨١ ، ص ص ٨١ - ١٠٦ .

٣ . حكمت سامي سليمان : نفط العراق ، دراسة اقتصادية وسياسية ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٩ ، ص ٢٥ .

٤ . سالم توفيق النجفي : الاشكالية الاقتصادية الشرق - أوسطية ، رؤية عربية ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد ٢٠٩ (٧) ٩٩٦ ، ص ١٩ .

٥ . علي الدين هلال وأخرون : العرب والعالم ، مشروع استشراق مستقبل الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٨ ، ص ١٣٧ .

٦ . أمين اسكندر ، وحسين معلوم ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٧ .

- هيثم الكيلاني : هموم الامن القومي العربي مع جواره ، مجلة شؤون عربية القاهرة ، عدد ٧٧/ آذار ١٩٩٤ ، ص ٣٠ .
- حسن محمد الظاهر محمد : الامن القومي العربي : مدخل نظري ، مجلة شؤون عربية ، عدد ٧٤/ حزيران ١٩٩٣ . وقد خصص العدد لمعالجة موضوع الامن بكل أبعاده ، وتداخلاته .
- ناظم عبد الواحد جاسور : الامن القومي العربي . . وإحتمالات المستقبل ، مجلة دراسات عربية ، بيروت ، العددان ٦/٥ - آذار - نيسان ١٩٩٧ ، ص ص ١٥ - ٢٧ .

٧ . جميل مطر ، علي الدين هلال : النظام الاقليمي العربي ، دراسة في العلاقات السياسية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط٥ ، أيلول ١٩٨٦ ، ص ٢٦٧ .

٨ . أمين اسكندر ، حسين معلوم ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٧ .

٩ . المصدر نفسه ، ص ١١٠ .

١٠ . حسن محمد الظاهر محمد : الامن القومي العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٦ .

١١ . سعيد عبد الخالق محمود : الامن القومي العربي من منظور اقتصادي ، مجلة شؤون عربية ، العدد ٨٥/آذار ١٩٨٦ ، ص ص ٧ - ٢٣ .

١٢ . محمد رضا فودة : الامن العربي ، البعد العسكري ، مجلة المنار ، باريس ، العدد ٤٩ ، كانون الثاني ، ١٩٨٩ ، ص ٥٧ .

١٣ . علي الدين هلال وأخرون : العرب والعالم ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٧ .

١٤ . جميل مطر ، علي الدين هلال : النظام الاقليمي العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٦٨ .

١٥ . علي الدين هلال وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٩ .

١٦ . أحمد عبد الحليم : تحديات الامن القومي العربي المصري في التسعينات ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ١٠٠ ، نيسان ١٩٩٠ ، ص ١٤٠ .

١٧ . العرب والعالم ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٩ .

١٨ . للإطلاع على الرسالتين اللتين بعثهما أعضاء مجلس النواب ، ومجلس الشيوخ الامريكي الى وزير الخارجية الامريكي بصدد القدس التي «ستبقى عاصمة لدولة اسرائيل غير منقسمة» ، مجلة الدراسات الفلسطينية مجلة فصيلة تصدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، العدد ٢٣ ، صيف ١٩٩٥ ، وثائق دولية ، ص ص ٢٣٣ - ٢٣٤ .

١٩ . محمد السعيد ادريس : دور الامن والتعاون العسكري في تطوير مجلس التعاون الخليجي ككيان اقليمي ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد ٢١٥ (١) ١٩٩٧ ، ص ٤٢ .

٢٠ . أنس مصطفى كامل : صفقة الطائرات الامريكية للعسودية ، وأمن الخليج ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٤ (١٩٧٨/١١) ، ص ،٦٠ .

٢١ . المصدر نفسه ، ص ٦١ .

٢٢ . قضايا الخليج العربي ، سلسلة الدراسات الاستراتيجية ، إصدار المؤسسة العربية للدراسات والنشر بالتعاون مع مركز دراسات العالم الثالث ، الدراسات والنشر ، لندن ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ٧٧ .

٢٣ . محمد السعيد ادريس : دور الامن والتعاون العسكري في تطور مجلس التعاون الخليجي ككيان أقليمي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٢ .

٢٤ . آلان غريس ، دومنيك قيدال : الخليج مفاتيح لفهم حرب معلنة ، ترجمة ابراهيم ابراهيم العريس ، شركة الارض للنشر المحدودة ، عمان ، الاردن ، ١٩٩١ ، ص ١٠٩ .

٢٥ . Jonathan Alford : Les Occidentand et la securite du Golfe, Politique Etrangere, Paris, No 3, 1987. P. 688.

٢٦ . روين اندريسيان : النفط وسياسة الاتحاد السوفيتي ، ضمن كتاب : النفط والامن في الخلبيج العربي ، مجموعة دراسات ، إصدار الافاق الجديدة ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ١٢١ .

٢٧ . ديل . ر . تهتمين : تحديات الامن القومي في العربية السعودية ، دراسات إستراتيجية ، مؤسسة الابحاث العربية ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ٩ .

٢٨ . برزان التكريتي : الصراع الدولي في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي وتأثيره على أقطار الخليج العربي ، دار الحرية ، بغداد ، ١٩٨٧ ، ص ص ٩١ - ٩٢ .

٢٩ . غسان سلامة : نظرة جديدة الى السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية ، ملف أمن الخليج ، مؤسسة الدراسات والمشاريع الانمائية بالتعاون مع المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية ، مطبعـة أديب ، بيروت ١٩٨٥ ، ص ٤٠ .

٣٠ . خلود خالد شاكر : السياسة الخارجية السعودية تجاه الوطن العربي ، ١٩٧٥ - ١٩٨٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد ، ١٩٨٣ ، ص ٩١ .

٣١ . برزان التكريتي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٧ .

٣٢ . Albert Wohlstetter : Les Etats - Unis et la securite du Glofe, R

revue francuise de la Politique Etrangere.Paria, No1.1987 P. 75.

٣٣ . روين اندريسيان ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢١ .

٣٤ . برزان التكريتي : الصراع الدولي في منطقة الخليج العربي ، مصدر ، سبق ذكره ، ص ص ٨٩ - ٩١ .

٣٥ . طلعت أحمد مسلم : التجمعات الاقليمية العربية والنظام الدفاعي العربي مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٠ ، تموز ١٩٩٠ ، ص ص ٢٠٥ - ٢٠٦ .

٣٦ . المصدر نفسه ، ص ٢٠٨ .

٣٧ . محمد السعيد ادريس : دور الامن والتعاون العسكري في تطور مجلي التعاون الخليجي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٤ .

٣٨ . جميل مطر ، وعلي الدين هلال : النظام الاقليمي العرب ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٦٦ - ١٦٧ .

٣٩ . متروك هايس الفالح : التحولات في العلاقات العربية - العربية (١٩٩٦ - ١٩٩٧) ، دراسة مقارنة في الادراك للنخب العربية الحاكمة المحورية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٢٠ (١٩٩٧/٦) ، ص ٤٠ .

٤٠ . أحمد أبو الحسن زرد : قمة مسقط الخليجية وحصاد عشر سنوات ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٠٠ ، نيسان ، ١٩٩٠ ، ص ١٨٩ .

٤١ . الجنرال اسلم بيك (الرئيس الاسبق لأركان الجيش الباكستاني) : اذا هاجمت أمريكان ايران هل تقف باكستان على الحياد ، مجلة قضايا دولية ، إصدار معهد الدراسات السياسية ، أسلام أباد ، باكستان ، العدد ٣٧ ، (لسنة الثامنة - ١٠ فبراير ١٩٩٧) ، ص ٥ .

٤٢ . Nuages de guerre sur les Emirats du Golfe.

شـارول زور حـبـيب : غـيـوم الحـرب فـوق إمـارات الخليج ، عـرض وتقـديم مـصطفى مـرجـان ، مـجلة المنار البـاريسـيـة ، العـدد الاول ، كـانون الـثـاني ، ١٩٨٥ ، ص ١٩٠ .

٤٣ . ظافـر ناظم سلمـان : العـراق والخليج العـربي في التـسـعينان بحث نشـر ضـمن كـتـاب : العـلاقـات العـربيـة - العـربيـة فـقي التـسـعينات ، مركـز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٣ ، ص ٢٠٦ .

٤٤ . مجلة الكاتب المصرية : تسراتيجية القواعد الامريكية بعد فيتنام ، القاهرة العدد ١٤٥ ، نيسان ١٩٧٣ ، ص ص ١٥٨ - ١٥٩ .

٤٥ . صـراع القـوى في أسـيـا الوسطى ، مـجلة قـضـايا دوليـة ، إسـلام أباد ، باكستان ، العدد ٢١٣ ، ٣١ كانون ثاني / ١٩٩٤ ، ص ٢٢ .

٤٦ . مجموعة باحثين : العرب في الستراتيجيات العـالمية ، مركز الدراسـات الاستراتيجية بالجامعة الاردنية ، عمان ، ١٩٩٤ ، ص ٤٠ .

٤٧ . محـمـد عبد المجيد الحسون : ستراتيجية صراع القوى الكبرى في الوطن العربي ، مطبعة دار الحرية ، بغداد ، ١٩٨٢ . ص ١٢٥ .

٤٨ . النفط والامن في الخليج العـربي ، مـجـمـوعـة دراسـات ، إصـدار الافـاق الجديدة ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ٩٥ .

٤٩ . علي الدين هلال : اسرائيل الذراع الطويلة للسياسـة الامريكيـة الجديدة ، مجلة المنار ، العدد ٤٢ ، أيار ١٩٨٨ ، ص ٧٣ .

٥٠ . Rene Jaduot : La puid du sinai, Revue Francaise de la Defence National, Paris, Juin, 1982, P. 130.

٥١ . النفط والامن في الخليج العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩١ .

Wohlstetter, of. cit, P. 75.

٥٢ . وينظر كذلك للمصدر الثاني : Jonathan Alford, op. cit, P. 677.

٥٣ . Wohlstetter, of - cit, p.p 76 - 77.

٥٤ . Ibid, P. 85.

٥٥ . حسن البزاز : حدود الهيمنة العسكرية الامريكية منطقة الخليج العربي ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٠ ، ص ٩٢ .

٥٦ . سامي منصور : الصواريخ متوسطة المدى والامن العربي ، مجلة المنار الباريسية ، العدد ٤٤ ، آب ١٩٨٨ ، ص ١٧ .

٥٧ . محمد السعيد ادريس ، مصدر سبقذكره ، ص ٤٩ .

٥٨ . وثيقة اطار العمل العربي المشترك لدول اعلان دمشق ، نشرت في مجلة شؤون عربية ، القاهرة ، العدد ٨٥ ، آذار ١٩٩٦ ، ص ص ٢٢٤ - ٢٢٧ .

٥٩ . قاسم محمد جعفر : صدام وكلينتون ، مواجهة عسكرية والخاسرون الاكراد ، مجلة الوسط ، لندن ، العدد ٢٤١ ، ١٩٩٦/٩/٩ ، ص ص١٠ - ١٣ . وبصدد الموقف الفرنسي اعلن فرانسوا ليوثار ، وزير الدفاع الفرنسي السابق أن انتشار القوات الامريكية في الخليج ليس منفصلاً عن السياسة الداخلية لامريكا وأكد أن ليس هناك ما هو غير مشروع في حركة القوات العراقية داخل العراق مشيراً في الوقت نفسه الى ضرورة اعتراف العراق بحدوده مع الكويت . وأنتقد الوزير الفرنسي الاقتراح الامريكي بإنشاء منطقة محظورة على طول الحدود الجنوبية للعراق . مجلة المستقبل العربي ، موجز يوميات الوحدة العربية ، العدد ١٩٠ ، ١٩٩٤/١٢/١٢ ، ١٧٣ .

٦٠ . Olivier Dalage : Illusoire securite collective sans L, Irak et L, Iran, Le monde diplomatique, Paris, Fevrier, 1993. pp. 4 - 5.

٦١ . صحيفة الخليج ، الشارقة ١٩٩٥/١٠/١٧ ، ذكرت في مجلة المستقبل العربي ، موجز يوميات الوحدة العربية ، العدد ٢٠٢ ، ١٩٩٥/١٢ ، ص ١٧٨ .

٦٢ . النزاع القطري - البحريني ، المبادرة الجديدة في فخ التصعيد ، مجلة الوسط اللندنية ، العدد ٢٥٥ ، في١٦ كانون ثاني ،١٩٩٦ ، ص ص ١٢-١٤ .

٦٣ . متروك هايس الفالح : التحولات في العلاقات العربية - العربية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٠ .

٦٤ . الاستراتيجية الامنية للولايات المتحدة في الشرق الاوسط (الجزء الاول) ، نشر في التقرير العسكري والعلمي والتكنولوجي ، الدار العربية للنشر والترجمة ، القاهرة ، العدد ١١٠ ، شهر كانون ثاني ، ١٩٩٧ ، ص ص ٤ - ٢٠ .

٦٥ . المصدر نفسه ، ص ١٧ .

٦٦ . المصصدر نفسه ، ص ٦ .

٦٧ . المصدر نفسه ، ص ٦ .

٦٨ . المصدر نفسه ، ص ٨ .

٦٩ . متروك هايس الفالح : التحولات في العلاقات العربية - العربية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١ .

٧٠ . المصدر نفسه ، ص ٣٨ .

٧١ . المصدر نفسه ، ص ٣٩ .

٧٢ . محمود عبد الفضيل : الشرق أوسطية ، ومستقبل التعاون والتكامل الاقتصادي العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٢٠ (٦) ١٩٩٧ ، ص ٩١ ، منقولاًعن :جميل مطر «وثائق المنظومة الاقليمية الاعظم في الشرق الاوسط» ، صحيفة الحياة ، ١٩٩٥/١٢/١٠ .

الجـــزء الثالـــث

الثقافـة العربيـة والعولمـة

مقدمة الجزء الثالث

ما من أحد ينكر أو يتجاهل في ان التحولات التي شهدها العالم في السنوات الاخيرة والتي شملت كل المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفكرية قد أحدثت جملة من التأثيرات العميقة الاكيدة في الامة العربية ، سواء كان في اطار فعالية وحيوية نظامها الاقليمي، الجمعي المتمثل في الجامعة العربية أو في داخل الوحدات السياسية المكونة لها في نظامها القطري الضيق أو في مسارات قضايا مصيرية ما زالت تواجهها امتنا العربية ومهددة لكيانها الحضاري ، ومن بينها تسوية الصراع العربي - الصهيوني ، التي كشفت عن ذلك الخلل الواضح في كافة المشاريع الحضارية التي طرحتها مختلف القوى الفكرية والسياسية والثقافية على الساحة العربية لاحتواء هذا الصراع وتطويقه بالشكل الذي يحصن الامة من تأثيراتها السلبية ، بالرغم من فاعليات الامة وامكانياتها الكبيرة وخصوصاً في مجالها الفكري والثقافي ، حيث أنها ترتكز على كنز من الموروث المتراكم من القيم والانساق الحضارية التي تؤهلها في تجاوز عناصر الوهم والتشرذم ، وارساء مشروع حضاري يستمد جذوره من واقعه العربي - الاسلامي لا من واقع آخر ، يعي الارض التي يقف عليها والامة التي يمثلها ويطرح الحلول الصحيحة لكل الازمات وتجاوز الاخلافات التي نخرت جسد الأمة وجعلت منها معابر وبوابات سهلة الاختراق ، وساحة للتنافس والتصارع ومعملاً اختبارياً للمشاريع والتطورات ذات الاشكال المختلفة ، والصيغ المتعددة هدفها الاول والاخير تفتيت الامة وتشظيتها الى كانتونات صغيرة تابعة تدور حول (الفلك

الاسرائيلي المركزي) وافراغ استقلالها السياسي والاقتصادي من أي محتوى ومضمون ، والأكثر من ذلك ، والاكثر خطورة هو استهداف الثقافة العربية من خلال تطبيع واختراق ثقافي ومنسق ومدروس بغية غرس الروح الاستسلامية المتدنية في الانسان العربي وتغذيته بالصيغ والمصطلحات السياسية والثقافية الغربية الجاهزة ومسخ صورة الانسان العربي وتقويض أسس ومقومات ما يمكن أن نسميه (بالاستقلال الثقافي) تمهيداً للنيل من الهوية الوطنية والقومية وأصولها الفكرية والسياسية ، ومن هنا وتأسيساً على ما تقدم ، فإننا سوف نرسي بحثنا من خلال هيكلية ترتكز على النقاط التالية :

- ما هي الثقافة ، عناصرها .
- المرجعية العربية - الاسلامية للثقافة العربية .
- التفاعل والتواصل بين الثقافة العربية والثقافات الاخرى .
- التحديات التي تواجهها الثقافة العربية (التقليد - الحداثة) .
- اشكالية العلاقة بين الثقافة العربية والديمقراطية (الثقافة/السياسي) .
- مستقبل الثقافة العربية في ظل المشاريع الشرق أوسطية ، الشراكة المتوسطة ، والعولمة .

ثم نختتم هذا الجزء بتناول العولمة والدولة الوطنية - القومية العربية .

ماهي الثقافة: عناصرها

لقد طُرحت في الادبيات العربية العديدُ من التعريفات الخاصة بالثقافة وكل يتناولها من الزاوية التي يستطيع من خلالها حل اشكالية البحث الذي يعرضه مع التأكيد في أغلب هذه الدراسات التي طرحت مفهوم الثقافة ان قارنتها بالحضارة ، حتى أن البعض لم يجد مناعاً من الاستناد الى المرجعيات الغربية ، ولا سيما اولئك الانتروبولوجيين الذين اختصوا بهذه الجوانب المهمة من التطور الانساني[١] .

فالثقافة اذا كانت هي الكل المعقد المتشابك من الأنظمة التي تتضمن أساليب الحياة الانسانية المادية والروحية على حد تعريف الاستاذ صلاح قنصوة[٢] فهي تخرج عن عملية انتاج الوجود الجماعي كوجود اجتماعي ، ومن خلال هذه العملية تخلق الجماعات ، على حد توصيف برهان غليون «انماط متميزة من الوعي والسلوك ومنظومات قيم وقواعد اجتماعية وعقلية مرتبطة بالحقبة والبيئة والظروف العامة بتشكلها وتصبح هذه الانماط بذاتها بنية مستقلة داخل البناء الاجتماعي تؤثر فيه وتتأثر به»[٣] .

وبناء على ذلك ومن خلال الدور الذي تضطلع فيه في التطور الاجتماعي ، فالثقافة هي نسق يتميز بالإنسجام الداخلي العميق ويتمتع باستقلال نسبي عن بقية الانساق ويتفاعل معها ويوحدها عن طريق توحيد الانماط العقلية التي تحكمها بقيامها بالوظائف المعرفية المعيارية والرمزية التي من خلالها تقوم بتكوين العقل وتحدد كيفية استيعابه للواقع . فهي تشكل أساس الوجود

الاجتماعي ، وهي عملية تاريخية مستمرة تنتج وحدة الجماعة واستمرارها في الوعي[٤] .

هذا الوعي الاجتماعي الذي يعني به ذلك الشعور الذي ينتاب ابناء المجتمع الواحد نتيجة للظروف الاجتماعية والثقافية والمادية التي يعيشونها والتي تجعلهم متضامنين وموحدين في مجابهة التحديات والصعاب المحيطة بهم ، التي تختلف من عصر الى عصر حسب الظروف الدولية الاقليمية ومتغيراتها . فالثقافة بوجه التحديد انتاج الذات المادية للمجتمع ، أي القدرة على النمو ، والتواصل ضمن صيرورة التطور الحضاري للإنسانية وتفاعلاتها في التأثير والتأثر .

واذ يشير الدكتور سعدون حمادي الى الثقافة بأنها الاستيعاب والتأثير[٥] الذي يحدث في السلوك وبلورة قيم وأنماط جديدة تتعايش مع ما تم اكتسابه وصقله ولكن في اتجاه التقدم فإن ما يطرح في بحثه هو مسألة الثقافة التي تختلف عما يطرحه الاخرون وما ذكرناه أعلاه حين يتوصل في استنتاجه الى أن الثقافة تعني استيعاب المعلومات من جميع مصادرها وبمختلف قنواتها العلمية والنظرية ، أي هي في النهاية معرفة الانسان ومعرفة الطبيعة في آن[٦] .

فهذا التعريف الذي يطرحه الاستاذ سعدون حمادي ينصب على كون الثقافة هي التعليم الذي يعني تلقي معلومات منتظمة ، بطريقة مخططة لصياغة الفكر وتوجيه الوحدات وتحديد المسلك الاخلاقي على نحو معين ، في حين أن التعليم يشكل أحد مصادر الثقافة التي هي البناء العلوي للمجتمع وتعبيراً عن الواقع ، واداة لتغيير الواقع .

وطرح المفكر العربي محمد عابد الجابري تصوره الخاص بالثقافة التي يرى فيها بأنها «ذلك المركب المتجانس من الذكريات والتصورات والقيم والرموز

والتعبيرات والابداعات التي تحفظ الجماعة البشرية ، تشكل أمة أو ما في معناها بهويتها الحضارية في اطار ما تعرفه من تطورات بفعل ديناميتها الداخلية وقابليتها للتواصل والاخذ والعطاء(٧) .

وان هذا «المركب المتجانس» الذي ينطلق منه الجابري في تحديده للثقافة يتميز بمستويين : مستوى الثقافة الجماهيرية الذي يضم طريقة الحياة المادية والروحية التي تمنح لكل امة خصوصيتها ، انها معدن الحيوية ، والمستوى الثاني يتمثل في «الثقافة العالِمة» التي تضم مدون المعارف والابداعات التي يستهلكها ويعيد انتاجها «العاملون» الفكريون في الامة من علماء وأدباء وفنانين وتقنيين(٨) . واذا كان الجابري يحدد العلم والتقانه (التكنولوجيا) بأنها عنصران من عناصر الثقافة الطبيعية(٩) ، فإن مصطفى التيبر يؤكد في بحثه بأن كل الذين تناولوا موضوع الثقافة أكدوا على أن لها أربعة عناصر مهمة نوجزها في :

١ - عناصر معرفية وتشمل المعارف والمعلومات التي جمعها أعضاء ثقافة معينة بهدف وصف وفهم واستخدام البيئة المحيطة وقد تكون المعرفة بدائية لا تتجاوز حدود الوصف البسيط والافكار الغيبية . وقد تتطور وتتعقد بحيث تشمل أحدث ما توصلت المعرفة العلمية وتطبيقاتها العملية الى جانب أنواع المعرفة الاخرى .

٢ - نسق للمعتقدات يشتمل على كم من الافكار والعلاقات التي يؤمن بها المنتسب الى الثقافة ايماناً راسخاً لا يتطرق الشك اليها لا من قريب ولا من بعيد .

٣ - نسق للقيم والمعايير يشتمل على المفاهيم والتصورات التالية التي تساعد الفرد على ترتيب الاشياء المادية وغير المادية في علاقاتها ببعضها البعض ،

كما تشتمل على الانماط التجريدية التي تحفظ في الجماعة وتضع حدوداً وعلاقات لسلوك الفرد ولعلاقاته مع الاخرين .

٤ - عناصر رمزية تشتمل على مختلف وسائل الاتصال وأهمها اللغة(١٠) وعليه فإن هذه العناصر التي يضعها مفهوم الثقافة نجدها تشكل الجوهر الاساس للثقافة العربية على الرغم من التعدد الواضح في الوحدات الاساسية للأمة العربية بامتدادها على ساحة جغرافية واسعة وحواجز طبيعية وغير طبيعية الا انها لا يمكن ان تحول دون تركز هذه العناصر في الثقافة الواحدة : بلغتها العربية ، ومعتقداتها وقيمها السلوكية والمعرفية ، وتصوراتها الخاصة فيما يتعلق بالوجود الانساني والتطور الحضاري . كما أن وجود عدد من الثقافات الفرعية التي تجسد ذلك التكوين العرقي والطائفي الذي يضمه الوطن العربي ، الا انها تشترك مع الثقافة العامة في الكثير من الخصائص المحافظة على استقلاليتها ، وعدم تبعيتها ، هذه التبعية التي يمكن ان تنال من الهوية الوطنية والقومية .

× المرجعية العربية - الاسلامية للثقافة العربية :

ان من يدرس الثقافة العربية في ماضيها وحاضرها لا يستطيع التخلص من ذلك الطريق الذي يؤدي به الى الاقرار صراحة بانشداد هذه الثقافة الى مرجعية مزدوجة ومترابطة بشكل لا يمكن تصور اي انفكاك بينهما ، الا وهي المرجعية العربية الاسلامية واذا كنا نتصور بأنه لا ثقافة عربية خالصة بدون لغة عربية تشكل ذلك الاطار أو الطوق الذي يجمع كل ابناء الامة العربية والتي بفضلها دخلوا الحضارة بكل معانيها وصاغوا افكارهم وتصوراتهم الخاصة وأكدوا على أصالتهم وتميزهم عن الاخرين ، وعن الثقافات الاخرى المجاورة التي ما فتئت تحاول النيل منها بالإحتكاك والتصادم . واذا كانت اللغة هي أداة

التفكير الرئيسية وانها التي تحدد المفاهيم والمعاني المجردة ، فإنها بالمقابل «تمثل السبيل لاستكشاف دواخل الامة : فمن خلال الفاظها تعبر عن كوامن الاحساس والشعور بالصلة والتوافق بالمشاعر وهي أقوى عوامل الوحدة ، والتضامن بين أبناء الامة الواحدة»(١١) . ومن هنا فإن اللغة العربية هي رمز الوحدة القومية وأحد الاسس الجوهرية للوعي القومي الذي ينحو بإتجاه القومية . واذا كانت من أعجب المبتكرات في التطور الانساني فإنها الاداة التي توحد الامة وتشد أزرها من خلال الشعور بالذات وبالآخرين ، ولذلك فهي وعاء لكل النشاطات الحضارية للأمة ووسيلة لربط ماضيها بحاضرها ، وهذا ما تجلى في التقاء العرب قبل الاسلام فكراً وحضارة لبناء وحدتهم . أما عند ظهور الاسلام وفي فجره فإن اكتساب اللغة العربية بعدٌ جديدٌ اسهم في ازدياد عزة العربي بلغته(١٢) التي أضحت لغة القرآن الكريم الذي أُنزل "بلسان عربي مبين" مما أدى الى ان تغدو اللغة العربية في العصر الذهبي الاسلامي - العربي ولعدة قرون لغة العلم والفكر والحضارة ، حيث أوضح غوستاف لوبون في كتابه حضارة العرب أن العربية اصبحت اللغة العالمية في جميع الاقطار التي فتحها المسلمون(١٣) .

ومن هنا ، فإن اللغة العربية هي العنصر الاساسي والعمود الفقري للثقافة العربية التي واجهت الاستلاب وحتى الاضطهاد بعد أن تسابقت اعداد كبيرة لتعلم اللغات الاجنبية وترديد مصطلحاتها ، مما أدى الى انحسارها في كثير من المناطق التي دخلتها باعتبارها لغة القرآن ، كما حصل في تركيا وغيرها من الدول الاخرى ، وحتى في داخل بعض الدول العربية التي تعرضت لاستعمار ثقافي شوّه ثقافتها العربية وغرس فيها قيماً وعادات وأنماط سلوكية غريبة عن مجتمعاتها العربية والاسلامية .

وفي ضوء ذلك فإن الدكتور عبد الله النفيسي قد أشار الى أنه «في كل مكان حط فيه الاستعمار الغربي - الانكليزي ، الفرنسي ، الهولندي ، الامريكي بدأ حربه ضد اللغة العربية الفصحى ورجالاتها كي يتمكن من تقطيع أوصال هذه الامة وتجزئتها وعزلها عن دينها الاسلام بعزلها عن كتابها ودليلها ومرشدها القرآن العربي المبين وبالتالي تكرس تبعيتها الثقافية والروحية والحضارية والاقتصادية للعالم العربي»(١٤) .

فالاختراق الثقافي الغربي للثقافة العربية قد بدا ، حسب رأينا المتواضع ، منذ أن سقطت الدول العربية الاسلامية الكبرى وحالت شؤون الخلافة الى آل عثمان الذين حاولوا تتريك كل شيء .

لقد فقدت الثقافة العربية جزءاً كبيراً من استقلاليتها وكانت قاب قوسين أو أدنى من الانحطاط والتقهقر لولا الوعاء الاسلامي الذي احتضنها ، فكان روحها التي بقيت تنبض بالعطاء والابداع الدائم رغم محاولات الهيمنة والاستتباع التي مارسها الغرب الاستعماري بكل امكانياته وأدواته المعروفة ، حتى أن الحرب الحضارية ضدالاسلام التي اعلنها الغرب ، ومنذ قرون ، لم تخمد وازدادت هذه في السنوات الاخيرة ، لا سيما بعد اختفاء «الخطر الاحمر» ليحل محله «الخطر الاخضر» لان الاسلام نفسه ما زال هوية جماعية قوية وآخذة في الانتشار»(١٥) . فالثقافة العربية وفي كل المحن والمآسي التي واجهتها الامة العربية لم تفقد قاعدتها الاسلامية وشكلت اساس نهوضها وقاعدة انطلاقها نحو الامام ، ومقاومة الاغتصاب الثقافي الغربي الذي ما كان يهدف في حملاته الاستعمارية في المشرق والمغرب الاّ لتحطيم الهوية القومية حيث العروبة والاسلام يشكلان الدعامة المركزية لهذه الهوية التي اطارها القومية العربية ومضمونها الاسلام . فإذا كان الاسلام عربياً ، مثلما كانت

العروبة اسلامية على حد تعبير عبد الله بلقزيز[١٦] ،فإن المرجعية التي استندت اليها الثقافة العربية في ماضيها وحاضرها ومستقبلها هي مرجعية عربية اسلامية ، الامر الذي أفشل في كل القرون الماضية وحتى في عقود القرن العشرين ، حيث التكالب الاستعماري الصهيوني ، كل المحاولات التي هدفت وضع العروبة في مواجهة الاسلام ، وكذلك أحداث القطيعة بين العالمين العربي والاسلامي ودفعهما الى الاحتراب والتخاصم وتقويض كل فرصة من شأنها أن تضع وحدة العمل العربي - الاسلامي موضع التنفيذ .

× **التفاعل والتواصل بين الثقافة العربية والثقافات الاخرى**

تمثل عملية الاتصال قلب الثقافة ومحوراً لها التي يمكن من خلالها أن تنتقل السمات الثقافية وما تتضمنه من أفكار ومعاني من محيط الى محيط آخر بدرجة من الوضوح ، وتمثل اللغة الدعامة الاساسية في عملية الاتصال هذه بين المجتمعات والافراد[١٧] . وهنالك من يرى بأن مسألة التثاقف بالنسبة للفرد هي عملية تعلم اجتماعي اي اكتساب الصفات الحضارية لجماعة أخرى من خلال الاتصال والتفاعل بينهما . أما بالنسبة للمجتمع فهي عملية انتشار القيم والمقاييس والاحكام الاجتماعية الاخرى[١٨] .

واذا كان هذا يحصل بالنسبة للفرد من خلال الزواج والأُسر فإنه بالنسبة للمجتمع يحصل نتيجة الاحتلال والفتح والغزو ، مما يؤدي في هذه الحالة الى حدوث صراع حضاري ما بين ما هو قائم واصيل وبين تلك الانساق والسمات الثقافية الدخيلة . وإذا كانت هذه الخصائص الاولى للثقافة هي الاكتساب التي هي أيضاً صفة خاصة في الانسان وهذا لا يمكن أن يأخذ مداه الواسع ، والمستمز الا من خلال الاتصال او التفاعل نتيجة للمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية . اذ يؤكد الكثير من الانثربولوجيين على أن عملية

الاكتساب لثقافة ما هو الاتصال بالآخرين الذي يلعب دوراً مهماً ، وأنه يسهل الفهم بين الافراد الذين يؤلفون الجماعة الاجتماعية ، فهو يعطيهم معنى الوحدة الثقافية وينسج شبكة من العادات والاعراف والتوقعات المتبادلة التي تربط وحدات اجتماعية أو اجتماعية متباينة . انه يحفظ ما يمكن تسميته بالانسجام الضروري الذي يعمل على وحدة وتكاملها الجماعة الثقافية في بعديها المكاني والزماني(١٩) .

ولقد كان الوطن العربي في مشرقه ومغربه قبل الاسلام وبعده محيط غير مستقر للهجرات بين قبائله بحثاً عن الاستقرار والكلأ ونقطة جذب لكثير من الاقوام التي وجدت في هذه المنطقة مستقرها . في الواقع نشأت من خلال هذا المتغير الاجتماعي الذي تعاقب على مدى العصور علاقات ثقافية متبادلة حيث التأثر والتأثير كلما تطورت وسائل وأدوات الاتصال على مساحة أوسع . وإذا كان العرب قد وجدوا في الاسلام ذلك الاطار الشمولي الذي حلق بثقافتهم بعد أن اغناها بمضامينه القدسية والقيم الجديدة التي تتناسب وهذه العقيدة التي حملت في جوهرها الاخاء والتسامح وأوجدت الاسس الصحيحة لعلاقات انسانية تسودها المحبة التعاون وأنماط سلوكية مستلهمة كل المعاني العظيمة في الرسالة المحمدية السماوية وعلى الرغم من تراجع العرب في نفوذهم السياسي والعسكري وانسحاب ذلك على ثقافتهم ، فإن هذه الثقافة العربية بقيت عصية على التهميش والتشويه وأكدت حضورها الحضاري واحتفظت بخصائصها العربية والاسلامية الاصيلة مقابل الثقافات الدخيلة التي غزت الامة العربية وأرست لها بعضاً من القيم والعادات والتقاليد وأنماطاً استهلاكية بين فئات اجتماعية وسياسية ربطت مصيرها بالاجنبي اضافة الى الهجرات لأقوام وافدة استقرت في ربوع الوطن العربي مما أوجد لبعض الانساق والانماط السلوكية والمعتقدات والافكار الغربية على العالم العربي

مكاناً في الخطاب الثقافي العربي ، وأحياناً تشكل مرجعيته الاولى في الاستنباط والاستقراء والقياس والاجتهاد . ويؤكد الاستاذ مصطفى التيبر بأن الثقافة العربية عاشت عمراً طويلاً واجهت تقلبات كثيرة قوية وسيطرت وسادت وضعفت سيطرتها وخسرت مواقع ولكنها لم تنسحب بالكامل . وأخذت الكثير من الثقافات الاخرى وأعطت لها الكثير وساهمت بنصيب ليس بالبسيط في تطوير ما يمكن أن يعرف بالقواسم المشتركة بين الثقافات(٢٠) .

وهنالك من يرى بأن العناصر الحضارية تنتقل من موطن الى آخر بتأثير بعضها في البعض ، ويؤثر بعضها في بعض . كما أن الحضارات بكلياتها تتواصل وتتفاعل وتتبادل وهذه الخاصية اساسية من خواصها مستمدة من كيانها الانساني والاجتماعي(٢١) مما يؤدي الى التزاوج والتلاقح . ويؤكد الاستاذ تيسير شيخ الارض في بحثه الترجمة بين الفعل والانفعال الثقافي ، أنه ما من مجتمع الا وله ثقافته مهما كان بدائياً ، وأنه بها يدخل في تفاعل ثقافي مع ثقافات المجتمعات الاخرى فتنشأ من هذه العلاقة ثقافة معينة تنحو نحو الانفعال أو الفعل أو التواصل(٢٢) .

وفي طرح آخر فإن هنالك من يعتقد بأن هنالك ثلاثة أنماط للتأثيرات الثقافية بين المجموعات البشرية في اطار عملية التأثير والتأثر الثقافيين بين الشعوب . وهذا ما ذهب اليه محمود النداوي في بحثه «مفهوم عالم الرموز» حيث يتركز في ١ - الانصهار الكامل في رموز ثقافة الغير ٢ - التأثير المتوسط برموز ثقافة الآخر . ٣ - التأثير الخفيف برموز ثقافة الآخر ، لينتهي الى الاستنتاج بأن "رمز الحضارة والثقافة الغربية المعاصرة هي الوحيدة التي لا يكاد يستثنى من تأثيرها الخفيف أي مجتمع من المجتمعات والسبب في ذلك يرجع

الى سلسلة من الهيمنات التي مارستها وتمارسها الحضارة الغربية ابتداء بحملتها الاستعمارية الواسعة النطاق ومروراً بثورتها الصناعية ثم انجازاتها العلمية وتصديرها انتاجها الصناعي(٢٣) ، اضافة الى هيمنتها الاعلامية المطلقة المسموعة والمرئية والمقروءة التي تجاوزت الحدود القطرية والقومية ، ناهيك عن انتشار لغاتها الانكليزية والفرنسية التي يتكلمها ملايين البشر ، كما أن هنالك من يرى أيضاً بأهمية التأثر المتبادل بين الثقافات وبأن هذا التأثير يمكن أن يتخطى نطاق الخلافات العقائدية والصراعات السياسية والعسكرية وأن الثقافة الرفيعة المستوى تظل تحمل قيماً ايجابية(٢٤) . وحصيلة هذه الرؤية بأنه ليس هنالك غزو ثقافي ولا غياب للثقافات القومية لأن كل ثقافة تحمل في طياتها قيماً وأنماطاً سلوكية ومعتقدات اكتسبت قسم منها ثقافات أخرى تفاعلت معها . وترسخت في جذورها عناصر أصيلة من ثقافة أخرى ، كما هو الحال بالنسبة للثقافة الاوروبية التي فيها عناصر ثقافية عربية وكذلك الثقافة العربية . ومن هنا فإن كل ثقافة تحمل في طياتها جانبين : جانباً تضيفه الى نهر التراث الانساني العميق الذي كانت جميع الثقافات الكبرى روافد تصب فيه وجانباً تظل قيمته مقيدة بالظروف الخاصة المميزة للبشر الذي انتجوه (٢٥) ، ولا سيما تلك الثقافات ذات الطابع الهجومي المعبر أو المكمل لهيمنة سياسة القطب الواحد مثلاً في العلاقات الدولية وهذا ما سنوضحه في النقطة الاخيرة من مستقبل الثقافة العربية في ظل الافكار والمشاريع الجديدة التي أحاطت بالامة العربية وخصوصاً الشرق الاوسطية والعولمة التي تحاول طمس المعالم المميزة لهوية الامة العربية .

× التحديات التي تواجهها الثقافة العربية :

(الجدل القائم بين التقليد - الحداثة)

بقدر ما واجهت الثقافة العربية وتواجه اليوم تحديات خارجية خطيرة في

اتجاهاتها وأهدافها الظاهرة والمستترة ، فانها في حقيقة الامر لم تكن بمثل تلك الخطورة التي تمثلها المجالات الداخلية في الفكر العربي المعاصر ومثقفيه ، حول اشكاليات ومصطلحات ومفردات لم تكن في نتيجتها الا اتساع الفجوات وتفاقم الازمات وجعل الثقافة العربية المعاصرة تدور في حلقات مفرغة لا تستطيع الاستجابة للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تشهدها الامة العربية وثقل التأثيرات الخارجية التي عطّلت نهضتها ومسيرتها الصاعدة .

فلقد اتسعت النقاشات وفاضت بما طرحته من آراء ووجهات نظر متباينة ومتباعدة حول أزمة الثقافة ونهضة الامة وانتكاساتها واضحة وزر ذلك تارة على التقليد وتارة أخرى على الحداثة وما بين التراث والمعاصرة والتجانس والتنوع ، والعمومية والخصوصية ، والعلمانية والاصولية ، حتى امتد هذا المجال الى التيارات السياسية الحزبية والفكرية بحيث جعلها تتجاهل ، أو تهمش الخطر الحقيقي المحدق بالامة ، ولم يبق أمامها الا حل هذه الاشكاليات التي يمكن أن تحل الازمة وتصلح الحال وتنير الطريق . ولكن الحقيقة هي غير ذلك وأدى كل ذلك الى تفاقم الوضع وفتحت الابواب والنوافذ مشرعة لتدخل القوى الخارجية وأعطتها التبريرات والحجج الكافية للهيمنة والسيطرة وبسط ثقافاتها وأفكارها وفلسفاتها السياسية والاقتصادية وجعلت منها المرجعية الاولى التي تستند اليها في تحليلاتها واستنتاجاتها وطرح الحلول التي تعتقدها بأنها المنقذة لحال الامة وتردي أوضاعها ، بدون أن تأخذ في اعتبارها الخصائص الوطنية والقومية للامة العربية وتراثها الحضاري . وفي هذا السياق فإن الاستاذ برهان غليون يؤكد في كتابه «اغتيال العقل تراجيدياً الثقافة العربية» بأن هذه هي القاعدة التي قامت عليها الازمة الثقافية ، وما زالت مستمرة ، ومفادها أن المجتمع العربي لم ينجح بعد في استدراك التأخر الذي

لحق له ، وفي الارتفاع بمستوى ممارسته المادية والاجتماعية الى مستوى المشاركة الايجابية والفعالة في التاريخ المعاصر طالما بقي يعيش هامشيته بما تنطوي عليه من تخفيض لقيمة الثقافة المحلية ومن لا فاعليه على مستوى المشاركة العالمية . لذلك يؤكد برهان بأن دعوتي الحداثة والعودة الى الماضي (التقليد ، التراث) تكملان بعضهما البعض وتعكسان وضعية تاريخية واحدة . ان وجودهما وتنازعهما هما في الوقت نفسه تعبير عن الانقطاع عن التاريخ ومحاولة لايجاد حلول وهميـة له[٢٦] . وفي المقابل يرفض غليون بقوة التيارات التوفيقية السطحية التي تتجاوز التناقض والانتقال الى مستوى الابداع الذي ينعكس في انجازات علمية اجتماعية وعلمية تكنولوجية وليس في تسويات ايدلوجية رخيصة . أي ليس لأزمة الثقافة حل داخل الثقافة ذاتها ، وانما تجد حلها خارجها أي بتحويل الواقع نفسه ، في التحول التاريخي الاجتماعي[٢٧] .

وفي الواقع ، فأن التراجع الكبير الذي واجهته الامة العربية في كافة المجالات الذي انعكس على أزمتها الثقافية ، والذي تجلى في هبوط مصداقية خطابها السياسي والاعلامي قد دفع الكثيرين في البحث عن الصيغ أو الحلول التي من شأنها انارة الطريق وصياغة مرجعية عربية - اسلامية لا تتطابق بالضرورة مع مرجعية الغرب بشأن مقولات التنمية الديمقراطية والعدل الاجتماعي وحقوق الانسان وكذلك الاصالة والحداثة وغيرهما ، وبهذا فإن الدخول بين قطبي الاصالة والحداثة المعاصرة والتراث تبدو من الاهمية بمقدار ما تشكلان المحور الجوهري في العلاقة بين العروبة والاسلام وبين الماضي والحاضر وتلمس آفاق المستقبل ، وخصوصا ان الحداثة تبقى قدراً محتوماً على الامة العربية ، حيث أنها جزء من عالم متشابة أو متداخل ولا يمكن تطويقها بحواجز يبعد عنها التأثيرات بمختلف أشكالها .

ولذلك فقد طرحت التعريفات أو ان صح التعبير التحديدات للاصالة أو

التقليد[٢٨] التي افضت بها الدراسات الاجتماعية ، «وان جدلية بين التقليد والحداثة» اتخذت مداها الواسع في النقاش وبشكل خاص عندما فُهمت الحداثة على أساس أنها «التغريب» من قبل بعض القوى السياسية ، وخصوصاً الاسلامية التي ترى في الغرب وقيمة تقاليده السبب الرئيس للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الامم الاسلامية[٢٩] .

والاصالة تعني بأنها مشتقة من أصل الشيء وجذوره ، التي تعني بشكل محدد في مفهومها الانساني : من نحن ، وما هويتنا ، وبماذا نختلف عن الآخرين؟ وهي بهذا المعنى تعني الهوية الثقافية المشكّلة والمميزة عن الآخرين وخصوصاً الغرب ، حيث التراث العربي الاسلامي هو الذي يكون الاصالة ويشكل شخصيتنا الحضارية وهويتنا الثقافية التي تتحدد في الاسلام والفردية في آن واحد . بيد أن الاصالة لا تعني الانغلاق على الذات أو على التراث والثبات وعدم التغير والتطور ، مما يقود الى التحجر والاندثار والاصالة ليست كياناً دائماً وثابتاً لا يحول ولا يزول نشأ هكذا دفعة واحدة الى الابد استملناه من اسلافنا دون تغير ونسلمه بأمانة لمن يخلفنا دون أن نتصرف فيه . فالاصالة تعني القدرة على الاستمرار والتجرد الدائم والحوار النقدي الايجابي مع المتغيرات الجديدة لان الاصالة بغير ذلك جثة هامدة . وإن الثقافة التي لا تتجدد وتتغير هي ثقافة خالية من الابداع وميتة لا محالة[٣٠] ، ولكن بالمقابل فإن الاستاذ سمير ابراهيم ينبه في بحثه الى أهمية مفهوم الاصالة وخطورته لدى الاتجاهات القومية التي من شأنها ايجاد المبررات لابقاء الوضع الاجتماعي والسياسي والثقافي العربي - الاسلامي في قبضة التخلف والتبعية ، في حين تروج الفكرة التي تحاول أن تغرس في العقول القائلة بأن تكمن في الحياة الشرقية التي من سماتها الايمان بالقضاء والقدر والغيب

والاستسلام للخيال والاساطير ورفض الحرية والمسؤولية وبالتالي ، كما يؤكد ، فإن جوهر تكويننا يتناقض مع الحكم والتفكير العلمي والعقلانية والمنطق ، وهي خصائص العقل الغربي وحده وهي النظرة التي تحاول تأكيد تفوق الغرب وأفضليته وبالتالي تبرير قيادته للعالم واستعماره للشعوب واستغلالها والوصية عليها(٣١) .

ويخشى البعض بأنه بدعوى حماية الاصالة تحدث الدعوة الى الانغلاق عن الماضي ورفض التجديد . وتحت شعار الاصالة وحماية الهوية الثقافية ومقاومة الذوبان في الحضارة الغربية تجري محاربة كل المفاهيم التقدمية الحديثة المعاصرة ومن بينها الديمقراطية باعتبارها مؤامرة على العروبة والاسلام واعتبارها أفكاراً مستوردة مما يؤدي بطبيعة الحال الى تباين في وجهات النظر بصدد ذلك ليس بين القوى السياسية في بلد واحد وانما على مستوى الوطن العربي ، وهذا ما ذهب اليه الاستاذ عز الدين الخطابي الذي طالب بأن توثق الصلة بين التراث والاصالة والمعاصرة التي تعني التفاعل على النحو الايجابي مع الحضارة الراهنة ومنجزاتها ومعاييرها العملية والتكنولوجية والفكرية والفلسفية والاخلاقية والسياسية واعتبارها ارثاً عالمياً عاماً للبشرية . ويؤكد في النهاية بأن الحداثة لا تعني القطيعة مع الماضي بتراثه الخالد واصالته المتميزة ، وإنما انفتاح على حصيلة المعارف والفنون والتقنيات . واذا كانت الحداثة يحددها بالدرجة اساس التطوير الاقتصادي الناجم بدوره عن التطور الصناعي والتكنولوجيا ، لا يمكن أن نعني وكما يعتقد البعض التخلي عن الانماط التقليدية على مستوى القيم والعادات والعلاقات الاجتماعية وانما ترسيخ وتعزيز الانماط التقليدية وبالشكل الذي يتناسب ومع المرحلة التاريخية المعنية التي يطلق عليها مرحلة التحديث(٣٢) .

ويؤكد الاستاذ محمد عابد الجابري بأن الواقع الثقافي العربي الراهن يعيش تلك الثنائية بمستوييها : الجاهيري والعالِه التي تطبع محاولاتها المادية والروحية ثنائية التقليدي والعصري الذي تخترق كلياً ، تهيمن فيه الحداثة الغربية التي يجري تقليد أكثر مظاهرها تطوراً وعصرنة تقليداً ينافس النموذج الاصيل تحكمه مرجعية عربية اسلامية قروسطية بمفاهيمها والياتها ورؤيتها للعالم[٣٣] ، ويضيف الجابري في معرض تحليله الى ان هذه الثنائية (التقليدي والعصري)تكرس انشطاراً عمودياً في جسم الثقافة العربية ككل حيث تعكس الاولى (التقليد) الاستقلال الثقافي على صورة جمود على التقليد ضمن قوالب ومفاهيم واليات دفاعية تستعصي على الاختراق وتقاوم التجديد والثانية تجسم الاختراق الثقافي وقد اكتسح الساحة اكتساحاً يتحول الى ثقافة بالاختراق اعني الثقافة المبشرة به المكرسة له ، ومما يزيد في حدة هذا الانشطار وخطورته على مستقبل الثقافة أنه ذو أسس بنيوية تكرسه وتعيد انتاجه[٣٤] ، الا ان الجابري من الناحية الثانية يؤكد بأن هذا الوضع الذي تعيشه الثقافة العربية في تلك الثنائية المعوقة ليست طبيعية فيها ولا خاصة ، فجميع الثقافات تعانيها بصورة أو بأخرى ، واذا كانت بعض الثقافات كالثقافة العربية أشد معاناة فيها فذالك لظروف تاريخية طارئة ، ظروف الاستعمار وما خلفه من بنى وعلاقات تواصل الامبريالية العالمية تكريسها وتغذيتها من خلال ما تمارسه من هيمنة اقتصادية واختراق ثقافي[٣٥] .

اما الاستاذ الياس فرح فإنه يؤكد على ضرورة القراءة الجديدة للماضي لأن الثقافة العربية انما هي فلسفة النهضة ومن هنا كان لا بد للنظرة العربية المعاصرة الى التراث ان تختلف اختلافاً أساسياً عن نوعين تقليديين متعارضين سابقين هما : الموقف الجامد والموقف المتحلل من التراث القومي[٣٦] ، ويفصل ذلك الى القول في ان الموقف الجامد يأخذ شكل تكرار الى الماضي ، أما الثاني المتحلل

فيهجر التراث كما أنه لو أنه عبءٌ . . ومن هنا فالقراءة الجديدة بناءً على حاجات المرحلة التاريخية الراهنة ومن خلال عقلية العصر تعتبر مسألة اساسية وان تتمسك بالتراث لانه تذكير دائم وصلة وصل مستمرة بين الثقافة والامة . وعلى هذا الاساس فإن العودة الى الذات تأتي من خلال مفهوم النهضة ، أي أنها تكون بمثابة اكتشاف جديد للذات القومية واكتشاف للطريقة العربية ، فالثقافة العربية المعاصرة تنطوي على التراث انطواء الزهرة على البرعم فهو جزء أصيل منه[٣٧] . وعليه فإن لا ثقافة عربية بدون ينبوع التراث القومي - الاسلامي واستيعاب لما هو ايجابي وقيم في الثقافات المعاصرة .

× اشكالية العلاقة بين الثقافة العربية والديمقراطية

الثقافي / السياسي

لم تطرح على بساط البحث والنقاش الواسع والتباين في وجهات النظر ، وكإحدى المعوقات التي ازمت الثقافة العربية وجعلتها تتراجع القهقري الى الخلف ، مثلما تطرح اليوم تلك الاشكالية للعلاقة بين الثقافة العربية والديمقراطية ، حى أضحى اليوم أي حديث عن الثقافة العربية وأزمتها ومحنتها ، أو تعثرها بدون أن يضع غياب الديمقراطية وتهميشها أحياناً ، من بين تلك الاسباب الجوهرية لهذا الوضع العربي المتردي والمتشرذم . لا بل ان ما تواجهه الامة العربية ، ووحداتها السياسية ونظامها الاقليمي من تباعد وتصارع مرده الى الديمقراطية المفقودة في هذه البيئة التي هي نفسها كانت مهبط الاديان السماوية والفلسفات الاجتماعية والتي غيرت وجه التاريخ الانساني . وعلى أرضها قامت دول وحضارات شامخة في وادي الرافدين والنيل عرفت الديمقراطية بصورها الاولى والنقية قبل المدن اليونانية بقرون طويلة .

وفي كل العصور من مسيرة التطور الانساني فقد تأكد بأنه ليس هنالك

من ثقافة أصيلة مجسدة لاماني الانسان وطموحاته ومعبرة عن قيمه وانماطه السلوكية السوية بدون ديمقراطية تسمح له بحرية الرأي والتعبير عن آرائه وأفكاره بالشكل الذي يؤكد انسانيته ويمارس حقوقه الطبيعية بدون تسلط أو مصادرة ، ولا تسييس مشوه يغيب الارادة ، ويهدر الحقوق ويكمم الافواه . ومن هنا فإن «المثقف يمارس دوره في المجتمع كقوة دفاع عن الشعب ضد عدوان الدولة»[٣٨] وتسلطها وضد سياسة القمع التي تمارسها لغرض ثقافتها الخاصة «بأميرها» أو «ملكها» أو «رئيسها» أو «سلطانها» ، الامر الذي ادى الى غياب الديمقراطية الى أن جفت «منابع الابداع» وهيمنت السياسة على الثقافة بالشكل الذي دفع بها الى الخلف ووصلت الى مرحلة من الاهمال والتجاهل الا ما يمجد الامير . وهذا هو حال الثقافة في أغلب العصور «الأزمان» . اما بالنسبة للثقافة العربية فإنها عاشت قروناً من التهميش والتشويه ، وحى عندما بزغ فجر اليقظة العربية فإن هذه الثقافة قدحاول المستعمر تقويض أسسها وقيمها ووضعها في اطر وقوالب اعدها لاستمرار سيطرته واغتصابه لثروات الامة وايجاد أنظمة ودول مستقلة بهياكلها ومؤسساتها التي تحافظ على تلك الهيمنة الاستعمارية وثقافتها . وحتى حكومات الاستقلال الوطني التي زجت نفسها في صراعات ايدلوجية «مطلقة» و «شاملة» ، بقيت تراوح في مكانها وفرضت نوعاً من الهيمنة على الثقافة الوحيدة الجانب لا سيما في أنظمة تفتقد الى الشرعية الديمقراطية . وهكذا فإن الثقافة العربية قد طوقتها السياسة من كل جانب ، ولم توظف حتى روحها الاسلامية ، الا لخدمة الحاكم بأمر الله ، واتسعت الهوة بين «التقليدية» و «العصرية» في مختلف مجالات الحياة العربية ، وأخيراً وليس آخر ، سادت القوالب الايدلوجية الجاهزة التراثية والحداثية معاً على الفكر العلمي النقدي . وبعبارة واحدة لقد سادت السياسة على الثقافة فقتلتها ، وهذا ما يحصل دائماً

في كل زمان ومكان . فالسياسة سلطة والثقافة حرية والسلطة تقتل الحرية و تكبلها وتلغيها[٣٩] ، وعليه فإن مسألة انتشال الثقافة العربية من أزمتها هو ليس في «تجسير الفجوة» بين المثقف والامير ، كما حاول البعض طرح ذلك في مناقشات عدة [٤٠] الى تحدد نوعاً من المصالحة بين الطرفين ، أو ربما التسوية التوفيقية أو عدم الدخول في التناقض اللانهائى وانما من خلال استقلال الفكر ، ورفع القيود عن حرية التعبير ، وارساء نظام ديمقراطي يحقق فيه الامير والمثقف الاهداف نفسها من خلال مشروع ثقافي يعبر عن طموحات الانسان الاساسية ويشكل اداة تغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ويسمح باعادة الاعتبار الى الديمقراطية في التفكير ، ويعيد تنمية الوعي المتوازن بالهوية على قاعدة التواصل التاريخي المعاصر الى الامة العربية والفكر العربي بغية تحقيق تجدد حضاري حي وفاعل[٤١] . فالصراع هنا يتجسد بين الديمقراطي واللاديمقراطي بين السياسي في قطبيه والثقافي في قطبيه مثقف الامير و مثقف الجماهير . وليس هنالك ، وعلى حد تعبير الاستاذ سمير أمين ، غير اشكالية الديمقراطية وهي تحرير الذهن والغاء جميع المطلقات واحلال مطلق وحيد مكانها وهو حرية الفكر في جميع الميادين[٤٢] والقائم على مبدأ الابداع الذي يعد السمة الاساسية للممارسة الديمقراطية .

واذا كان هنالك من يرى بأن المثقف يصطدم بالسلطة مرتين ، مرة بحثاً عن حريته الخاصة ، أي حريته في التعبير ، ومرة ثانية لدفاعه المبدئي عن حريات وحقوق المجتمع[٤٣] ، فإن تجسير الفجوة بين الثقافي والسياسي في الوطن العربي وايجاد سلطة تصغي لما يقوله المثقف لا يمكن أن تتم الا من خلال حوار حقيقي بناء واجتماعي ومجتمعي يشكل اساسه الوجود الانساني والاعتراف بذاتية الانسان المستقلة وان الاختلاف في الرأي والتعدد في

المذاهب السياسية والفكرية والدينية تعدد يثري الثقافة ويؤكد حضورها في الوقت الذي تشهد امتنا غزوا ثقافياً بالوسائل التي لا تستطيع مواجهتها الا بالانسان العربي نفسه الذي أضحى المستهدف الاول والاخير من كل التحديات التي تواجهها الامة ، لا سيما ان محاولات التجديد السياسي التي تطرحها مختلف المشاريع والصيغ الجديدة تؤكد على «عقلنة الوعي العربي» وغرس أنماط سلوكية استهلاكية ونظم قيمية بعيدة جداً عن الواقع العربي - الاسلامي ، وبعيداً عن مفاهيم الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية(٤٤) .

واذا كان هنالك اختلاف بين الشعوب والامم في مفهوم وممارسة الديمقراطية فإن ذلك يؤكد على حقيقة اختلاف الثقافة السياسية من أمة الى أخرى(٤٥) الا ان ذلك لم يبعدها عن القاسم المشترك في كون الديمقراطية هي ممارسة سياسية تسمح لكل افراد المجتمع من المشاركة والمساهمة الفعالة في ادارة المجتمع وفقاً لظروفه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وهذا هو حال الامة العربية ووحداتها السياسية التي تعيش أزمة ثقافية حادة مصدرها الاساسي والجوهري هي أزمة سياسية مفتقدة الى تلك المشاركة السياسية الواعية من قبل الجميع في ممارسة السلطة وتداولها بشكل سلمي يحقق الاستقرار السياسي والاجتماعي ويبني ثقافة رصينة مستلهمة لتراث الماضي ومتلمسة لافاق المستقبل بكل تجلياته .

× مستقبل الثقافة العربية في ظل المشاريع الشرق أوسطية
الشراكة المتوسطة والعولمة

في الواقع ان اية استجابة حقيقة للتحديات التي تواجه الثقافة العربية في واقعها ومستقبلها تستوجب وتشترط البدء بالانسان العربي لأنه العنصر

الفعال والحيوي في أي تغيير وبناء وتجديد وان مهمة ذلك لا يمكن أن تضطلع بها غير الثقافة بمختلف مستوياتها التي تتبوأ أهمية فائقة في أي مشروع حضاري يستهدف بناء هذا الانسان ثقافياً وسياسياً وعلمياً أو تكنولوجيا لان التنافس الذي تطرحه الثقافات الاخرى وبكل ما تتسلح به من امكانيات مادية وعلمية وتكنولوجية هدفها الهيمنة والسيطرة يجعل من مستقبل الثقافة العربية مستقبلاً محفوظاً بالمخاطر ومحاولات التهميش ومن ثم التقويض لكل عناصرها ومقوماتها ، ومن بينها اللغة العربية ومرجعيتها العربية - الاسلامية التي تشهد هجوماً واسعاً ، . ومن هنا فإن صموئيل هنغتون يدعو الى مهاجمة الدين الاسلامي لانه عامل اساسي في الوحدة الحضارية العربية وفي وحدة العالم الاسلامي ولان فيه من عوامل القوة ما يجعله عاملاً مهماً في بناء أية قوة عربية اسلامية مقبلة وفي الدفاع عن الشخصية الحضارية للامة العربية وللشعوب الاسلامية «فالدين يعزز احياء الهويات الثقافية» كما يؤكد في اطروحته صراع الحضارات(٤٦) .

ولذلك ومن أجل تحقيق الاهداف التي تؤدي الى فرض الثقافة الغربية سواء كان بالعلم والثقافة أو بوسائل اخرى ، ومن بينها اشعال نار الحروب الطائفية والعرقية ومن ثم ابراز الثقافات الفرعية المتأصلة ، يركزون بالمقابل على ان ثقافتهم هي الثقافة الوحيدة وان ديمقراطيتهم هي الديمقراطية الوحيدة ، وان فكرهم هو الفكر العلمي الاصوب ، وان طريق التقدم والنمو لا يمكن أن يمر الا من خلال طريقهم وتبني قيمهم ونظامهم السياسي وموقفهم من الدين والثقافة(٤٧) .

يؤكد الاستاذ مصطفى التيبر بأنه "عندما كانت تظهر خلال الحقب التاريخية الماضية بوادر ضعف الثقافة العربية وانها صارت في خطر ومتجهة

الى الزوال ، كان أهلها يستنفرون مقومات داخلية من شأنها بث روح التصدي والمقاومة ، كما تدخلت في أكثر من عوامل خارجية ساهمت في بناء واستمرار الثقافة العربية(٤٨) ، فإنها اليوم تبدو اضعف من أي وقت مضى بسبب انهيار المقومات الداخلية التي كانت تستند عليها لاكثر من أربعة عشر قرناً ، واضافة الى ان الاوضاع المتأزمة التي عاشتها الامة العربية بصراعاتها العربية والعربية – الاسلامية(٤٩) جعلها ساحة مكشوفة لهجوم مختلف الامراض والأوبئة الوافدة لتستوطن في جسم عليل يعاني من الشلل والتمزق حداً لا يطاق حتى أن القيم والانماط السلوكية الغربية لم تواجه صعوبة في أن تجد لها مكاناً فسيحاً في العقلية والسلوك العربي وفي مجالات عديدة من الحياة اليومية . وهذا هو ما هدفت اليه اساساً المشاريع الشرق الاوسطية والشراكة المتوسطية وكذلك العولمة التي تنصب في تقويض النسج الاجتماعي والثقافي للشعب العربي .

اذ ان هذه المشاريع ، وما تم طرحه من صيغ وأفكار في السنوات الاخيرة التي ما زالت تأثيراتها تحمل كل نتائجها حتى بداية الالفية الثالثة ، لم ترم الا الى تشويه الثقافة العربية والاسلامية وتحطيم كل أسس ومقومات الوجود العربي وتفريغ الذاتية والنزوح الطوعي اضافة الى ربط السوق العربية بالسوق الرأسمالية وغرس انماط اقتصادية جديدة ، وتقويض المكتسبات التي حققتها الجماهير العربية على مدى العقود الماضية ، والاخطر من كل ذلك هو اعادة التكوين السياسي للمنطقة بحيث يتكرس تفكيك المشرق العربي عن مغربه ، ويتم مزيد من الطمس والتغييب للهوية العربية الى درجة يمكن أن تترك دول المغرب العربي تسير في الفلك الاوروبي ، وتترك دول المشرق العربي تسير في فلك الاقتصاد الاسرائيلي الامريكي والتخلي عن كل محاولة باتجاه التكامل العربي على كل الاصعدة(٥٠) .

واذا كانت هذه المشاريع التي انهالت على الامة العربية التي شطبت كمصطلح من الخطاب السياسي الغربي ليحل محلها مصطلح «الشرق الاوسط» من جديد ، كانت مغلفة باطر اقتصادية في ظواهرها وطروحاتها الا انها ذات ابعاد ثقافية مراميها الاساسية وخصوصاً العولمة التي تسعى الى اضعاف دور الدول القطرية لا على المستوى العالمي فقط والحيلولة دون اندماجها القومي ، وانما على المستوى المحلي (الوطني) أيضاً وهذا ما ادى بدوره الى بروز نزاعات قبلية وطائفية ووثنية»[٥١] . أما على المستوى القومي فإن «دخول الثقافة الرأسمالية عبر السيطرة الخارجية وتقدم وسائل الاتصال والتي باتت تقدم ثقافة استهلاكية تجهز الذهنيات لعمليات الدخول الى «المسلخ الاستهلاكي» وهي تشكل عالم طرد[٥٢] ليس في بناء سوق عربية - عربية وانما في تشكيل وحدة ثقافية عربية تستجيب لكل ما يطرحه المستقبل من محاولات امريكية - اسرائيلية لفرض التطبيع الثقافي بعد أن تم عقد الاتفاقيات التي افضت الى التطبيع السياسي بين اسرائيل وبعض الدول العربية .

وفي الواقع فإنه اذا ما تم السير في «تطبيع ثقافي» مع اسرائيل بالشروط التي تفرضها عبر مختلف المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي ، أو البنك الدولي بالمساعدات الامريكية ، سيكون ذلك ، لا محالة ، من اشد الاخطار جسامة على الامة العربية وذلك «لهزال دور الثقافة والعلم في صناعة القرار السياسي»[٥٣] . فالرهان الاسرائيلي في الثقافة كما يشير الى ذلك الاستاذ وجيه كواثراني في بحثه المذكور آنفاً يركز على الانقلاب السيكولوجي في ذهنية العرب ، أي نوع من التدجين أو التشريط وذلك من خلال نشر نوع من حالة ذهنية أو سيكولوجية لدى العرب تكون بلا مضمون تاريخي ولا بعد وطني أو قومي ، أي حالة لا ثقافية ،فهي حالة نفسية - احيائية تحول كل

عربي الى فرد معزول وتحول كل جماعة الى اقلية مستقرة وكل دولة الى سلطة قابعة وكل مجتمع الى مشروع حرب أهلية[٥٤] . ان ذلك يحصل ، كما يحذر كواثراني ، ليس بقوة اسرائيل أو الغرب وانما نتيجة «لواقع حال العرب» انفسهم ، حيث الخلافات الحدودية والاحقاد الشخصية ، مما يؤدي الى غياب أي تنسيق او الاتفاق على الحدود الدنيا من اجل رأب الصدع وتدارك الاخطار المحدقة بالامة . ان التوصل الى اقرار اي ميثاق شرف عربي للامن والتعاون العربي المشترك يجب أن يؤكد على وحدة الثقافة العربية والتنبه الى محاولات النيل منها وتهشيمها واغراقها في متناقضات سطحية قطرية وحماية المثقف العربي كمفكر وأكاديمي وباحث ورجل علم ، وسياسة من كل قمع أو ملاحقة .

وان هذه المهمة لا يمكن ان تضطلع بها غير الجامعة العربية (ومنظماتها المتخصصة) لانها هي المعبّر «عن الهوية العربية غير القابلة بدورها لفقد ذاتيتها وخصوصيتها كإطار نظامي لنظام اقليمي عربي قومي راسخ» . . . والامة العربية (كما يؤكد الامين العام لجامعة الدول العربية في الكلمة التي القاها في مستهل ندوة (مستقبل الجامعة العربية) التي تقدر على كسب تحديات تنمية مجتماعاتها والحفاظ على كيانها الاجتماعي ووحدتها الوطنية ما لم توفق دولها الى تنظيم علاقاتها تنظيماً متجانساً متقدماً ليصبح العمل العربي المشترك شاملاً وغير قابل للانتكاس»[٥٥] .

مصادر وهوامش الجزء الثالث

١ - يشير الدكتور فاروق مصطفى اسماعيل في كتابه : الانثروبولوجيا الثقافية (١٩٨٦) الى أن هناك تعريفات كثيرة للثقافة تجاوزت المائة وستين تعريفاً يعرض لها الانثروبولوجيون من آن لآخر في ابحاثهم ودراساتهم وقد حاولت بعض الدراسات التي جاءت في نهاية النصف الاول من هذا القرن ان تعرض لهذه التعريفات وأن تصنفها في تصنيفات عديدة بعضها في صيغة مثالية والبعض الآخر ذو صيغة واقعية (ص ٩٨) .

وقد ذهب الدكتور محمد أحمد بيوض في كتابه (الانثروبولوجية الثقافية١٩٨٣) الى تأكيد نفس الرأي حول تعدد تعريفات الثقافة واختلافها عن الحضارة ، ص ص ٧ ، ٨ ، ٩ .

٢ - صلاح قنصوة : مشكلة الثقافة العربية ، الطرح والحل ، مجلة اليقظة العربية ، القاهرة ، العدد الخامس/ يوليو ١٩٨٥ ، ص ١٢٩ .

٣ - عزيز حيدر ، اثر التفاعل الثقافي على الهوية الوطنية والقومية للفلسطينيين في اسرائيل ، مجلة دراسات عربية ، دار الطلبة ، بيروت ، العدد ٢/١ تشرين الثاني - كانون أول/١٩٩٦ ص ٤٤ .

٤ - نفس المصدر ، ص ٤٥ .

٥ - سعدون حمادي : اراء ثقافية في الثقافة والتقدم ، مجلة دراسات عربية ، دار الطليعة ، بيروت ، العدد ١٢/١١ أيلول/ تشرين أول ١٩٩٦ ، ص ٢٢ .

٦ - المصدر نفسه ، ص ٢ .

٧ - محمد عابد الجابري : الثقافة العربية والاستقلال الثقافي/مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٧٤ (٨) ١٩٩٣ ، ص ٩ .

٨ - المصدر نفسه ، ص ٩ .

٩ - المصدر نفسه ، ص ٥ .

١٠- مصطفى عمر التيبر : الثقافة العربية والغزو الثقافي ، صراع وجود ، مجلة شؤون عربية ، القاهرة ، العدد ٨٥ ، آذار ١٩٩٦ ، ص ٤٨ .

١١- سعدون حمادي وآخرون : اللغة العربية والوعي والقومي (بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والمجمع العلمي العراقي ، ومعهد البحوث والدراسات العربية) عرض عفيف دمشقية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٦٨ (١٠) ١٩٨٤ ص ١٢٩ .

١٢- المصدر نفسه ، ص ١٣٧ يراجع بحث الدكتور ياسين خليل في بحوث الندوة .

١٣- عبد الله النفيسي : البعد السياسي لقضية اللغة العربية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٦٨) - ١٩٨٤/١٠ ، ص ٥٨ .

١٤- المصدر نفسه ، ص ٥٩ .

١٥- محمد عابد الجابري ، المصدر السابق ، ص ٨ سنتطرق الى مسألة الاختراق الثقافي في الصفحات القادمة في اطار مستقبل الثقافة العربية والمشاريع التي انهالت على الامة العربية .

١٦- عبد الاله بلقزيز : المغرب العربي والقضايا القومية العربية/المستقبل العربي العدد ١٥٢ (١٠) ١٩٩١ ، ص ٧ .

١٧- محمد أحمد بيومي : اللانثروبولوجيا الثقافية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٢ - ١٠٣ .

١٨- دينكن ميشيل : معجم علم الاجتماع ، ترجمة احسان محمد الحسن ، دار الرشيد ، بغداد ، ١٩٨٠ ، ص ١٤ .

١٩- فاروق مصطفى اسماعيل : الانثروبولوجيا الثقافية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٢ .

٢٠- مصطفى التبير : الثقافة العربية والغزو الثقافي ، المصدر السابق ص ٥٢ .

٢١- خلف محمد جواد : العلاقة الاشكالية بين الثقافة والغزو الثقافي في الخطاب العربي المعاصر ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٧٦ (١٠) ١٩٩٣ ص ٧١ .

٢٢- المصدر نفسه ، ص ٧٢ .

٢٣- المصدر نفسه ، ص ٧٢ .

٢٤- فؤاد زكريا : متى تكون الثقافة غزواً؟ الاصالة العربية وحقيقة الغزو الثقافي ، مجلة المنتدى ، عمان ، الاردن ، العدد ٢٩ ٣ شباط/١٩٨٨ ص ٢٩ .

٢٥- المصدر نفسه ، ص ٣٠ .

٢٦- برهان غليون : اغتيال العقل ، تراجيدياً الثقافة العربية ، عرض أحمد حداد ، مجلة الفكر العربي المعاصر ، مركز الاتحاد القومي ، بيروت ، العدد ٤١ ، ١٩٨١ ، ص ١١٤ .

٢٧- المصدر نفسه ، ص ١١٥ .

٢٨- عز الدين الخطابي ، جدلية العلاقة بين التقليد والحداثة ، مجلة دراسات عربية ، العدد ١٢/١١ - أيلول/تشرين أول ١٩٩٦ ، ص ٧٤ .

٢٩- كارلا كويننجهام ، حسن عبد الله جوهر ، الاصولية الاسلامية ونظرية الدومينو ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العـــدد ١٢٥ ، تموز ١٩٩٦ ، ص ١٥ .

٣٠- سـمـيـر ابراهيم حـسـن : جـدل التـراث والاصـالـة والمعـاصـرة في الـواقـع العـربي ، مـجلة دراســـات عـربيـة ، بيـروت ، العـدد ١٠٩ تموز - آب ، ١٩٩٦ ، ص ٦٣ .

٣١- المصدر نفسه ، ص ٦٤ .

٣٢- عز الدين الخطابي : جدلية العلاقة بين التقليد والحداثة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٥ .

٣٣- محمد عابد الجابري ، الثقافة العربية اليوم ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠ .

٣٤- المصدر نفسه ، ص ١١ .

٣٥- المصدر نفسه .

٣٦- د . الياس فرح : الثقافة واليقظة العربية ، مجلة اليقظة العربية ، القاهرة ، العدد السادس ، آب ١٩٨٥ ، ص ٥٨ .

٣٧- المصدر نفسه ص ٥٩ .

٣٨- هادي العلوي : خطوط الاستقلال في المثقفية العربية ، مجلة دراسات عربية ، دار الطليعة ، بيروت ، العـــدد ٨/٧ أيار / حزيـــران ، ١٩٩٦ ، ص ٥٦ .

٣٩- محمد عابد الجابري : الثقافة العربية اليوم ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢ .

٤٠- ينظر في ذلك المناقشة التي طرحها نادر فرجاني في ورقته التي نشرت تحت عنوان مثقف الامير أم مثقف الجماهير ، مجلة المستقبل العربي ٦٨ (١٠) ١٩٨٤ ، ص ١١٩ .

٤١- خلف محمد جواد : العلاقة الاشكالية بين الثقافة والغزو الثقافي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٧ .

٤٢- سمير أمين : الاجتهاد والابداع في الثقافة العربية وأمام تحديات العصر ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٣ (٣) ، ١٩٩٠ ، ص ٣٦ .

٤٣- محمد عمر الحاج : العلاقة بين السياسة الثقافية ، مجلة الرسالة ، المركز العربي للدراسات الستراتيجية ، دمشق ، العدد التجريبي ، كانون أول ١٩٩٦ ، ص ٤٢ .

٤٤- للاطلاع على النقاشات الواسعة ووجهات النظر المتعددة حول العلاقة بين الثقافي والسياسي ، ينظر فهمية شرف الدين : الفجوة بين الثقافي والسياسي في الوطن العربي ، مجلة الرسالة ، المركز العربي للدراسات الستراتيجية ، العدد ١ ، شباط ١٩٩٧ ، ص ص ٦ - ٩ .

٤٥- زكي حنتوش : حقوق الانسان العربي وترسيخ العملية الديمقراطية والحرية السياسية ، مجلة دراسات عربية ، العدد (٦/٥) آذار - نيسان ، ١٩٩٧ ، ص ٥ .

٤٦- ناجي علوش : الاسلام والغرب / مجلة دراسات عربية ، العدد ٤/٣ كانون الثاني / شباط ، ١٩٩٨ ، ص ٢٢ .

٤٧- المصدر نفسه ، ص ٢٤ .

٤٨- مصطفى عمر التبير : الثقافة العربية ، والغزو الثقافي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٤ .

٤٩- ناظم عبدالواحد الجاسور : مؤتمر القمة الاسلامية في طهران ، وحدة العمل العربي- الاسلامي المشترك ، وآفاق المستقبل ، مجلة المستقبل العربي ٢٢٥ (١١) ، ١٩٩٧ .

٥٠- للمزيد من الاطلاع حول الاثار السلبية لتلك المشاريع والصيغ على الامن القومي العربي وبالتحديد الثقافة العربية ، ينظر بحثنا : الامن القومي واحتمالات المستقبل ، مجلة دراسات عربية ، بيروت ، العدد ٦/٥ ، آذار - نيسان ١٩٩٧ ، ص ص ١٥ - ٢٧ .

٥١- عبد الهادي عبدالرحمن : التنمية العربية ، اليات الدمج والطرد ، مجلة دراسات عربية ، بيروت ، العدد ٨/٧ ، أيار / حزيران ، ١٩٩٦ ، ص ٨٢ .

٥٢- المصدر نفسه ، ص ٦٩ .

٥٣- وجيه كواثراني : الشرق الاوسطية والتطبيع الثقافي مع اسرائيل ، البعد التاريخي واشكالات راهنة ، مجلة دراسات فلسطينية ، بيروت ، العدد ١٩٩٥/٢٣ ، ص ٤ .

٥٤- المصدر نفسه ، ص ص ١١ - ١٢ .

٥٥- جلال عبدالله معوض : الوطن العربي والشرق الاوسط ، مشكلة الهوية ، مجلة شؤون عربية ، القاهرة ، العدد ٨٥ ،آذار ١٩٩٦ ، ص ٧٥ .

العولمة والدولة الوطنية - القومية العربية

لقد حفلت الادبيات والخطابات السياسية والفكرية الغربية لفترة ما بعد العدوان العسكري الامريكي على العراق عام ١٩٩١ ، والتي يمكن أن تطلق عليها حرب تدمير المشروع النهضوي القومي العربي ، بترديد المفردات والمصطلحات التي تتناسب والمتغيرات الاقليمية والدولية الجديدة ، من قبل رجالات السياسة والفكر والمختصين في مراكز البحوث مثل مفردة النظام الدولي الجديد والنظام الشرق الاوسطي ، وتبعها مباشرة الشراكة المتوسطية ، ليستقر الحال في الاشهر الاخيرة لما تبقى من القرن العشرين على مفردة «العولمة» التي أضحت من بين أكثر المفردات استعمالاً وأفردت لها وسائل الاعلام بمختلف قنواتها مجالاً واسعاً لتسليط الضوء عليها ، وعقدت لها الندوات والمؤتمرات لمناقشة تجلياتها الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والفكرية والعسكرية والمالية وحتى الامنية . بل أكثر من ذلك بدأنا نسمع بأن هناك «عولمة أطلسية» وعولمة أوربية ، إلا أننا لم نسمع عن ظهور «عولمة نفطية عربية» تستطيع التحكم بالثروة النفطية العربية انتاجاً وتسويقاً كما يتحكم الغرب بتكنولوجيته التي لا يمكن أن يقدمها الا بالشروط التي يفرضها وبالاعتبارات السياسية خاصة ، وبالانماط الاستهلاكية التي يقدمها عبر شبكاته الفضائية .

العولمة ونظرية الامن الامريكية

وعلى الرغم من الاختلافات التي برزت بصدد تناول هذا المصطلح : شكلاً ومضموناً وزماناً ومكاناً وكل له وجهة نظره الخاصة بين مؤيد ولمبشر

بالنتائج الايجابية لما تؤول اليه هذه «الكونية» الجديدة وبين معارض تصدى لنتائجها السلبية ، إلا انها لم تفترق في تحليلاتها ذلك الافتراق الواضح ، ومتفقة ان صح التعبير ، على ان هذه «العولمة» أمركة للعالم ، وأنها الصيغة التي تم طرحها لألغاء السيادة الوطنية والقومية وأسلوب للهيمنة والتحكم بثروات الشعوب ومواردها الطبيعية ، وبالشكل الذي تحدده أو تفرضه مقتضيات السوق الرأسمالية على تلك الاقتصاديات النامية التي لا يمكنها العيش ، مهما حاولت ، بمعزل عن الاقتصاد العالمي ونفوذه في تقرير حجم وتوجهات التدفقات المالية والتجارية ، والقوى المرافقة لها التي تتجاوز الحدود الوطنية وتتجاهلها وتهمشها على حد تحليل الاستاذ يوسف صايغ(١) ، الذي يؤكد على أن ظاهرة العولمة «تتمثل في اكمل وأقوى تجلياتها في سلوك وقوة الشركات المتعدية للجنسية ، والعابرة للحدود . وعلى الصعيد الدبلوماسي والسياسي والاقتصادي والاعلامي والثقافي ، فأنها تتمثل في ممارسة الدول الصناعية القوية لنفوذ واسع النطاق على المستوى العالمي» ، مما يفضي في النهاية الى انتهاك حرمة السيادة للدول الوطنية ، وتشويه نمط التنمية وأولوياتها في الدول الوطنية ذات الاقتصاد النامي وذلك لخدمة أغراضها ومصالحها اضافة الى ما يلحق هذا التشويه من تهميش للثقافة الوطنية للبلد المستقل وزرع ثم تأصيل توجهات قيمية مغايرة للتراث الشعبي(٢) .

وفي الواقع ، فاذا كان هذا ما تطرحه العولمة في المجال الاقتصادي ، فانها بالتأكيد سوف تعمل على نفي الاخر ، الوطني القومي ، وتسعى الى سلب الوعي ، وتمزيق الهوية الوطنية والقومية ، ولا سيما بالنسبة لتلك الامم أو القوميات التي شكل العداء بينها كأنه تحدٍ حضاري امتد الى قرون طويلة وما زال يتفاعل بحجم التعارض ، والتناقض بين المصالح واستحالة حوارها أو

توافقها . وهذا ما يلاحظ بالنسبة للامة العربية حيث المحاولات المستمرة وعلى مختلف الأصعدة بغية اذابتها والحاقها النهائي لمؤسسة فرعية بالنظام الاقتصادي الرأسمالي ، وقيمه الاجتماعية والثقافية التي تتعارض كل التعارض مع القيم العربية والاسلامية .

وإذا كانت العولمة في الصورة التي قدمها الاعلام الغربي ، ووجدت لها في بعض الاقلام والمنتديات العربية من يجملها ، ويتبناها بألوانها . وزخرفتها البراقة ، وعلى أساس أنها «تعزيز التشابك في المجتمع الدولي» على أساس العلاقات المتوازنة والمصالح المتبادلة[٣] ، وتدعو الى «عالم من العدل والمساواة» والغاء «الحدود»و«نهاية التاريخ» وحتى الى «نهاية السياسة» بمعناها الايديولوجي الا أن الحقيقة التي تخفيها خلف هذه العبارات المجردة ، وهو أنها في كل «روحها» و«جسدها» ممارسة للمقاطعة والحصار والضغوط والاستغلال الاقتصادي والمالي ضد أية دولة ، أو شعب ، أو أنه تشكل خطراً على المصالح الامريكية (الغربية) وعلى وفق اركان نظرية الامن الامريكية التي تستند الى تبرير العدوان وأقامة القواعد العسكرية في كافة انحاء العالم (ومن بينها عملية توسيع حلف الناتو) ، حيث الاقتصاد الرأسمالي والسياسة الامبريالية التي تتجاوز كل الحدود الجغرافية ، والى ما لا نهاية . فالأرض هنا ، وعلى حد تحليل الاستاذ رسلان شرف الدين ، يمتد حيث المصالح الامبريالية ، لا بل اكثر من ذلك ليشمل الكرة الأرضية ، وليشمل أيضاً حماية تصرفات دولة اخرى تجاه جيرانها ، وهذا ما تحاول الولايات المتحدة اليوم تطبيقه في حماية اسرائيل[٤] ، سواء داخل الامم المتحدة وتجنبها اية معاقبة على سياستها الارهابية ضد الشعب الفلسطيني ، أو من خلال تزويدها بكل أسلحة القتل والابادة ضد الامة العربية ، باعتبارها جزء من «دولة الامن القومي الامريكي» الامر الذي يتطلب

تفكيك اي نظام اقليمي ، أو علاقات اقليمية تقف اسرائيل خارجها ، واستبداله بنظم وصيغ جديدة ومن بينها الشرق الاوسطية أو العولمة في اطارها الشامل الكوني .

العولمة والنظام الاقليمي العربي

ان الاستاذ محمد عابد الجابري يؤكد في طروحاته العشرة بصدد العولمة والهوية الثقافية ، بأن العولمة ليست آلية من آليات التطور الرأسمالي بل هي أيضاً وبالدرجة الاولى ايديولوجياً تعكس ارادة الهيمنة على العالم ، وتبني نموذج معين ، وامركته من خلال السوق العالمية ، والاخلال بالتوازن في الدول القومية والعمل على تفكيكها وأنقراضها(٥) .

وان هذا المسعى الامبريالي الامريكي قد بدأ منذ عقود طويلة والذي تمثل في ادخال تغييرات على علاقات الانتاج الوطنية ، وأثر على تحول الهياكل الطبقية المحلية في محاولة للسيطرة على تلك المجتمعات القومية ، واعادة تشكيلها وبالشكل الذي يسمح لها بفرض ممارسات اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية خاضعة للمراكز الغربية الامبريالية التي تفرض عولمة الانتاج من خلال تدويل رأسمال(٦) ، وهو الامر الذي عانت منه الامة العربية في تاريخها الحالي حيث السيطرة الاستعمارية والامبريالية فعلت فعلها القوي في أحداث تغييرات جذرية في هياكلها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية رغم حالات الرفض والتحدي التي قادتها الحركات السياسية القومية والتقدمية في الوطن العربي .

ومن هنا ، فإن فرض ارادة الهيمنة على العالم وبالتحديد الوطن العربي سوف يتخذ عدة أوجه :

فــأولاً : وبغية تسهيل عملية الاختراق والالحاق بالاقتصاد والرأسمالي والسياسة الامريكية فإن العولمة تركز قبل كل شيء على تقويض الاسس التي يستند اليها النظام الاقليمي العربي وتشويه نزعة التوحيد في الفكر القومي الذي يسعى لبناء الدولة القومية العربية ، وحيث يتمثل ذلك في المسعى الامبريالي - الصهيوني في ايجاد «أقلمة بديلة» كما يؤكد على ذلك الاستاذ رغيد الصلح(٧) ، هذه الاقلمة التي سوف تؤدي الى :

* اضعاف جامعةالدول العربية .

* تقسيم الدول العربية الى شرقية ومغربية وخليجية وأستبعاد وأقطار أخرى بحجة الارهاب .

* نسف التضامن العربي من خلال تضخيم المشاكل الحدودية والسياسية .

* اندماج هذه التكوينات الاقليمية الجديدة في هياكل دولية حيث الالحاق والتبعية هو أساس العلاقة(٨) .

وثانيـــاً : وهو النقطة المركزية ويتمثل في تحطيم أسس ومقومات الدولة الوطنية العربية من خلال سياسات الحصار والمقاطعة والضغط والابتزاز واجبار قسم منها على تحمل اعباء وتكاليف الوجود العسكري الامريكي وتمويل العمليات العسكرية التي تقوم بها الولايات المتحدة ضمن اطار نظرية الامن الامريكية في الوقت الذي يتم فيه ربط هذه الدول الوطنية العربية بالعديد من الاتفاقيات الامنية والعسكرية ومحاربة «الارهاب» وتطويقها بعقود التسلح الضخمة التي هدفها الجوهري استمرار دوران عملية الاقتصاد الصناعي الرأسمالية من خلال تدوير البترودولار والمساهمة في دعم الاستثمارات الامريكية الخارجية ازاء المنافسة القوية التي تبذلها اليابان والاتحاد الاوربي في

هذا المجال والذي شخص في أكثر من حالة وفي اكثر من منطقة ، ولا سيما في منقطة الخليج العربي التي وضعت تحت الهيمنة العسكرية والاقتصادية الامريكية بشكل مطلق .

وهكذا ، فأن التغييرات الجذرية التي حدثت في العالم على المستوين الاقليمي والدولي أفضت الى بروز أحادية قطبية سياسية وأيديولوجية وأقتصادية وعسكرية تتزعمها الولايات المتحدة الامريكية كان لها الاثر العميق في الاسراع بوضع النظم والقوانين والمؤسسات من أجل أن تأخذ العولمة اطارها الكوني الشامل وبتجلياتها : الاقتصادية والسياسية والثقافية حيث أن الاعلان عن انشاء المنطقة العالمية للتجارة في نيسان ١٩٩٥ ، وبروز الفضاءات الشرق الاوسطية في قممها الاقتصاديةقد وضع حجر الاساس لبناء صرح العولمة الكونية والداعية الى فتح الاسواق الوطنية والغاء الاجراءات الحمائية بوجه البضائع والتكنولوجيا الامريكية ، ولغة اعلامية واحدة اي أنها بصريح العبارة : عولمة مؤمركة بكل أبعادها ونتائجها السلبية على النسيج الحضاري والاجتماعي للشعوب ، حيث ان اذابة الدولة الوطنية وتحويل نظامها السياسي الى شرطي لحماية الاستثمارات الامريكية والهيمنة علي الهوية الثقافية الفردية والجماعية . أنها وكما يؤكد عزمي بشارة ، «تعد كطغيان قوانين التبادل العالمي المفروضة من قبل المراكز الصناعية الكبرى على قوانين وحاجات الاقتصاد المحلي وأخضاعها لها بالكامل»(٩) .

انكشاف الامة العربية أمام العولمة

ومن جهته ، فأن الاستاذ عبد الاله بلقزيز يرى في العولمة بأنها «ليس الا الاسم الحركي لأمركة العالم»(١٠) وهو ما جوبه بمعارضة شديدة من قبل العديد

من الاطراف الدولية التي شعرت بالمخاطر التي فرضتها العولمة «وخصوصاً في جانبها الثقافي» على هويتها الثقافيةوتكوينها القومي كأمة واحدة . ومن ناحيته فأن الاتحاد الاوربي أبدى حرصاً شديداً في كل اجراءاته في الحفاظ على الذات الثقافية والحضارية الاوربية المميزة ضد ما تطرحه العولمة من أمركة النموذج الاوربي ثقافياً وتنموياً[١١] وهو الامر الذي ادى الى توترات اجتماعية في الاوساط الاوربية قادت الى الاضرابات العمالية والنقابية والاجتماعية كردة فعل على ما تفرزه العولمة من ركود انمائي وبطالة متفاقمة وتدهور مستمر في ظروف الحياة المعيشية لفئات واسعة من السكان مما دفع الرئيس الفرنسي جاك شيراك خلال زيارته للصين في عام ١٩٩٧ الى المطالبة بضرورة العمل من أجل تحقيق عالم متعدد القطبية وكذلك ما دعت اليه القمة الثلاثية الالمانية والفرنسية والروسية في بداية نيسان ١٩٩٨ الى عالم متعدد الاقطاب ، الادليل على عدم الاستسلام لحتمية الاحادية القطبية الامريكية في تصنيف وتدبير الشؤون الدولية تحت اطار صيغة العولمة[١٢] .

واذا كانت بعض الدول والمجتمعات الاقليمية الاخرى يمتلك بعض الموانع والحواجز التي قد تدرء عنها النتائج السلبية التي تفرزها العولمة وتستطيع مواجهتها بالأسلحة ذاتها التي تستخدمها ، فأن الامة العربية بدولها الوطنية وتكتلاتها الجهوية الاقليمية تبدو منكشفة أمامها وسهلة الاختراق لما يعتيرها من ضعف وتأزم في علاقات دولها وغياب التنسيق والانسجام في مواقفها وسياستها الاقتصادية التي تصل أحياناً حد التعارض والتقاطع لا بل أن هناك بعض الدول العربية فضلت التلاقي والاندماج والتقارب والاندماج في الاسواق الرأسمالية على حساب السوق العربية وأنتهجت سياسات لا قومية معادية للأمة العربية وأضحت عامل تحفيز لتلك المخططات المعادية في أن تجد

لها نوافذ للنيل من الامة العربية - الاسلامية وتقويض كل أسس وصيغ العمل العربي - الاسلامي المشترك(١٣) .

في تجلياتها الاقتصادية ، فأن العولمة ستعمل على تجاهل وتجاوز الحدود الوطنية والغاءها من التدفقات الاقتصادية والقوى المرافقة لها ، وخصوصاً في سلوك وقوة الشركات المتعددة الجنسية والعابرة للحدود في الوقت الذي تتمسك فيه الدول الصناعية الكبرى بترابها وحدودها ، وأقتصادها وفلسفتها السياسية والثقافية فأن الدول الوطنية والدول القومية العربية تضحى منتهكة في كل شيء حتى أن الشركات العابرة للحدود تعمل على تسوية نمط التنمية وأولوياتها وكذلك لخدمة مصالحها وأغراضها ، الامر الذي يؤدي الى تهميش للثقافة الوطنية والقومية وزرع قيم وأنماط ثقافية دخيلة مغايرة للتراث القومي . ومن هنا فإنه يجب الحد من تدفق الاستثمارات الخارجية التي تبشر بها العولمة من انها ستؤدي لا محال الى تعميق التبعية الاقتصادية المذلة والمقوضة للنسيج الاجتماعي والسياسي الوطني وتفتيت الامة - الدولة الى قوميات عدة تطالب بدورها بدول قومية (صغيرة وهامشية)(١٤) ، وهذا ما يجعلها في الاساس «نظام يعمل على افراغ الهوية الجماعية في كل محتوى ويدفع الى التفتيت والتشتت ليربط الناس بعالم اللاوطني واللاأمة واللادولة ويغرقهم في أتون الحرب الاهلية»(١٥) .

فالعولمة ، بصريح العبارة محاولة أمبريالية لاعادة صاغة خرائط الوحدات السياسية العربية المستقلة وأجهاض اي مشروع نهضوي قومي يفضي الى ولادة الدولة الواحدة والقائمة على النسق الاقتصادي العربي الواحد والمحققة لأمال وطموحات الجماهير في وجود قطاع عام يلبي متطلباتها اليومية . وبهذا المسعى

الامبريالي فإن تحطيم مقومات الدولة الوطنية القومية يتم إعادة هندسة التشكيلات القومية المؤلفة للدولة وتحويلها الى وكيل عن المصالح العابرة للحدود ، هذه الشركات التي ستتحول الى دولة داخل دولة هدفها اثارة الانقلابات وسيادة ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والتأثير على السياسات الخارجية وبالشكل الذي يخدم مصالحها .

فأضعاف مركز الدولة الوطنية «القطرية» يتم من خلال أثارة النزعات القبلية الطائفية والاثنية ولا سيما في تلك الدول التي تشكل من بين أقوى ركائز الدولة القومية العربية ، حيث ان حالة الانهاك التي تصل اليها هذه الدولة وعزلها عن محيطها العربي وعدم مقدرتها على المواجهة بمفردها ، وحل أزماتها يدفعها مضطرة في غياب التضامن العربي الى الاستعانة بالقوى الاجنبية لإخضاع وتسوية تناقضاتها مما يعود بها الى حلقة اخرى من التفتيت والتشظية الى دويلات صغيرة وعدم مقدرتها المستقلة في طرح مشاريع تنموية بديلة . فالدولة القطرية العربية أمام هذه التطورات الجديدة لم يبق أمامها غير اختيار أحد المسالك الثلاثة :

* أما التفكك لصالح تقسيمات جديدة .
* أو الدخول في كنف التكتلات الاقتصادية والاقليمية تكون فيها طرف الطرف في اطار الشرق الاوسطية (الدول العربية طرف لمركز هو (اسرائيل) أو تكون فيها طرف لجزء[١٦] .
* وأما الطريق الثالث هو الخروج من قبضة النظام الاقتصادي الرأسمالي الامبريالي (العولمة) وإرساء الارضية العربية الصلبة لبناء مشروع نهضوي قومي عربي ، ولكن ذلك لا يتم الا من خلال :

- توفر الارادة السياسية العربية الصادقة في بناء هذا المشروع .
- تحرير الانسان العربي من كل ظلم وجور .
- تعزيز التضامن العربي وارساء ميثاق شرق للتعاون والامن ، ونبذ الخلافات الجانبية وعدم التورط في سياسات الحصار والمقاطعة التي تفرضها القوى الامبريالية على بعض الدول العربية .
- تشجيع الاندماج الاقتصادي العربي من خلال انشاء سوق عربية مشتركة ، يعد ذلك مطلب حيوي وضروري يجعل الاندماج بالاقتصاد العالمي أكثر جدوى وفائدة للأمة العربية ويحولها الى طرف مركزي فاعل وليس كطرف تابع .
- تفعيل دور الجامعة العربية بأعتبارها الاطار التنظيمي الاكمل والاوسع للنظام الاقليمي نحو الامام وبغير ذلك مما أشرنا اليه في أعلاه ، فأننا كعرب سندخل الالفية الثالثة في وضع أكثر مأساوياً مما نحن عليه الآن .

المصادر والهوامش

(١) - يوسف صايغ : الاقتصاد العربي على عتبة القرن الحادي والعشرين ، مجلة بحوث اقتصادية ـ عربية ، القاهرة ، العدد ٦/خريف ١٩٩٦ ، ص ٥ .

(٢) - المصدر نفسه ، ص ص ٢٩ - ٣١ .

(٣) - نبيل شبيب : ندوة دافوس العمالية : عولمة الهيمنة ، مجلة قضايا دولية ، أسلام أباد ، العدد ٢٤/٣٧٢ شباط ١٩٩٧ ، ص ٤ .

(٤) - رسلان شرف الدين : موقع الدولة الوطنية في ظل النظام العالمي الجديد ، مجلة دراسات عربية ، دار الطليعة ، بيروت ، العدد ٣/٤ كانون الثاني/شباط ١٩٩٨ ، ص ٤ .

(٥) - محمد عابد الجابري : العولمة والهوية الثقافية : عَشر أطروحات ، ورقة قدمت الى ندوة العرب والعولمة» ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٢٨ (٢) ١٩٩٨ ، ص ١٦ .

(٦) - بيرش بير بيروجلو : العولمة وأثرها على العالم الثالث . تحليل تاريخي مقارن ، مجلة التنمية والتقدم الاجتماعي الاقتصادي ، منظمة تضامن الشعوب الافريقية الاسيوية ، القاهرة ، عدد ٦٩ - ١٩٩٧/١ ، ص ١٩ .

(٧) - رغيد الصلح : تفعيل دور جامعة الدول العربية ، مجلة دراسات عربية ، دار الطليعة بيروت العدد ٥/٦ - آذار/نيسان ١٩٩٨ .

(٨) - المصدر نفسه ص ٢٨ .

(٩) - عزمي بشارة : بعض جوانب جدلية العولمة أسرائيلياً ، مجلة المستقبل العربي العدد ٢٣١ (٥) ١٩٩٨ ، ص ٥٠ .

(١٠) - عبد الاله بلقزيز : مجلة المستقبل العربي العدد ٢٢٩/ آذار ١٩٩٨ حيث نشر الملف الثاني عن العرب والعولمة .

(١١) - ينظر في ذلك بحث أحمد مجدي حجازي : العولمة وآليات التهميش في الثقافة العربية ، المؤتمر العلمي الرابع لكلية الآداب جامعة فيلادلفيا ، عمان - الأردن ٤ - ٦/أيار/١٩٩٨ . ص ١٣ .

(١٢) - أن ما عبرت عنه فرنسا من قلق واضح ازاء ما تفرزه العولمة من مخاطر على هويتها الثقافية هو أن باريس أخذت في الآونة الاخيرة تفقد مواقعها الثقافية والسياسية في الدول الفرانكوفوتيه حيث أن قسم من هذه الأخيرة بدأت بالتحول نحو الانجلوفوتية وخصوصاً في شمال افريقيا ووسطها . ينظر في ذلك بحث الدكتور حسن حنفي : موقع التراث العربي ووظيفته في ظل العلاقة بين العولمة والخصوصية ، مؤتمر كلية الآداب جامعة فيلادلفيا ٤ - ٦/أيار/١٩٩٨ ، ص ٦ .

(١٤) - ينظر في ذلك : بحثنا : قمة طهران الاسلامية ووحدة العمل العربي - الاسلامي المشترك ، مجلة المستقبل العربي العدد ١٩٩٧/١١ .

(١٤) - عزمي بشارة : بعض جوانب جدلية العولمة اسرائيلياً ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥١ .

(١٥) - محمد عابد الجابري : العولمة والهوية الثقافية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨ .

(١٦) - ينظر في ذلك رغيد الصلح : تفصيل دور الجامعة العربية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨ .

المراجـــع

أ - الكتب العربيـــة

١ - شوقي عبد الناصر : بروتوكولات حكماء صهيون وتعاليم التلمود ، دار الكتاب الحديث ، بيروت ، ١٩٨٨ .

٢ - عبد الوهاب الكيالي : تاريخ فلسطين الحديث ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٣ .

٣ - عبد الوهاب محمد المسيري : الايديولوجية الصهيونية ، دراسة في علم اجتماع المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، سلسلة عالم المعرفة ، ١٩٨٢ ، القسم الاول .

٤ - حامد ربيع : تأملات في الصراع العربي - الاسرائيلي ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٦ .

٥ - علي الدين هلال وآخرون : العرب والعالم ، مشروع استشراق مستقبل الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٨ .

٦ - حكمت سامي سليمان : نفط العراق ، دراسة اقتصادية وسياسية ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٩ .

٧ - قضايا الخليج العربي ، سلسلة الدراسات الاستراتيجية ، اصدار المؤسسة العربية للدراسات والنشر بالتعاون مع مركز دراسات العالم الثالث ، الدراسات والنشر/لندن ، بيروت ، ١٩٨٢ .

٨ - برزات التكريتي : الصراع الدولي في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي وتأثيره على أقطار الخليج ، دار الحرية ، بغداد ، ١٩٨٧ .

٩ - غسان سلامة : نظرة جديدة الى السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية ، ملف أمن الخليج ،مؤسسة الدراسات والمشاريع الانمائية بالتعاون مع المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية ، مطبعة أديب ، بيروت ، ١٩٨٥ .

١٠- خلود خالد شاكر : السياسة الخارجية السعودية تجاه الوطن العربي : ١٩٧٥ - ١٩٨٣ ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٨٣ .

١١- ظافر ناظم سلمان : العراق والخليج العربي في التسعينات ، بحث منشور ضمن كتاب : العلاقات العربية - العربية في التسعينات ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٣ .

١٢- مجموعة باحثين : العرب في الستراتيجيات العالمية ، مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الاردنية ، عما ، ١٩٩٤ .

١٣- محمد عبد المجيد الحسون : استراتيجية صراع القوى الكبرى في الوطن العربي ، مطبعة دار الحرية ، بغداد ، ١٩٨٢ .

١٤- حسن البزار : حدود الهيمنة العسكرية الامريكية لمنطقة الخليج العربي ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ،١٩٩٠ .

١٥- فاروق مصطفى اسماعيل : الانثرويولوجيا الثقافية ، القاهرة ، ١٩٨٦ .

١٦- محمد أحمد بيوض : الانثرويولوجيا الثقافية ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

١٧- جميل مطر/ عليالدين هلال : النظام الاقليمي العربي ، بيروت ، ١٩٨٦ .

ب - الكتب المترجمة :

١٧- مجموعة من الباحثين الامريكيين : جذورنا لا تزال حية ، ترجمة مكي حبيب المؤمن ، مركز الدراسات الفلسطينية ، بغداد ، ١٩٨٢ .

١٨- تطور العقيدة العسكرية الاسرائيلية خلال ٢٥ عاماً ، ترجمات مختارة من

مصادر عبرية ، اعداد سمير جبور ، اشراف محمود سويد ، اصدار مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، قبرص ، ١٩٨٣ .

١٩- شمعون بيريز : الشرق الاوسط الجديد ، اصدار دار الجليل ، عمان ، ١٩٩٤ .

٢٠- آلان غريس ، دومنيك فيدال : الخليج مفاتيح لفهم حرب معلنة ، ترجمة ابراهيم العريس ، شركة الرض للنشر المحدودة ، عمان ، الاردن ، ١٩٩١ .

٢١- روين اندريسيان : النفط وسياسة الاتحاد السوفيتي ، ضمن كتاب النفط والارض في الخليج العربي ، مجموعة دراسات ، اصدار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ١٩٨٢ .

٢٢- ديل . ر . تهتمين : تحديات الامن القومي في العربية السعودية ، دراسات استراتيجية ، مؤسسة الابحاث العربية ،بيروت ، ١٩٨٠ .

٢٣- دينكن ميشيل : معجم علم الاجتماع ، ترجمة إحسان محمد الحسن ، دار الرشيد ، بغداد ، ١٩٨٠ .

جـ- البحوث والدراسات في الدوريات العربية والاجنبية :

٢٤- مروان بحيري : بريطانيا والجامعة العربية : السنوات التأسيسية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٧٦ (٦) ١٩٨٥ .

٢٥- حسام محمد : الوطن العربي من التجزئة الى التفتيت في المخطط الصهيوني ، مجلة الباحث العربي ، لندن ، عدد ١٣ ، كانون الاول ، ١٩٨٧ .

٢٦- محمد رضا فودة : تحديات الارض العربي ، مجلة المنار الباريسية ، العدد ٣٩- ٤٠ ، مايس ، نيسان ،١٩٨٩ .

٢٧- محمد فاضل الجمالي : بعد مأساة الخليج ، هلمن عزيمة صادقة للنهوض بالامة العربية ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد ١٥٢ (١٠) ، ١٩٩١ .

٢٨- باقر سليمان النجار : العمالية الاجنبية في الخليج العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٩٠ (١٢) ، ١٩٩٤ .

٢٩- اسامة عبد الرحمن : دور العمالة المواطنة في بعض أقطار الخليج العربي النفطية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٣٠ (١٢) ١٩٨٩ .

٣٠- عوني عبد الحسي فرسخ : مخطط التفتيت ، التحدي الامريكي - الصهيوني المعاصر ، دار المستقبل العربي ، بيروت ، ١٩٨٥ .

٣١- منى أبو سنة : حوار مع توفلر ، مجلة المنار الباريسية ، العدد ٥٤ ، حزيران ، ١٩٨٩ .

٣٢- منى أبو سنة : اشكالية انحلال الحضارة الصناعية وبزوغ حضارة الموجة الثالثة ، مجلة المنار الباريسية ، العدد ٥٤ ، حزيران ، ١٩٨٩ .

٣٣- نجدة فتحي صفوة : الشؤون العربية في الوثائق البريطانية ، ماذا حدث في الخليج العربي خلال العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦ ،مجلة الباحث العربي ، العدد ١٣ ، اكتوبر - كانون الاول ، ١٩٨٧ .

٣٤- صراع القوى في أسيا الوسطى ، مجلة قضايا دولية ، اسلام أباد ، باكستان ، العدد ٢١٣ ، ٣١ كانون ثاني ، ١٩٩٤ .

٣٥- وجيه كوثراني : الشرق الاوسط والتطبيع الثقافي ، مجلة دراسات فلسطينية ، عدد ٢٣ ، ١٩٩٥ .

٣٦- علي اومليل : حلف الاطلسي والاسلام ، نشرة المنتدى ، عمان ، الاردن ، عدد ١١٤ ، آذار ، مايس ١٩٩٥ .

٣٧- بريجنسكي : المجتمع الامريكي لا يشكل نموذجاً للعالم ، مجلة قضايا دولية ، إسلام أباد ، العدد ٢١٣ ، ٣١ كانون ثاني ، ١٩٩٤ .

٣٨- ابراهيم أبراش : حول حدود استحضار المقدس في الامور الدنيوية ، ملاحظات منهاجية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢ ، ١٩٩٤ .

٣٩- غازي الثوية : صدام الحضارات أم محو الحضارات؟ بل حوار الحضارات ، مجلة قضايا دولية ، إسلام أباد ، العدد ٣٠٥ ، ٦ شباط ، ١٩٩٥ .

٤٠- صموئيل هنتغتن : صراع الحضارات ترجمة نجوى أبو غزالة ، مجلة شؤون سياسية ، مطابع دار الحرية ، بغداد ، العدد ١ ، ١٩٩٤ .

٤١- برنارد لويس : جذور الغضب الاسلامي . الاطلنطي الشهرية ، الجزء ٢٦٦ ، أيلول ١٩٩٠ ، ترجمة نجوى أبو غزالة ،شؤون سياسية ،١ ، ١٩٩٤ .

٤٢- ر . ك كرانجيا : خنجر اسرائيل والمستقيل ، شرح وتعليق بسام العسلي ، دار المسيرة ، دمشق ، ١٩٨٥ .

٤٣- خلدون ناجي معروف : التفسير الاسرائيلي للصراع العربي - الصهيوني ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ،العدد الاول ، ١٩٨٨ .

٤٤- خلدون ناجي معروف : دراسة في أهداف السياسة الاسرائيلية الاقليمية ، مجلة العلوم السياسية ، العدد ٥ ، ١٩٩٠ .

٤٥- صلاح المختار : علاقة الكيان الصهيوني بالأقليات في الوطن العربي ، مجلة شؤؤن سياسية ، بغداد ، العددان ٦ - ٧ ، ١٩٩٦ .

٤٦- نافذ أبو حسنة : دعوات أمريكية وصهيونية لتقسيم العالم العربي ، مجلة قضايا دولية ، إسلام أباد ، العدد ٣٥٢ ، ١٩٩٦ .

٤٧- عماد قدورة : الاوروبيون والامريكيون في التوازنات العربية الراهنة ، مجلة قضايا دولية ، العدد ٣٧٠ ، ١٩٩٧ .

٤٨- الولايات المتحدة وأمن الخليج : مجلة قضايا دولية ، إسلام أباد ، العدد ٢١٣ ، ١٩٩٤ .

٤٩- البحرين ، آفاق الاضطرابات الامنية ، مجلة الاسبوع العربي ، بيروت ، باريس ، العدد ١٨٥٢ ، ١٠ نيسان ، ١٩٩٥ .

٥٠- محمد عيد ناجي : الاقتصاد السياسي للنظام الشرق أوسطي ، مجلة شؤون سياسية ، بغداد ، العدد ١ ، ١٩٩٤ .

٥١- محمود عبد الفضيل : الشرق أوسطية ومستقبل التعاون والتكامل الاقتصادي العربي ، المستقبل العربي ، عدد ٢٢٠ (٦) ، ١٩٩٧ .

٥٢- جلال عبد الله معوض : تركيا والامن القومي العربي ، المستقبل العربي ، العدد ١٦٠ (٦) ، ١٩٩٢ .

٥٣- سيار الجميل : المجال الحيوي للشرق الاوسط ازاء النظام الدولي القادم ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٨٤ (٦) ، ١٩٩٤ .

٥٤- طاهر حمدي كنعان : تأملات حول إطار الوفاق الفلسطيني الاسرائيلي ، مجلة المنتدى ، عمان ، العدد ٩٧ ، اكتوبر ، ١٩٩٣ .

٥٥- عبد الجليل مرهون : مشاريع اسرائيل للتطبيع مع دول الخليج العربية ، مجلة شؤون الاوسط ، بيروت ، العدد ٥٥ ، ١٩٩٦ .

٥٦- جلال أحمد أمين : مشوع الشرق أوسطية ومشروع النهضة العربية ، المستقبل العربي ، العدد ١٧٨ (١٢) ، ١٩٩٣ .

٥٧- زكي حنوش : العرب في مواجهة اسرائيل : انجحت مفاوضات السلام أو آخفقت ، المستقبل العربي ، العدد ١٧٦ (١٠) ١٩٩٣ .

٥٨- ناصيف حتي : النظام الاقليمي العربي الى أين ، الهلال ، شباط ١٩٩٤ .

٥٩- الحشد العسكري الامريكي في الخليج العربي ، مجلة الوسط ، لندن ، عدد ٢٤١ ، أيلول ، ١٩٩٦ .

٦٠- ناظم عبد الواحد الجاسور : اليسار الفرنسي والسياسة الافريقية لفرنسا ١٩٨١ - ١٩٨٦ ، مجلة العلوم السياسية ، بغداد ، العدد ٤ ، ١٩٨٩ .

٦١- ناظم عبد الواحد الجاسور : الامن القومي العربي : واحتمالات المستقبل ، مجلة دراسات عربية ، بيروت دار الطليعة ، العددان ١٩٩٧/٦/٥ .

٦٢- ناظم عبد الواحد الجاسور : مؤتمر القمة الاسلامية في طهران ، وحدة العمل العربي - الاسلامي المشترك ، وآفاق المستقبل ، المستقبل العربي ، العدد ٢٢٥ (١١) ١٩٩٧ .

٦٣- عماد عواد : الارض والسلام في البحر المتوسط ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، عدد ٩١ ، ١٩٨٨ .

٦٤- سمير أمين : بعد حرب الخليج الهمينة الامريكية الى أين ، المستقبل العربي ، العدد ١٩٩٣/٤/١٧٠ .

٦٥- الشاذلي العياري : آفاق التكامل في البحر الابيض المتوسط ، نشرة المنتدى العدد ١١٤ ، آذار - مايس ١٩٩٥ .

٦٦- مصطفى اليحياوي : المغاربة حريصون على تطوير التعاون والاتحاد الاوروبي يطالب باستراتيجية واحدة ، مجلة المجلة ، بيروت ، العدد ٧٧١ ، ١٩٩٤ .

٦٧- حوار مع الاستاذ غسان سلامة : صحيفة الدستور الاردنية ، تموز ١٩٩٥ .

٦٨- التعاون والاستقرار في البحر المتوسط ، بنود هامة في الشراكة المقترحة ، مجلة الاسبكتيور الايطالية ، نشرة المنتدى ، عمان ، ١١٤ ، ١٩٩٤ .

٦٩- الرئيس علي ناصر محمد : البعد السياسي والامني في الشراكة الاوروبية - المتوسطية ، مجلة الرسالة ، دمشق العدد صفر ، كتنون الاول ، ١٩٩٦ .

٧٠- خليل أحمد خليل : المشرق العربي بين المتوسطية والشرق أوسطية ، مجلة دراسات عربية ،بيروت ، العدد ٩/١٠/١٩٩٦ .

٧١- برهان الدجاني : النواحي الاقتصادية والمالية لاعلان برشلونة ، مجلة أوراق اقتصادية ،بيروت ، العدد ١٢ ، ١٩٩٦ .

٧٢- محمد عابد الجابري : آفاق المستقبل العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٥٦ (٢) ، ١٩٩٢ .

٧٣- محمد عابد الجابري : الثقافة العربية والاستقلال الثقافي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٧٤ (٨) ، ١٩٩٣ .

٧٤- محمد زكريا اسماعيل : الهوية العربية في مواجهة اسرائيل ، المستقبل العربي ، العدد ١٩٠ (١٢) ، ١٩٩٤ .

٧٥- معن نشور : أفكار حول تحصين الوحدة الوطنية في الاقطار العربية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٠٢ (١٢) ١٩٩٥ .

٧٦- أندريه جيرو : جيوبولتيك النفط والغاز ، صحيفة الغيغارو الفرنسية ، ٢٦ - ٢٧ ،أيار ، ١٩٩٠ .

٧٧- أمين اسكندر حسني معلوم : التغيير الوظيفي لبوابات الامن العربي في اطار التسوية . مجلة شؤون عربية عدد ٨٦ ، ١٩٩٦ .

٧٨- سالم توفيق النجفي : الاشكالية الاقتصادية الشرق - أوسطية ،رؤية عربية ، المستقبل العربي ، بيروت ، العدد ٢٠٩ (٧) ، ١٩٩٦ .

٧٩- هيثم الكيلاني : هموم الامن القومي العربي مع جواره ، شؤؤن عربية ، عدد ٧٧ ، ١٩٩٤ .

٨٠- حسن محمد الظاهر محمد / الامن القومي العربي : مدخل نظري ، مجلة شؤون عربية ، القاهرة ، عدد ٧٤ ، ١٩٩٣ .

٨١- سعيد عبد الخالق محمود : الامن القومي العربي من منظور اقتصادي ، مجلة شؤون عربية ، العدد ٨٥ ، ١٩٨٦ .

٨٢- محمد رضا فوردة : الامن العربي ، البعد العسكري ، مجلة المنار ، العدد ٤٩ ، ١٩٨٩ .

٨٣- أحمد عبد الحليم : تحديات الامن القومي العربي المصري في التسعينات ، السياسية الدولية ، العدد ١٠٠ ، ١٩٩٠ .

٨٤- محمد السعيد ادريس : دور الأمن والتعاون العسكري في تطور مجلس التعاون الخليجي ككيان اقليمي ، المستقبل العربي ، العدد ٢١٥ (١) ١٩٩٧ .

٨٥-طلعت مسلم : التجمعات الاقليمية العربية ، السياسية الدولية العدد ١٠١ . ١٩٩٠ .

٨٦- متروك هايس الفالح : التحولات في العلاقات العربية (١٩٩٦ - ١٩٩٧) ، المستقبل العربي ، العدد ٢٢٠ (٦) ١٩٩٧ .

٨٧- أحمد أبو الحسنى زرد : قمة مسقط الخليجية ، مجلة السياسة الدولية ، ١٠٠ ، ١٩٩٠ .

٨٨- شارلي زور حبيب : غيوم الحرب فوق إمارات الخليج ، مجلة المنار ، العدد الاول ، ١٩٨٥ .

٨٩- علي الدين هلال : اسرائيل الذراع الطويلة للسياسة الامريكية ، مجلة المنار ، العدد ٤٢ ، ١٩٨٨ .

٩٠- سامي منصور : الصواريخ متوسطة المدى والامن العربي ، مجلة المنار ، ٤٤ ، ١٩٨٨ .

٩١- النزاع القطري - البحريني ، مجلة الوسط ، لندن ، العدد ٢٥٥ ، ١٩٩٦ .

٩٢- عزيز حيدر : أثر التفاعل الثقافي على الهوية الوطنية والقومية للفلسطينيين في اسرائيل ، مجلة دراسات عربية ، عدد ١٩٩٦/٢/١ .

٩٣- صلاح قنصوة : مشكلة الثقافة العربية ، مجلة اليقظة العربية ، القاهرة ، العدد الخامس ، ١٩٨٥ .

٩٤- سعدون صمادي : آراء ثقافية في الثقافة والتقدم ، مجلة دراسات عربية ، العدد ١٩٩٦/١٢/١١ .

٩٥- مصطفى عمرالتبير : الثقافة العربية والغزو الثقافي ، شؤون عربية ، ١٩٩٦/٨٥ .

٩٦- عبد الله النفيسي : البعد السياسي لقضية اللغة العربية ، المستقبل العربي ، العدد ٦٨ (١٠) ، ١٩٨٤ .

٩٧- عبد اله بلقزيز : المغرب العربي والقضايا القومية العربية ، المستقبل العربي ، العدد ١٥٢ (١٠) ١٩٩٤ .

٩٨- خلف محمد جواد : العلاقة الاشكالية بين الثقافة والغزو الثقافي في الخطاب العربي المعاصر ، المستقبل العربي ، ١٧٦ (١٠) ١٩٩٣ .

٩٩- فؤاد زكريا : متى تكون الثقافة غزواً؟ الاصالة العربية وتضييق الغزو الثقافي ، مجلة المنتدى ، العدد ٢٩ ، ١٩٨٨ .

١٠٠- برهان غليو : اغتيال العقل تراجيدياً ، الثقافة العربية ، مجلة الفكر العربي المعاصر ، بيروت ، ٤١ ، ١٩٨١ .

١٠١- عز الدين الخطابي : جدلية العلاقة بين التقليد والحداثة ، مجلة دراسات عربية ، العدد ١٩٩٦/١٢/١١ .

١٠٢-كارلا كويننجهام : حسن عبد الله جوهر : الاصولية الاسلامية ونظرية الدومينو ، السياسة الدولية ، العدد ١٢٥ ، تموز ١٩٩٦ .

١٠٣-سمير ابراهيم حسن : جدل التراث والاصالة المعاصرة في الواقع العربي ، مجلة دراسات عربية ، العدد ١٩٩٦/١٠/٩ .

١٠٤- الياس فرح : الثقافة العربية واليقظة العربية ، مجلة اليقظة العربية ، القاهرة ، العدد ٦ . ١٩٨٥ .

١٠٥- هادي العلوي : خطوط الاستقلال في المثقفين العربية ، مجلة دراسات عربية ، العدد ١٩٩٦/٨/٧ .

١٠٦- نادر فرجاني : مثقف الامير أم مثقف الجماهير ، مجلة المستقبل العربي ، ١٦٨ (١٠) ١٩٨٤ .

١٠٧- سمير أمين : الاجتهاد والابداع في الثقافة العربية ، المستقبل العربي ، العدد ١٣٣ (٣) ، ١٩٩٠ .

١٠٨- زكي حنتوش : حقوق الانسان العربي وترسيخ العملية الديمقراطية ، مجلة دراسات عربية ، العدد ١٩٩٧/٦/٥ .

١٠٩- عبد الهادي عبد الرحمن : التنمية العربية ، اليات الدمج والطرد ، مجلة دراسات عربية ، العدد ١٩٩٦/٨/٧ .

١١٠- جلال عبد الله معوض : الوطن العربي والشرق الاوسط ، مشكلة الهوية ، مجلة شؤون عربية ، العدد ٨٥ ، ١٩٩٦ .

د- الندوات الفكريـة والملفات الستراتيجية:

١١١- الندوة الفكرية القومية الثانية ، بغداد ، كانون الاول ١٩٩٢ .

١١٢- بحوث الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والمجمع العلمي العراقي ومعهد البحوث والدراسات العربية تحت عنوان : اللغة العربية والوعي القومي/١٩٨٤ .

١١٣- ملف باللغة العربية عن أعمال مركز بار ايلان للأبحاث الستراتيجية حول الموقف الاسرائيلي من الجماعات الاثنية والطائفية في العالم العربي ، تموز ١٩٩٣ ، بالتعاون مع مركز الابحاث السياسية في وزارة الخارجية الاسرائيلية .

١١٤- ملف عن الاستراتيجية الامنية للولايات المتحدة في الشرق الاوسط ، الجزء الاول ، نشر في التقرير العسكري والعلمي والتكنولوجي ، الدار العربية للنشر والترجمة ، القاهرة ، العدد ١١٠ ، كانون ثاني ١٩٩٧ .

هـ- المصادر الأجنبية:

١١٦- Lefigaro, 23 Aout 1991.

١١٧- Jonathan Alferd : Les occidentaux et la Securite du Golfe, Politique Etrangere, Paris No. 1, 1987.

١١٨- Albert Wohlstetter : Les Etats - Unis et la Securite du Golfe, Politique Etrangere, Paris No. 1, 1987.

١١٩- Rene Jadovt : La paix du sinai, Revue Francaise du la Defence Nationale, Paris, Juin, 1982.

١٢٠- Olivier Dalage : illusoire securite collective sans I, Irak et I, Iran, le monde Diplomatique, Paris, Fevrier, 1993.

المحتويـــات

مقدمــة الجـزء الثاني :

الجـزء الثالث: الثقافة العربيــة والعولمــة

الأمّة العربيّة ومشاريع التفتيت

لم تواجه الأمة العربية في تاريخها مخاطر وتحديات تهدد وجودها الحضاري والانساني مثلما تواجهه اليوم حيث المشاريع والصيغ التي ما فتئت تنهال على هذه الأمة بهدف تفتيتها، وتشظيتها الى دويلات صغيرة تنهشها الحروب الطائفية والعرقية، وزجها في صراعات سياسية وحدودية منهكة ومستنزفة لمواردها البشرية والمادية، ناهيك عن المحاولات الجارية لتشويه قيمها وتقاليدها الثقافية وتقويض أسس مرجعيتها العربية والاسلامية من خلال فرض صيغ وأنماط سلوكية ومعرفية. كان آخرها «مسودة» العولمة تلك الآلية، أو الادارة التي لن تهدف الا الى سلب الوعي، وتمزيق الهوية القومية العربية وتحطيم أسس ومقومات الدولة الوطنية العربية بعد أن فشلت كل الصيغ والمشاريع السابقة.



المملكة الأردنية الهاشمية - عمان / وسط البلد
خلف مطعم القدس / ص.ب ٧٧٧٢ - هاتف ٤٦٣٨٦٨٨
فاكس ٤٦٥٧٤٤٥ • منشوراتنا في العام ١٩٩٨م
• الغلاف: زهير أبو شايب.